TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/412
20 August 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الحادية عشرة

المعقودة في ساو باولو، البرازيل،
في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

(A) GE.04-52222 150904 210904

المحتويات

الفصل		الصفحة
	تمهيد	٣
الأول -	الأونكتاد الحادي عشر – روح مؤتمر ساو باولو	٥
الثاني -	توافق آراء ساو باولو	٨
	استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة	١٠
	بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة على المستوى الدولي	١٦
	ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية	٢٢
	الشراكة من أجل التنمية	٣٢
	مرفق – شراكات مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة	٣٥
الثالث -	الإجراءات الأخرى التي اتخذها المؤتمر	٣٨
الرابع -	بيانات لعرض المواقف	٣٩
الخامس -	المسائل التنظيمية والإجرائية	٤٥
المرافق		
الأول -	أعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأول	٥٢
الثاني -	الإعلان الوزاري الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧	٥٣
الثالث -	إعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في الأونكتاد الحادي عشر	٦٠
الرابع -	الإعلان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية	٦٦
الخامس -	إعلان محفل المجتمع المدني الموجه إلى دورة الأونكتاد الحادية عشرة	٦٨
السادس -	الإعلان الذي اعتمده الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر	٧٨
السابع -	قائمة بالأحداث	٨٣
الثامن -	الحضور	٨٧
التاسع -	قوائم الدول الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)	٩٦
العاشر -	قائمة الوثائق	٩٨

تمهيد

وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ و٢٣٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عُقدت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مركز اهامبي للمؤتمرات في ساو باولو بالبرازيل في الفترة من ١٣- إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وفي استعراض منتصف المدة الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة التي عُقدت في بانكوك في نيسان/أبريل – أيار/مايو ٢٠٠٢، عرضت حكومة البرازيل استضافة الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠٠٤. وقد رحبت الجمعية العامة في قراراها ٢٣٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بالعرض السخي الذي قدمته حكومة البرازيل. وأُقر البند الموضوعي لجدول الأعمال والمواضيع الفرعية للمؤتمر في إطار المشاورات التي أجراها رئيس مجلس التجارة والتنمية في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣ وأقر المجلس في دورته الخمسين المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر.

وقرر مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إنشاء لجنة تحضيرية مفتوحة العضوية لدورة الأونكتاد الحادية عشرة برئاسة السيد زوكانغ شاه (الصين)، وهو رئيس المجلس للنظر في النص التفاوضي السابق للمؤتمر. وفي الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٤ تلقى المجلس تقرير رئيس اللجنة التحضيرية وقرر إحالة مشروع النص التفاوضي للأونكتاد الحادي عشر إلى المؤتمر.

وفي حفل افتتاح المؤتمر الذي عُقد في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ألقى كلمات ترحيب كل من السيدة مارتا سوبليسي عمدة ساو باولو والسيد جيرالدو الكمين محافظ ولاية ساو باولو. وأدلى بكلمات افتتاحية كل من ساك سين شايناوارتا رئيس وزراء تايلند وهو البلد المضيف للأونكتاد العاشر؛ والسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد جولليان هونتي، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ والسيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا رئيس جمهورية البرازيل. وأشاد السيد روبنز ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد بالبروفيسور سيلسو فورتادو البرازيلي.

وفي الجلسة العامة الافتتاحية التي عُقدت أيضاً في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، انتخب المؤتمر السيد سيلسو أموريم وزير خارجية البرازيل رئيساً للمؤتمر والسيد زوكانغ شا (الصين) رئيساً للجنة الجامعة. وأدلى ببيانات كل من السيد سورا كيارت ساثيراثاي، وزير خارجية تايلند وهو البلد المضيف للأونكتاد العاشر، والسيد سيلسو أموريم رئيس الأونكتاد الحادي عشر؛ والسيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد؛ والدكتور سوباشاي بانيتشبكدي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عُقد الجزء الرفيع المستوى بشأن الجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية: التعاون بين بلدان الجنوب في عالم متزايد الترابط. وعُقد أيضاً اجتماع مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن التجارة والفقر. وأثناء انعقاد المؤتمر نُظمت سلسلة من الجلسات المواضيعية التفاعلية بشأن مواضيع ذات صلة بالمواضيع الفرعية للمؤتمر. وعُقد أيضاً عدد من الاجتماعات الموازية.

وعُقـــد اجـــتماع وزاري خاص لمجموعة الـ ٧٧ والصين للاحتفال بالذكرى الأربعين لمجموعة الـ ٧٧ واجتماع وزاري لأقـــل البلدان نمواً واجتماع وزاري للبلدان النامية غير الساحلية واجتماع للاتحاد البرلماني الدولي وكذلك منتدى المجتمع المدني بالتزامن مع المؤتمر كما قُدمت إعلانات إلى المؤتمر.

واعـــتمد المؤتمر في جلسته العامة ٢٦٩ (الختامية) المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بناء على توصية السيد زوكـــانغ شـــا (الصين)، رئيس اللجنة الجامعة، توافق آراء ساو باولو، واعتمد أيضاً بناء على توصية السيد كلودوالدو هوجيني (البرازيل)، روح مؤتمر ساو باولو. واعتمد أيضاً التعبير عن الامتنان لحكومة وشعب البرازيل.

الجزء الأول

الأونكتاد الحادي عشر – روح مؤتمر ساو باولو

نحـــن الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقد اجتمعنا في ساو باولو بالبرازيل في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، نتفق على الإعلان التالي:

١- لقد أُنشئ الأونكتاد في عام ١٩٦٤ كتعبير عن اعتقادنا بأن جهداً تعاونياً من جانب المجتمع الدولي لازم لإدماج الـــبلدان الناميـــة بـــنجاح في الاقتصـــاد العالمي. ومنذ ذلك الحين والأونكتاد يُقدم إسهاماً هاماً في جهود البلدان النامية للمشـــاركة بشـــكل أكمل في الاقتصاد العالمي والتكيّف مع تغيّراته. وما انفك الأونكتاد يوفر أيضاً محفلاً لا يُقدّر بثمن للنهوض بالترابط بين التجارة والتنمية، من المنظور الوطني والدولي على حد سواء، في كافة دعائم ولايته الثلاث.

٢- إنّ كلاً من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتوافق الآراء في مونتيري، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل آلماتي، وبرنامج عمل بربادوس، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإعلان مبادئ وخطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وكذلك مبادرات إصلاح الأمـــم المـــتحدة، يعزز تعدد الأطراف ويحدد خارطة طريق للعمل على الصعيدين الوطني والدولي في عملية تعبئة الموارد لأغـــراض التنمـــية وتوفير بيئة دولية داعمة للتنمية. ونحن ملتزمون بتوحيد كافة جهودنا تحقيقاً للأهداف المحددة في تلك الصكوك في الأُطر الزمنية المتفق عليها. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تسعى بنشاط إلى تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها من الآن وحتى عام ٢٠١٥، كما هو مُحدّد في إعلان الألفية، وللأونكتاد دور هام يُمكن أن يلعبه في الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

٣- على الرغم من كافة الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لتشجيع النمو، تظل التنمية المسألة الأساسية في جـــدول الأعمال العالمي. وأوجه التباين بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، التي طبعت العالم في أوائل الستينات، لا تـــزال قائمة اليوم. وفي الواقع فإن الفجوة بينها قد ازدادت اتساعاً من نواح عدّة. ففي حين طرحت العولمة تحديات هامة وفتحـــت فرصـــاً جديـــدة للعديد من البلدان، إلا أن آثارها قد جاءت غير متساوية إلى حد كبير بين البلدان وداخلها. والبعض من البلدان جنى فوائد من تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، ويبدو أن هذه البلدان بصدد كسب الكفاح من أجل التنمية واستئصال الفقر.

٤- لقـــد ظلت مع ذلك معظم البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، على هامش عملية العولمـــة. وهي لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق إمكاناتها الاقتصادية وإدماج أعداد هائلة من العاطلين عن العمل في القطاعات الإنتاجية. وهناك حاجة إلى التركيز على قدرة تحرير التجارة على الإسهام في التخفيف من وطأة الفقر. وهناك حاجة أيضاً إلى مزيد التركيز على السلع الأساسية، بما في ذلك مسألة عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية العالمية.

٥- مـــن الأهمـــية بمكان، بالنسبة لجميع البلدان، القيام، على الصعيد الدولي، ببذل الجهود وتنفيذ السياسات قصد تســـهيل عمليات التكيّف الداخلية وإزالة القيود الخارجية لوضع البلدان النامية على مسار تنموي ثابت ومُستدام. ويمكن القـــول بحـــق إن العلاقة بين التجارة والتنمية، التي هي أساس ولاية الأونكتاد، قد أصبحت، بعد مرور أربعين عاماً على تأسيس الأونكتاد، أكثر أهمية بتزايد اتساع العولمة.

٦- إننـــا ملتزمون بالكفاح من أجل استئصال الفقر والجوع. ولا بد من اعتماد أدوات وتدابير في مجال السياسات العامـــة، على الصعيدين الوطني والدولي، وبشكل خاص في مجالي التجارة والتمويل، بما في ذلك من خلال مبادرات مالية جديـــدة، لتشجيع خلق الفرص لفقراء العالم، رجالاً ونساءً، لتمكينهم من الحصول على عمل والحصول على أجر ثابت وملائم. تلك هي الطريق المستدامة نحو الإصلاحات والاستقرار والنمو.

٧- يجب أن تحظى محنة أقل البلدان نمواً بقدر أكبر من العناية من جانب المجتمع الدولي. وإنّنا ملتزمون بتوليد الموارد الدولـــية الإضافية واستخدامها استخداماً أفضل، وتوفير فرص الوصول إلى الأسواق، وتقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً قصد تمكينها من إرساء أساس متين لعملياتها الإنمائية، في سياق سياسات وطنية فعالة.

٨- يجـــب الإســـراع بالمفاوضات التجارية الدولية المتعدد الأطراف، في إطار برنامج عمل الدوحة، بغية إكمالها في وقت مبكر وبنجاح، بما يعكس تماماً مستوى الطموحات المتفق عليه في الدوحة. وبما أن برنامج عمل الدوحة يضع التنمية في محور المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للمرة الأولى، فإنه يتوافق مع ولاية الأونكتاد ويُعززها. وبهذا الخصوص فإن جمـــيع أعضـــاء منظمة التجارة العالمية ملتزمون بجعل نتائج المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية تستجيب حقاً للمشـــاغل الإنمائية. هذا ويجب تيسير انضمام البلدان النامية، ولا سيما منها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية.

٩- إنّنا نُسلّم بأن تحسين التماسك بين الجهود الوطنية والدولية وبين النُظم النقدية والمالية والتجارية الدولية أساسي للإدارة الاقتصادية العالمية السليمة. ونحن ملتزمون بتحسين التماسك بين تلك النظم من أجل تعزيز قدراتها على الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات التنمية. والبُعد المؤسسي من حيث تحسين الحكم الشامل أساسي بهذا الصدد. وعلينا أيضاً أن نواصل العمل على خلق التآزر الإيجابي بين التجارة والتنمية وبحث كيفية ربط هذه الجهود بالتنمية. وبشكل خاص، لا بد مـــن إيلاء العناية لتحسين تدفقات رؤوس الأموال الدولية لأغراض التنمية وذلك، في جملة أمور، من خلال آليات مالية مبـــتكرة، وكذلـــك للتعامل مع تقلبات أسواق رؤوس الأموال الدولية. كما يجب أن تظل التدابير الرامية إلى تأمين قدرة البلدان النامية على تحمُّل الديون في الأجل الطويل موضوع بحث جدّي وعمل ملائم.

١٠- علينا أيضاً أن نُركّز على تحدّيات وفرص المستقبل. وبالإضافة إلى الموارد الطبيعية وتراكم رؤوس الأموال وتوافر الـــيد العاملة، تُشكّل عوامل جديدة مثل الإعلام والابتكار والإبداع والتنوع قوى حيوية في الاقتصاد العالمي اليوم. ونحن ملتزمون بسدّ الفجوة الرقمية وضمان تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع، وبإقامة مجتمع معلومات شامل، وهو الأمر الـــذي ســـيتطلب شـــراكة وتعاوناً بين الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة، أي القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية.

١١- إنّ إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إدماجاً أكثر إيجابية في تدفقات التجارة الدولية وفي الـــنظام الـــتجاري المـــتعدد الأطراف يتوقف أيضاً على اعتماد سياسات داخلية من أجل الارتقاء في السُلّم في اتجاه القطاعـــات التي تحمل في طياتها الابتكار والتي تتوسع بشكل أكثر حيوية. ولتحقيق هذه النتائج، لا بد أن تكون البلدان قـــادرة على استكشاف الخيارات والحفاظ على الحيّز اللازم للسياسات العامة قصد التوصل إلى تحقيق أفضل توازن ممكن بين مختلف النُهج في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

١٢- إن عمليـــة التنمية تحتاج إلى مزيد مشاركة كافة القوى الاجتماعية والسياسية في خلق توافق في الآراء من أجل اعـــتماد سياســـات وطنية فعالة. ونحن نُسلّم بأهمية جميع أصحاب المصلحة، أي الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المـــدني، والمـــنظمات الدولية وبالإسهام الذي يمكن أن يقدّمه الجميع في كل بلد من البلدان لحسن الإدارة. ولئن كانت التنمية المسؤولية الأولية لكل بلد من البلدان إلا أنه يتعيّن تيسير الجهود المحلية وتكميلها ببيئة دولية تمكينية تقوم على قواعد متفق عليها وقابلة للتطبيق على الصعيد المتعدد الأطراف. ويجب أن تُسلّم السياسات الإنمائية بأهمية قوى السوق في سياق بيئة تمكينية في مجال إقامة المشاريع يمكن أن تشمل سياسات ملائمة فيما يتصل بالمنافسة والاستهلاك، في تشجيع النمو من خلال التجارة والاستثمار والابتكار. ولا بد أن تُسلّم أيضاً بأهمية إسهام الدولة في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، واستنباط الأُطر التنظيمية اللازمة، وتقنين الموارد وتوجيهها إلى الهياكل الأساسية والمشاريع الاجتماعية، وتشجيع الاندماج الاجـــتماعي والحد من أوجه اللامساواة. ونحن ملتزمون بدعم الجهود الوطنية المكرسة لبناء المؤسسات في البلدان النامية. كما نؤمن بأنّ للبلدان والمناطق دوراً هاماً يمكن أن تلعبه في هذه الجهود.

١٣- توجـــد علامات مشجّعة، وإن كانت تنحصر حتى الآن في عدد من البلدان، على توليد مصدر هام من مصادر الـــنمو العـــالمي في الجـــنوب. وهذا التطور الجديد يُسهم في خلق جغرافيا جديدة للتجارة العالمية. وإنّنا نُشدّد على أهمية المـــبادرات الرامية إلى تيسير ظهور مراكز نمو حيوية جديدة في الجنوب من خلال خطوات إضافية ترمي إلى تحقيق تكامل هـــذه الاقتصـــادات الناشئة مع غيرها من الاقتصادات النامية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نظام عالمي أشمل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يتطرق أيضاً لمشاكل أقل البلدان نمواً.

١٤- نظراً لتزايد أهمية المبادرات الإقليمية والأقاليمية، نُشجّع الأونكتاد على مزيد تطوير القدرات الرامية إلى مساعدة الـــبلدان على المشاركة بشكل فعال في هذه المبادرات، وفي نفس الوقت ضمان إقامة روابط عملية ومتماسكة مع النظام المتعدد الأطراف.

١٥- إن القرارات التي اعتمدناها في دورة الأونكتاد الحادية عشرة هذه، إضافة إلى خطة عمل بانكوك، ترسي أساساً متيناً يمكن البناء عليه، وتمثل أدوات أساسية في تعهدنا المستمر بدعم الأونكتاد في الاضطلاع بولايته بوصفه جهة الوصل داخل الأمم المتحدة المعنية بالمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية، في طريقه إلى دورته الثانية عشرة في عام ٢٠٠٨.

الجزء الثاني

توافق آراء ساو باولو

١- قبل أربع سنوات، وفي الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في بانكوك، خلصت الدول الأعضاء إلى أن العولمة والترابط قد أتاحا فرصاً جديدة لنمو الاقتصاد العالمي والتنمية. فالعولمة تفتح آفاقاً جديدةً فيما يتعلق بإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ومن شأنها أن تحسِّن الأداء الإجمالي لاقتصادات البلدان النامية من خلال إتاحة الفرص لتسويق صادراتها، وتعزيز نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا، وزيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الأصول المادية وغير المادية. لكن العولمة أثارت أيضاً تحديات جديدة فيما يتصل بتحقيق النمو والتنمية المستدامة، وهي تحديات ما برحت البلدان النامية تواجه صعوبات خاصة في التصدي لها. وقد نجح بعض البلدان في التكيُّف مع التغيرات وفي الاستفادة من العولمة، ولكن هناك بلداناً عديدة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نمواً، قد ظلت مهمّشة في إطار الاقتصاد العالمي السائر على طريق العولمة. وكما جاء في إعلان الألفية، فإن فوائد العولمة وتكاليفها موزعة على نحو غير متكافئ إلى حد بعيد.

٢- ويُتوقع من الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يُسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية التي عُقدت مؤخراً. وهو سوف يسهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، كما سَيُسهم في التحضير للاستعراض الشامل الذي سيجرى في عام ٢٠٠٥ لسير هذا التنفيذ. وينبغي للأونكتاد أن يسهم في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، كما ينبغي له أن يتخذ الإجراءات المحددة المطلوبة في كل ما تقدم. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يسهم في تعزيز تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري وغير ذلك من القرارات ذات الصلة.

٣- ولقد أتاح الأونكتاد دائماً، منذ إنشائه، منطلقاً للنظر عن كثب في ما تواجهه البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من تحديات ذات صلة بالتجارة والتنمية. وقد أسهم الأونكتاد، من خلال الأركان الرئيسية الثلاثة لعمله، ألا وهي بناء التوافق في الآراء والبحث وتحليل السياسات والمساعدة التقنية في التوصل إلى فهم أفضل لعملية التنمية والعوامل التي تسهم في حدوث نمو اقتصادي غير متكافئ في البلدان النامية. وينبغي مواصلة وتعزيز التنسيق وأوجه التآزر فيما بين هذه المجالات الثلاثة لعمل الأونكتاد. وينبغي تعزيز القدرة التحليلية للأونكتاد من أجل ضمان جودة البحوث والتحليلات الضرورية لمعالجة القضايا الرئيسية التي تهم البلدان النامية. وينبغي أن تؤدي نتائج هذه التحليلات إلى دعم وتعزيز الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال بناء التوافق في الآراء والتعاون التقني. كما ينبغي تعزيز أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني من خلال تنفيذ ومتابعة استراتيجية التعاون التقني الجديدة[٢] التي أقرها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين. وفي جميع مجالات العمل هذه، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً.

٤- ولقد كانت خطة عمل بانكوك، خلال فترة السنوات الأربع التي تلت انعقاد الدورة العاشرة للأونكتاد، بمثابة خطة أساسية شاملة لعمل المنظمة. ويعيد مؤتمر ساو باولو التأكيد على أن خطة عمل بانكوك[٣] ينبغي أن تظل الموجِّه

لعمـــل الأونكتاد في السنوات القادمة. ويتيح الأونكتاد الحادي عشر فرصة لتحديد التطورات والقضايا الجديدة في مجال الـــتجارة والتنمية منذ مؤتمر بانكوك، وللتوصل إلى فهم أفضل للتفاعل والتماسك بين العمليات والمفاوضات الدولية، من جهـــة، والاســـتراتيجيات والسياسات الإنمائية التي ينبغي للبلدان النامية أن تنتهجها، من جهة ثانية. ويمكن للأونكتاد أن يـــؤدي دوراً هاماً في المساعدة في ضمان هذا التماسك. والعمل من أجل بلوغ هذه الغاية هو الهدف الشامل لمؤتمر ساو باولو.

٥- ولقـــد اتفق رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري في عام ٢٠٠٢ عـــلى أن العولمة ينبغي أن تكون شاملة ومنصفة بالكامل. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي تعزيز الجهود على المستوى الوطني من أجل الاستجابة الفعالة للتحديات والفرص من خلال تنفيذ سياسات تجارية واقتصادية كلية مناسبة، وتصميم اســـتراتيجيات إنمائية تأخذ في الاعتبار الإمكانيات التي تتيحها العولمة والترابط بطريقة استشرافية واستباقية. وفي حين أن كـــل بلد من البلدان يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، فإن الجهود الوطنية ينبغي أن تكمَّل وتُدعَم ببيئة عالمية مواتية وبنمو قوي للاقتصاد العالمي وبجهود دولية تهدف إلى تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية.

٦- وبالـــنظر إلى أن للعولمة بُعداً اجتماعياً وإنسانياً أيضاً، فإن استراتيجيات التنمية يجب أن تصاغ بهدف التقليل إلى أدنى حد من التأثير الاجتماعي السلبي لعملية العولمة وزيادة تأثيرها الإيجابي إلى أقصى حد، مع ضمان استفادة جميع فئات الســـكان، وبخاصة أشدها فقراً، من هذه العملية. وعلى المستوى الدولي، يجب أن تتضافر الجهود لتوفير الوسائل اللازمة لتحقـــيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. هذه أمور أساسية لتحقيق التنمية في جميع البلدان وللإفلات من "شَرَك الفقر".

٧- وثمة حاجة إلى تحقيق توازن بين أهداف الكفاءة والإنصاف. فلكل من السوق والدولة دور هام تؤديانه في عملية التنمـــية، ومن الضروري ضمان التكامل في أدوارهما. وتُعتبر زيادة تطوير القطاع الخاص ووجود آلية سوقية من الأمور البالغة الأهمية لزيادة الاستثمار وتحقيق نمو أسرع، ويتطلب ذلك وجود بيئة مواتية في مجال السياسات العامة. وفي الوقت نفسه، يعتبر دور الدولة دوراً حيوياً بالنسبة لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية، والحد من الفقر، وتوزيع الدخل توزيعاً منصفاً، وإنشاء البنى التحتية المادية والبشرية، ومعالجة أوجه القصور في عمل الأسواق حيثما تنشأ، وتهيئة أوضاع اقتصادية كلية مواتية، ووضع إطار تنظيمي سليم.

٨- إن الـــترابط المـــتزايد للاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، وظهور أنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولـــية تقـــوم على أساس قواعد محددة، يعنيان أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الكلية، أي نطاق السياسات المحلـــية التي يمكن انتهاجها، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيراً ما أصبحت تحدده الضوابط الدولـــية والالتزامات والاعتبارات السوقية العالمية. ولكل حكومة من الحكومات أن تجري تقييماً يوازن بين فوائد قبول القواعـــد والالـــتزامات الدولية، والقيود التي تنشأ عن فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة. ومن المهم بصفة خاصة بالنســـبة للـــبلدان النامية، بالنظر إلى أهداف التنمية وغاياتها، أن تأخذ جميع البلدان في الاعتبار الحاجة إلى إقامة التوازن المناسب بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية.

٩- ولقد شارك الأونكتاد، منذ منتصف فترة التسعينات من القرن الماضي، في عملية إصلاح الأمم المتحدة، حيث كان له دور هام في بعض المجالات. وفي هذا السياق، واستناداً إلى الإطار المُنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، فإن النتائج التي يتم تحقيقها من خلال تنفيذ محصلة دورتي بانكوك وساو باولو ينبغي أن تخضع لاستعراض حكومي دولي. وينبغي، تحديداً، أن يجري مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦ استعراضاً في منتصف المدة. وفضلاً عن ذلك، واستناداً إلى الممارسة الحالية، ينبغي للتقرير السنوي الذي يعده الأونكتاد أن يكون أكثر تركيزاً على النتائج المحققة التي يتم تقييمها على أساس مقارنتها بالإطار الاستراتيجي المحدد للمنظمة، باستخدام مجموعة واضحة من مؤشرات الإنجاز. وينبغي أن يشكل هذا التقرير السنوي الموجّه نحو النتائج الأساس الذي يستند إليه مجلس التجارة والتنمية في إجراء استعراض سنوي لأداء البرامج.

١٠- كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل المساهمة والمشاركة بفعالية في عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، وهي عملية تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز تماسك الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وتحسين فعاليتها وتأثيرها. وسوف تُستعرض مشاركة المنظمة في عملية الإصلاح من خلال الآلية الحكومية الدولية الحالية للأونكتاد. وتقع على عاتق الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل المعينة من أجل المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، مسؤولية خاصة تتمثل في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وينبغي تعزيز التعاون فيما بين الوكالات ضمن آليات الأمم المتحدة. وتسترشد هذه العمليات بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. كما أن أنشطة المساعدة التقنية التي ينفذها الأونكتاد تحتاج إلى متابعة مناسبة من أجل تعزيز فعاليتها. وينبغي معالجة مسألة تمويل الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة تمويلاً مستمراً وقابلاً للتوقع. وستتيح الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل للتقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية الدولية، وهو الاستعراض الذي سيجرى في عام ٢٠٠٥ بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء، فرصة لتجديد التركيز على مساهمات الأونكتاد، وينبغي أن تكون متناسبة مع احتياجات البلدان النامية. والدعوة التي وُجِّهت إلى رئيس مجلس التجارة والتنمية للمشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية هي دعوة مهمة وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليها.

١١- وينبغي للأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى مواصلة التعاون الوثيق، كل في إطار ولايته، من أجل ضمان التآزر والاتساق والتكامل والتماسك والدعم المتبادل فيما بين سياساتها لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل تنمية البلدان النامية، مع تجنب الازدواجية في العمل. وينبغي أن يأخذ هذا التعاون في الاعتبار ولاية وخبرات وتجارب كل من المنظمات وأن يشتمل على إقامة شراكات حقيقية. كما ينبغي للأونكتاد زيادة فعالية عمله من خلال توسيع نطاق تعاونه مع سائر الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة

تحليل السياسات العامة

١٢- تظل عملية العولمة أداةً قوية وديناميةً محتملة لتحقيق النمو والتنمية، ولكن التحدي الرئيسي الذي تنطوي عليه عملية العولمة اليوم لا يزال يتمثل في ضمان أن تعود هذه العملية بالنفع على الجميع وأن تشكل مصدراً لتحسين مستويات المعيشة لصالح جميع الناس في العالم. وفي ظل اقتصاد عالمي مترابط على نحو متزايد، أدّى بطء النمو وتقلبه، وضعف أسعار

السلع الأساسية، وعدم استقرار النظام المالي الدولي، إلى جعل مهمة جني الفوائد المحتملة للعولمة مهمة أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان النامية.

١٣- وقد دلت تجربة العقدين الماضيين، فيما يتعلق بسياسات التنمية التي تمحورت حول زيادة الانفتاح على القوى السوقية الدولية والمنافسة وتقليص دور الدولة، على أن تقارب الاقتصادات المفتوحة لا يحدث تلقائياً، وأنه لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد إزاء التنمية "يصلح للجميع". وهناك الآن اتفاق واسع النطاق حول الحاجة إلى وضع استراتيجيات التنمية على ضوء تجارب الماضي، الناجحة منها والأقل نجاحاً. وينبغي تكييف استراتيجيات التنمية بحيث تتلاءم مع التطورات المحددة التي تشهدها البلدان ومع احتياجاتها وظروفها. ففي البلدان النامية التي نجحت أكثر من غيرها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، تيسّر تحقيق النمو السريع والمطّرد من خلال حدوث تحول في الهيكل الاقتصادي من القطاع الأولي إلى الصناعة التحويلية والخدمات، وهو تحول يقترن بارتفاع متواصل في مستوى الإنتاجية. وقد تمثّل محرك عملية التغيير الهيكلي هذه في حدوث عملية تراكم رأسمالي سريع وفعال ومستمر في سياق استراتيجية إنمائية متماسكة.

١٤- وتلقى تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية استحساناً عاماً باعتبارها مصدراً لتمويل التنمية، وهناك بعض البلدان النامية التي استفادت كثيراً من الاستثمار الأجنبي الخاص. إلا أن التقلب في الأسواق المالية الدولية، وبخاصة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة القصيرة الأجل، كانت له آثار مزعزعة للاستقرار في العديد من البلدان النامية، ولا سيما الاقتصادات السوقية الناشئة، التي غالباً ما تفتقر إلى القدرة المؤسسية الضرورية والإطار التنظيمي اللازم للتخفيف من وطأة هذا التقلّب. وكثيراً ما أسهم هذا التقلب أيضاً في نشوء مشاكل في إدارة أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وفي اندلاع الأزمات المالية. وقد كانت هناك أيضاً حالات انتقلت فيها عدوى السلبية غير مباشرة الآثار لهذا التقلب إلى بلدان نامية أخرى.

١٥- ولا يزال للمساعدة الإنمائية الرسمية دور أساسي كمصدر مكمّل للمصادر الأخرى لتمويل التنمية. كما أن هذه المساعدة قد تكون بالغة الأهمية في تحسين البيئة المواتية لنشاط القطاع الخاص. وبالنسبة للعديد من البلدان في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي، وتتسم بأهمية بالغة في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وغير ذلك من الأهداف الإنمائية. وخلال فترة التسعينات من القرن الماضي، كان لتقلص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، في جملة عوامل أخرى، تأثير سلبي على الاستثمار الإنتاجي وكذلك على التنمية الاجتماعية والبشرية، ولا سيما في العديد من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وبالرغم من أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية قد تحسّنت في السنوات الأخيرة، فإن كون هذه التدفقات لا تزال، في متوسطها، أدنى بكثير من المستويات المستهدَفة يظل يشكل أحد دواعي القلق الرئيسية.

١٦- وعلاوة على ذلك، شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تراكم ديون خارجية لا يمكن تحملها في العديد من البلدان النامية، ولا تزال مشاكل الديون هذه تشكل عقبة خطيرة تعترض سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة المعزَّزة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقيام الدائنين الرسميين الثنائيين بتخفيف أعباء الديون بقدر كبير، فإن تأمين القدرة على تحمّل أعباء الديون على المدى الطويل، والتمكّن في الوقت نفسه من الحد من الفقر، لا يزال يُمثل مشكلة رئيسية بالنسبة للعديد من البلدان المنخفضة الدخل. وهناك العديد من البلدان المتلقية التي حدّدت الصعوبات التي تواجهها في الامتثال للشروط الملازمة لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف أعباء

الديـــون، والعملية المعقّدة المتمثلة في إعداد وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وهذه الورقات تُشكّل أداة هامة في سياق نهج متماسك إزاء تحقيق هدف الحد من الفقر، كما أنها تُشكل أداة هامة أيضاً للحصول على تمويل مُيسَّر الشروط. ولا تـــزال مســـألة تأمين القدرة على تحمّل أعباء الديون على المدى الطويل في البلدان المتوسطة الدخل من المسائل المثيرة للقلـــق. ويُشـــار هنا إلى النهج الجديد الذي اعتمده نادي باريس في إيفيان إزاء معالجة مسألة ديون البلدان غير المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

استجابة السياسات العامة ومساهمة الأونكتاد

١٧- من أجل تمكين البلدان النامية من جني قدر أكبر من الفوائد من العولمة ولتحقيق أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلـــك الأهـــداف الـــواردة في إعلان الألفية، ثمة حاجة إلى تعزيز تماسك واتساق النُظم النقدية والمالية والتجارية الدولية والإدارة الاقتصادية العالمية. ومن المهم أن تتصدر التنمية جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. فمن شأن تعزيز التماسك بين اســـتراتيجيات التنمية الوطنية، من جهة، والالتزامات والتعهدات الدولية، من جهة ثانية، أن يُسهم في تهيئة بيئة اقتصادية مواتـــية للتنمية. وثمة حاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية.

١٨- وينـــبغي النظر، على المستوى الدولي، في التدابير الرامية إلى معالجة المشاكل الناشئة عن تقلّب الأسواق الرأسمالية الدولـــية وتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى البلدان النامية، وذلك بغية منع حدوث أزمات مالية، وإدارة هذه الأزمات على النحو المناسب في حالة حدوثها. وهذه التدابير قد تشمل إتاحة المرونة للبلدان النامية لكي تختار نُظم أسعار الصرف التي تتلاءم مع استراتيجياتها الإنمائية ومع إطارها الاقتصادي الكلي عموماً. وبالنظر إلى تفاوت مستوى القدرات الوطنية لكل بلد من البلدان، فإن من الأمور المهمة أيضاً ما يتمثل في إدارة ملفات الديون الخارجية الوطنية، وإيلاء اهتمام كـــبير لمخاطر تقلب العملات والسيولة، وتعزيز قواعد الحيطة المالية والإشراف على جميع المؤسسات المالية، بما فيها تلك المؤسســـات التي ترتفع فيها نسبة الاستدانة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال في إطار عملية منظّمة وعلى أساس تسلسل مُـــتقن بما يتوافق مع أهداف التنمية، وتنفيذ المدوّنات والمعايير المتفق عليها دولياً تنفيذاً تدريجياً وطوعياً. وينبغي أن تكون الجهـــود المحلية المبذولة من أجل التخفيف من وطأة الآثار المترتبة على التجارة الخارجية والهزات المالية مدعومة بترتيبات مالـــية دولية فعالة تتلاءم مع احتياجات البلدان النامية في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة. ومن المهم أن تكون هناك مجموعة من المبادئ الواضحة لإدارة وحل الأزمات المالية تقتضي تقاسم الأعباء على نحو منصف بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين.

١٩- وينـــبغي للمجتمع الدولي والبلدان المدينة بذل جهود متزايدة ومتضافرة من أجل التوصل إلى حل دائم لمشاكل الديـــون الخارجية التي تُعانيها البلدان النامية. ويُعتبر التنفيذ السريع والفعال والكامل للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بـــالديون والتي ينبغي أن تُموّل بالكامل من خلال توفير موارد إضافية أمراً بالغ الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، يُحث جميع الدائنين الرسميين والتجاريين على المشاركة في هذه المبادرة. وينبغي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تتخذ، أو أن تواصل اتخـــاذ، ما يلزم من تدابير في مجال السياسة العامة من أجل ضمان تنفيذ المبادرة تنفيذاً كاملاً. وينبغي الاهتمام، في المحافل ذات الصـــلة، بالخـــيارات المـــتاحة للتعامل مع شرط الانقضاء التدريجي المنصوص عليه في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بـــالديون، ("شرط الزّوال") الذي من المقرر أن يبدأ سريانه في نهاية عام ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، أُعرب عن القلق فيما يتصـــل ببعض القضايا مثل مقدار الدَين الذي يمكن معالجته وشروط تخفيف أعباء الديون. وفي هذا السياق، من المهم أن

تتوفر مرونة مستمرة فيما يتعلق بمعايير الأهلية وإبقاء الإجراءات والافتراضات الحسابية التي يستند إليها تحليل مدى القدرة على تحمّل الديون قيد الاستعراض. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في الاستعراضات المقبلة لمدى القدرة على تحمّل الديون، تأثير تخفيف أعباء الديون على التقدّم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. وينبغي استكشاف آليات ابتكارية من أجل المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية دعم نموها الاقتصادي وتنميتها. وينبغي، حيثما اقتضى الأمر ذلك، العمل على تنفيذ تدابير تخفيف أعباء الديون بصرامة وسرعة في سياق الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك ضمن ناديي باريس ولندن وغيرهما من المحافل ذات الصلة. وينبغي أن تكون هذه التدابير مدعومة بسياسات نقدية واقتصادية وضريبية سليمة من أجل دعم الاستثمار المحلي، والإصلاحات الهيكلية، وبناء المؤسسات. وينبغي أن تكون جهود البلدان النامية الرامية إلى تأمين القدرة على تحمّل أعباء الديون والمحافظة على هذه القدرة مدعومة بمساعدة دولية في مجال إدارة الديون وكذلك، حيثما كان ذلك مناسباً، بالنظر في إمكانية توفير تمويل مُيسّر الشروط وبإدخال تعديلات، بما في ذلك الحد من شروط تقديم المعونة. وبغية دعم النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان المنخفضة الدخل، ينبغي توفير الموارد بشروط ملائمة، بما في ذلك ما يتعلق بدرجة المعاملة التساهلية ومستوى التمويل المقدّم في شكل منح.

٢٠- ووفقاً لتوافق آراء مونتيري، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تُساعد البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وذلك من خلال توفير ما يكفي من المساعدة التقنية والمالية وبذل جهود ملموسة في اتجاه بلوغ المستويات المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية المحددة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح البلدان النامية و٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يكون ذلك مرتبطاً ببذل جهود تهدف إلى تحسين نوعية وفعالية المعونة، وذلك بوسائل منها تحسين التنسيق وتوثيق التكامل مع استراتيجيات التنمية الوطنية، وزيادة القدرة على التوقع والاستقرار، والملكية الوطنية الحقيقية. وينبغي تشجيع المانحين على اتخاذ خطوات من أجل ضمان ألا يكون في توفير الموارد المخصصة لتخفيف أعباء الديون ما ينتقص من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية التي يُراد أن تكون متاحة للبلدان النامية. وتُشجّع البلدان النامية على تعزيز التقدم المحرز في ضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداماً فعالاً للمساعدة في تحقيق غايات التنمية وأهدافها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استكشاف الآليات المالية الطوعية الداعمة للجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو واستئصال الفقر.

٢١- ويعد الحكم الرشيد داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي أمراً أساسياً لاستدامة النمو والتنمية. فالسياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية العتيدة التي تستجيب لاحتياجات الشعب والهياكل الأساسية المُطوّرة هي أساس التنمية الاقتصادية المستمرة والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل. والحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين، والسياسات السوقية في توجهها، والالتزام الشامل بتأسيس مجتمعات عادلة وديمقراطية أمور أساسية أيضاً وتعزز بعضها بعضاً. أما الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، والمشاركة التامة والفعالة للبلدان النامية في صنع القرارات العالمية، فهما ضروريان للحكم الرشيد وللتنمية والقضاء على الفقر. وينبغي أن تُستكمل هذه العوامل الأساسية بسياسات على جميع المستويات تهدف إلى تشجيع الاستثمار، وبناء القدرات المحلية، والاندماج الناجح للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ومن المهام البالغة الأهمية تعزيز كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية وتماسكها واتساقها.

٢٢- وتُحث الدول بشدة على اتخاذ خطوات ترمي إلى تفادي أي تدبير من جانب واحد والامتناع عن اتخاذه بشكل لا يتفق ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعرقل سكان البلدان المتضررة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل تام، ويحول دون رخاء سكان هذه البلدان.

٢٣- وتوفر تجارب البلدان النامية التي تمكّنت من إطلاق وإدامة عملية نمو اقتصادي بعض الدروس العامة بشأن العناصر المكوّنة لاستراتيجيات إنمائية وطنية متسقة وفعالة. ويتعين إيلاء اهتمام كاف لا لهدف إبقاء التضخم تحت السيطرة فحسب، بل أيضاً للحاجة إلى تهيئة أوضاع نقدية ومالية تفضي إلى معدلات استثمار محلي عالية بما فيه الكفاية لضمان تحقيق معدل نمو عال، وعمالة كاملة، والقضاء على شأفة الفقر، وتحقيق توازنات مستديمة في المالية العامة وفي الحسابات الخارجية، من أجل ضمان وصول فوائد النمو إلى جميع الناس. ويجب السعي بنشاط إلى تطبيق سياسات تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للشركات الخاصة من أجل إعادة استثمار الأرباح، وزيادة الإنتاجية، وبناء القدرات، وتوفير فرص العمل. ولا يمكن للروابط التجارية والمالية بالاقتصاد العالمي أن تحل محل قوى النمو المحلية، ولكنها يمكن أن تكون مكملاً هاماً للجهود الوطنية المبذولة بغية تعزيز النمو والتنمية. ومن أجل زيادة فوائد العولمة إلى أقصى حد، ينبغي أن تكون عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي متلائمة مع مستوى التنمية الاقتصادية لكل بلد ومع قدرة مؤسساته ومشاريعه. ويمكن تعزيز هذه العملية من خلال اتخاذ تدابير مصممة تصميماً متقناً لدعم تنويع القدرة الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية في المجالات الأكثر دينامية في الاقتصاد العالمي.

٢٤- وينبغي تطبيق مختلف تدابير السياسة العامة بطريقة عملية تتطور من خلال التعلّم على أساس التجارب الملموسة التي تُبيّن ما هو ناجع وما هو غير ناجع في كل بلد. وثمة حاجة إلى التنويع في صياغة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بحيث تستجيب لتحديات النمو الاقتصادي المطرد والتنمية، مع مراعاة الإمكانات الإنمائية الوطنية لكل بلد وظروفه الاجتماعية - الاقتصادية، فضلاً عن اختلاف الأوضاع الأولية من حيث حجم البلد وموارده وهيكله الاقتصادي وموقعه. والواقع أن الخيارات والاستجابات في مجال السياسة العامة يجب أن تتغير بطريقة تتطور مع تطور الاقتصاد، على أن يتم إيلاء الاهتمام لضرورة تفادي التدابير المشوهة والحمائية التي قد تقوّض النمو والتنمية الاقتصاديين.

٢٥- ويمكن للترتيبات الإقليمية فيما بين البلدان النامية والتعاون بين بلدان الجنوب أن يؤديا دوراً هاماً في دعم جهود التنمية الوطنية. ومن شأن التكامل الإقليمي في مجالي التجارة والتمويل وتحسين الهياكل الأساسية الإقليمية أن يساعدا في خلق ديناميات نمو إقليمي ومجالات اقتصادية أوسع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ترتيبات التعاون الاقتصادي في ما بين البلدان النامية، وغير ذلك من الترتيبات الموجهة نحو التنمية على المستوى الإقليمي، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

مساهمة الأونكتاد

٢٦- ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدوره الهام والمتخصص في تحليل السياسات العامة وتحديد خيارات هذه السياسات العامة على المستويين العالمي والوطني. وينبغي أن تكون القدرة التحليلية للأونكتاد التي تمكّنه من إجراء البحوث بشأن السياسات الاقتصادية الكلية، وقضايا التمويل والديون والفقر، وترابط هذه القضايا، بمثابة أداة تُساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على مواجهة تحديات العولمة. وينبغي للأونكتاد، في ما يضطلع به من عمل بشأن العولمة واستراتيجيات التنمية، أن يُركّز على الترابط والتماسك فيما يتعلق بما يلي:

- تعـــيين الاحتياجات المحددة والتدابير الناشئة عن الترابط بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية الكلية من حيث أثرها على التنمية؛

- المســـاهمة في التوصل إلى فهم أفضل للتماسك بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية، من جهة، والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من جهة ثانية؛

- دعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود لوضع استراتيجيات إنمائية تتلاءم مع تحديات العولمة.

٢٧- وينبغي أن يُساعد العمل المضطلع به على تحديد السياسات المواتية للتنمية على الصعيدين الدولي والوطني. وينبغي الاستفادة من خبرة الأونكتاد في بحث الكيفية التي يمكن بها للعولمة أن تدعم التنمية، والكيفية التي ينبغي بها صياغة وتنفيذ اســـتراتيجيات التنمـــية الملائمـــة لدعم الاندماج الاستراتيجي للاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي. كما ينبغي للعمل المضطلع به أن يدعم التوصل إلى فهم أفضل للمصالح المتبادلة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية في تحقيق تنمية مطردة ومستدامة.

٢٨- وعـــلى المستوى الدولي، ينبغي أن يُسهم عمل الأونكتاد في زيادة مستوى التماسك في عملية رسم السياسات الاقتصـــادية العالمـــية، وبخاصة من حيث ترابط واتساق السياسات والترتيبات التجارية والاستثمارية والمالية الدولية، بغية مساعدة البلدان النامية في الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي وجني المزيد من الفوائد من عملية العولمة. وينبغي أن يواصل هـــذا العمـــل معالجة مشاكل البلدان النامية الناشئة عن حالة عدم الاستقرار المالي الدولي؛ ودور التدفقات المالية الخاصة والرسمـــية في تمويـــل التنمية؛ ومسألة القدرة على تحمل أعباء الديون؛ وتأثير السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في البلدان الصناعية المتقدمة على الإمكانات الإنمائية للبلدان النامية؛ وتأثير التكامل الإقليمي على التنمية.

٢٩- وعـــلى المســـتوى الوطـــني، تشتمل المجالات التي ينبغي للأونكتاد أن يوليها اهتماماً خاصاً على ما يلي: تأثير السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية الموجهة نحو تحقيق النمو على التجارة والتنمية؛ وتهيئة بيئة مواتية للنهوض بالقطـــاع الخاص؛ والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية وتحسين قدرتها على التنافس في الاقتصاد العـــالمي؛ وتوزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر؛ وتدعيم المؤسسات المحلية ذات الصلة بالتنمية؛ ومواصلة تقديم المساعدة في مجال إدارة الديون. وفي هذا السياق، ينبغي استخلاص الدروس من التجارب الناجحة والفاشلة على السواء.

٣٠- واعـــترافاً بالحاجة إلى التنويع في السياسات الوطنية، ينبغي للأونكتاد أن يُحدد، من وجهة نظر التجارة والتنمية وعلى ضوء تجارب الماضي الناجحة والأقل نجاحاً في مجال التنمية، العناصر الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية السليمة الـــتي تفضـــي إلى تعزيـــز القدرة الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاجية، وتحقيق نمو مطرد وأكثر سرعة، وتوفير فرص العمل وتخفـــيف وطأة الفقر. كما ينبغي للأونكتاد أن يُحلل تأثير السياسات والعمليات الدولية على نطاق تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية.

٣١- وينـــبغي للأونكـــتاد أن يواصل، استناداً إلى عمله التحليلي، تقديم المساعدة التقنية ودعم البلدان النامية في بناء قدراتهـــا الوطنـــية في مجالات إدارة الديون من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، ومشاركتها في العمليات التفاوضـــية المـــتعددة الأطراف وفي عملية صنع القرارات على المستوى الدولي. وينبغي السعي إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر بين العمل التحليلي والمساعدة التقنية.

٣٢- وينبغي للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة أن يـــولي اهتماماً متزايداً لمشاكل البلدان التي تواجه ظروفاً خاصة، ولا سيما المشاكل التجارية والإنمائية التي تواجه القارة الأفريقـــية، وذلك بالتعاون الوثيق مع مبادرات التعاون الإقليمي مثل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع تقديم الدعم لهذه المبادرات.

٣٣- وينبغي للأونكتاد أن يعزز عمله بشأن المشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامـــية غير الساحلية وما يتعلق بذلك من مشاكل وتحديات خاصة تواجهها بلدان العبور النامية، فضلاً عن الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة.

٣٤- وبالنظر إلى تزايد تهميش أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدور رائد في التنفـــيذ الموضـــوعي والتقني لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال العقد ٢٠٠١-٢٠١٠. كما ينبغي لـــه أن يواصل دراسة أسباب انخفاض حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، والروابط بين التجارة والنمو والحد من الفقر، بغية إيجـــاد حلول طويلة الأجل لهذه المشاكل. وينبغي إجراء هذا التحليل على أساس سنوي من خلال *تقرير أقل البلدان نمواً*. ويتطلب التنفيذ الكامل للأنشطة المضطلع بها لصالح أقل البلدان نمواً حدوث زيادة كبيرة في المساعدة المالية والتقنية. ومن الأهمـــية بمكـــان، في هذا الصدد، أن تتم زيادة تخصيص الموارد، بوسائل منها التجديد المنتظم لموارد الصندوق الاستئماني الحالي الخاص بأقل البلدان نمواً.

٣٥- وتعد المساعدة التي تقدمها أمانة الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني في مجالات بناء القدرات، والسياسة التجارية، وتيســـير التجارة، والإدارة المالية، واستراتيجيات التنمية، وتطوير المشاريع والاستثمار، موضع ترحيب وينبغي أن تعزَّز بما يكفي من الموارد.

بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة على المستوى الدولي

تحليل السياسات

٣٦- من الضروري تهيئة بيئة دولية مواتية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لكي تتمكن من الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية حاجة هذه البلدان إلى بناء قدرات توريدية أقوى تستجيب لطلب السوق، والنهوض بتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتشجيع الربط الشبكي بين المؤسسات، وزيادة الإنتاجية، وتحسين القـــدرة التنافســـية لمؤسساتها. وللاستثمار دور أساسي في هذا الجهد؛ فهو يوفر صلة وصل بالغة الأهمية بين بناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي. ومن الدروس الأساسية المستفادة من تجارب البلدان التي نجحت في تعزيز الـــنمو والتنمية ما يتمثل في الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه السياسات الفاعلة والمتقنة في تسلسلها في تشجيع الاستثمار الإنـــتاجي، وتنمـــية الموارد البشرية وتطوير الهياكل الأساسية التي تتسم بالكفاءة، وتعزيز القدرة المؤسسية، وبناء القدرة التكنولوجية، ودعم الروابط بين المشاريع الكبيرة والصغيرة.

٣٧- ويُعتبَر تمويل بناء القدرات الإنتاجية عنصراً أساسياً في أية استراتيجية إنمائية. فهناك، أولاً وقبل كل شيء، حاجة إلى تســـخير المـــوارد المحلية لأغراض الاستثمار في القدرة الإنتاجية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي. إلا أن الموارد المحلية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، ينبغي أن تُكمَّل بتدفقات رأسمالية خارجية من أجل زيادة الاستثمار. ويتيح الاستثمار الأجنبي

المباشر إمكانات لاستخدام المدخرات الأجنبية ولنقل المعرفة والتكنولوجيا، والارتقاء بمستوى الموارد البشرية، وتعزيز روح المبادرة في تنظيم المشاريع، واستحداث تقنيات جديدة في مجالي الإنتاج والإدارة، وتشجيع تعلم المؤسسات من خلال إقامة الروابط بين الشركات الأجنبية المنتسبة والمؤسسات المحلية. وفي حين أن تقدماً كبيراً قد أُحرز على مدى السنوات العشرين الماضية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وإلى أفريقيا لا تزال منخفضة إلى حد مخيب للأمل. وقد تحول الاتجاه الإيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة. ويبدو أن الانخفاض في هذه التدفقات الواردة إلى آسيا منذ عام ٢٠٠٠ قد بلغ أدنى مستوى له. وعلاوة على ذلك، فإن مدى إمكانية جني الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الكاملة التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على جملة أمور منها وجود قطاع خاص محلي نشط، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، ووجود قوانين وسياسات منافَسة مصمَّمة تصميماً متقناً، وتنفيذ سياسات الاستثمار كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية.

٣٨- وتُعتبر تهيئة بيئة في البلدان المضيفة تكون مواتية للاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع عاملاً أساسياً في بناء القدرة الإنتاجية. ومن الأمور التي يمكن أن تكمِّل مثل هذه الجهود ما يتمثل في السياسات والإجراءات التي يمكن لبلدان منشأ المستثمرين أن تتخذها لتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا وزيادة المزايا التي يمكن للبلدان النامية أن تحصل عليها من خلال تدفقات الاستثمار الوافدة إليها. كما أن من الأمور المهمة في هذا الصدد التدابير التي تهدف إلى إشراك الشركات الفاعلة فيما تنطوي عليه هذه العملية من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية.

٣٩- ويتطلب تكاثر اتفاقات الاستثمار أن يكون المسؤولون عن رسم السياسات العامة والمتفاوضون من البلدان النامية، وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة، ملمّين وعالمين قدر المستطاع بما تنطوي عليه هذه الاتفاقات من التزامات وما يترتب عليها من آثار في التنمية. ثم إن تعقد القضايا المطروحة وحجم المسائل التي تحتاج إلى بحث كثيراً ما يستنزفان الموارد المتاحة للبلدان النامية، سواء من منظور وضع السياسات أو من منظور التفاوض والتنفيذ.

٤٠- ولقد أخذت تكنولوجيات المعلومات والاتصال تتسم بأهمية متزايدة بالنسبة لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات. فهي تساعد في خفض تكاليف المعاملات، وتتيح فرصاً لزيادة الصادرات، وتفتح أسواقاً أوسع، وترفع مستوى الكفاءة الإدارية، وتعزز المرونة في عمليات الإنتاج. ويمكن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لكي تؤدي دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية وفي تحقيق أهداف التنمية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، بما في ذلك في مجالي الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين. ولكن هناك تفاوتات واسعة فيما بين البلدان من حيث إمكانية حصولها على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وقدرتها على استخدامها. ولكي يتم تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، ثمة حاجة للقيام، بدعم فعال من المجتمع الدولي، بتهيئة بيئة مواتية تفضي إلى استخدام وتمويل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٤١- ومما يساعد في خفض تكاليف التعاملات توفر مرافق نقل تتميز بالكفاءة وترتيبات لتيسير التجارة. وهذه تُعتبر أساسية لتحسين القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات في البلدان النامية وتيسير مشاركتها في التجارة الدولية. وهذه مسألة مهمة بصفة خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الصدد، أدت التدابير الأمنية التي بدأ تطبيقها مؤخراً إلى تغيير بيئة النقل الدولي للسلع. ويلزم إيلاء اعتبار خاص لتأثير هذه التدابير على تجارة البلدان النامية وللدعم الذي سيحتاج إليه تنفيذها.

استجابة السياسات العامة ومساهمة الأونكتاد

٤٢- يتطلب بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية بذل جهد جماعي ومتضافر، ولا سيما من قِبل البلدان النامية المعنية، وكذلك من قبل بلدان المنشأ والمستثمِرين والمجتمع الدولي ككل.

٤٣- ويتطلب تحسين القدرة التنافسية وضع سياسات وطنية مدروسة ومحددة وشفافة من أجل تعزيز الارتقاء المنهجي بمستوى القدرات الإنتاجية المحلية. وهذه السياسات تشمل مجموعة واسعة من المجالات منها الاستثمار، وتطوير المؤسسات، والتكنولوجيا، وسياسة المنافسة[٤]، وتكوين المهارات، وتطوير الهياكل الأساسية، والجوانب المؤسسية لبناء القدرة الإنتاجية، والسياسات التي يمكن أن تسهم في تيسير تدفقات الاستثمار الوافدة المستمرة، مثل مخططات ضمان الاستثمار والتدابير المتصلة بترويج الاستثمار وحمايته. ثم إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل والمعلومات والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق، وهي جميعها عناصر أساسية بالنسبة للقدرة التنافسية للشركات، تتطلب سياسات وبرامج وأطراً مؤسسية محددة. ومن العناصر الهامة المكوِّنة لأية مجموعة شاملة من سياسات التكنولوجيا ما يتمثل في توفير الحوافز لأغراض البحث والتطوير، وضمان إسهام الإطار الخاص بحقوق الملكية الفكرية في التطوير التكنولوجي، واتخاذ تدابير لتطوير قاعدة الموارد البشرية.

٤٤- ويتطلب تعزيز مساهمة التدفقات الاستثمارية النظر في السياسات والإجراءات التي يمكن لبلدان المنشأ أن تتخذها لتشجيع تدفقات الاستثمار المستمرة وحفز النمو والتنمية الاقتصاديين. ويمكن لبلدان المنشأ أن تساعد في جمع ونشر المعلومات المتصلة بالفرص الاستثمارية المتاحة في البلدان النامية. كما يمكنها أن تشجع نقل التكنولوجيا وأن توفر مختلف أشكال الحوافز المالية والضريبية وأن تساعد في تخفيف المخاطر، عن طريق القيام مثلاً بتوفير التأمين للاستثمارات ضد المخاطر التي لا يمكن تغطيتها عادة من خلال سوق التأمين الخاص. ويمكن لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أن يعزز المدخرات والاستثمارات الوطنية وأن يكون بمثابة محفز إضافي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويلزم إجراء المزيد من التحليل من أجل تقييم مدى فعالية مختلف التدابير ومدى تأثير تدابير بلد المنشأ على التنمية والكيفية التي يمكن بها زيادة هذا التأثير إلى أقصى حد. وهذه التدابير لا تساعد البلدان النامية فحسب بل إنها تتيح أيضاً لبلدان المنشأ وأوساط الأعمال فيها فرصاً جديدة للاستثمار والتجارة.

٤٥- وتمثل الشركات الخاصة أدوات هامة للتنمية في شتى أنحاء العالم. فللشركات الفاعلة، وبخاصة الشركات عبر الوطنية، في نطاق عمل كل منها، دور هام في دعم نقل التكنولوجيا وإقامة الروابط بالمورِّدين وإتاحة وصول البلدان النامية إلى أسواق الصادرات. وقد تم الاعتراف بمسؤولية الشركات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ. وفي هذا الصدد، يمكن للشركات الفاعلة أن تضطلع بدور إيجابي في حفز عملية التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة وفي دعم التنمية الاجتماعية والبيئية والقدرة التنافسية للمؤسسات المحلية. وهناك صكوك دولية اختيارية مختلفة يمكن تحسينها وزيادة تماسكها، وهي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل المساعدة في زيادة مساهمة الشركات الفاعلة، وبخاصة الشركات عبر الوطنية، في تعزيز أهداف التنمية.

٤٦- وفي مجال وضع سياسات الاستثمار، يتمثل التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في المساعدة في بناء القدرة الوطنية في البلدان النامية، من خلال تحليل السياسات العامة، والتنمية البشرية والمؤسسية، بغية مساعدة هذه البلدان على المشاركة بأقصى قدر ممكن من الفعالية في المناقشات المتعلقة باتفاقات الاستثمار.

٤٧- ويُعد تطوير هياكل أساسية وخدمات تتميز بالكفاءة في مجالات النقل والاتصالات والعمليات اللوجستية، وهي جميعها عوامل استراتيجية في بناء القدرة التنافسية للمؤسسات والمحافظة عليها، أمراً يتطلب الاهتمام به على سبيل الأولوية في البلدان النامية. ويلزم الأخذ بنهج وطني شامل لتعزيز استخدام وتطوير القدرات التجارية وقدرات النقل بالتعاون، حسب مقتضى الحال، مع البلدان المجاورة عن طريق القيام، حسب الاقتضاء، بإجراء إصلاحات مؤسسية، وإقامة الشراكات العامة/الخاصة، وتكييف الأطر القانونية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتنمية قدرات التنظيم الإداري. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إيلاء اهتمام خاص للتخفيف من حدة التحديات التي تثيرها المعوقات المتصلة بموقع البلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وفيما يتعلق بتيسير التجارة، ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات لتنفيذ التدابير، حيثما يلزم، على أساس القواعد والمعايير والتوصيات المتفق عليها دولياً. وقد أصبحت التدابير المنسقة لتيسير التجارة تتسم بأهمية متزايدة بالنسبة لتعزيز الكفاءة، وخفض تكاليف المعاملات، والمحافظة على القدرات التوريدية، وبخاصة على ضوء الاعتبارات الأمنية الحالية. ولدى اتخاذ الإجراءات واستخدام المعدات اللازمة للامتثال لمتطلبات الأنظمة الأمنية، ينبغي للبلدان أن تقرن هذه الإجراءات بتدابير لتيسير التجارة من أجل تهيئة بيئة تجارية تكون في الوقت نفسه أكثر أمناً وأكثر كفاءة بالنسبة لجميع الشركاء الدوليين. وسيلزم إيلاء اهتمام خاص لتأثير التدابير الأمنية على تجارة البلدان النامية ولِما سيتطلبه تنفيذ هذه التدابير من دعم.

٤٨- ولكي تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من المهم أن تتم صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات خاصة بهذه التكنولوجيات. ويتطلب الأمر مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع العام، وأوساط الأعمال، والمنظمات غير الحكومية. ومن أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبغية إتاحة توزيع فوائد هذه التكنولوجيات على نطاق أوسع، ينبغي ربط هذه الاستراتيجيات بغيرها من السياسات الإنمائية، مثل تلك السياسات المتصلة بالتعليم والتجارة والاستثمار، كما ينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تشمل البُعد الجنساني. ولقد حددت فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة الحاجة الملحة إلى تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان النامية في صياغة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبار ذلك أحد المجالات ذات الأولوية في عملها. وتدعو خطة عمل مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجَّهة نحو التنمية لصالح الجميع، وبخاصة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من قِبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الابتكار، وتحقيق المكاسب في الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، ومكافحة الفقر. وبالتالي فإن المشاركة الفعالة للبلدان النامية في المداولات الدولية وعملية صنع القرارات على المستوى الدولي بشأن القضايا ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل نظام النطاقات المخصصة وإدارة شبكة الإنترنت، تشكل عنصراً حيوياً مكمِّلاً لجهود التنمية الوطنية المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

مساهمة الأونكتاد

٤٩- يتمثل الهدف من العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال في مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تصميم وتنفيذ سياسات فاعلة لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، على أساس المعالجة المتكاملة لقضايا الاستثمار، ومسؤولية الشركات، ونقل التكنولوجيا والابتكار، وتطوير المشاريع وتيسير الأعمال التجارية (بما في ذلك

النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والقدرة التنافسية، والتنويع والقدرة التصديرية، من أجل المحافظة على مستوى عالٍ من النمو وتعزيز التنمية المستدامة.

٥٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بعمله المتعلق بالاستثمار، فضلاً عن تطوير التكنولوجيا والمؤسسات، وأن يساعد البلدان النامية – من خلال تحليل السياسات العامة، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات والتوافق في الآراء – في صياغة وتنفيذ السياسات العامة في هذا الصدد، آخذاً في اعتباره التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية. وينبغي للأونكتاد أن يولي اهتماماً خاصاً للبعد الدولي من أجل تحديد الفرص المتاحة لإحراز التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والعقبات التي تعترض سبيل هذا التقدم. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يحدد أيضاً أنسب الاستجابات الدولية من أجل زيادة الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية إلى أقصى حد وضمان التكامل في تقديم المساعدة التقنية.

٥١- وينبغي للأونكتاد أن يحافظ على دوره الرائد في تحليل السياسات العامة فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية البلدان المضيفة، وبخاصة السبل والوسائل الكفيلة بزيادة فوائد هذا الاستثمار إلى أقصى حد وخفض تكاليفه إلى أدنى حد من خلال تنفيذ السياسات الملائمة في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. وينبغي للأونكتاد أن يقوم بجمع وتحليل البيانات وأن يجري بحوثاً موجهةً نحو السياسة العامة فيما يتعلق بقضايا الاستثمار المتصلة بالتنمية، بما في ذلك التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية التصنيع وتنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات التصديرية، وتنمية الموارد البشرية، وإقامة الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية، وأفضل الممارسات لتشجيع تدفقات الاستثمار والاستفادة منها.

٥٢- وينبغي للأونكتاد، فيما يضطلع به من عمل تحليلي، أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من القنوات. كما ينبغي له أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية، وأن يحدد أفضل الممارسات في مجال نقل التكنولوجيا ويقيم مدى فعالية السياسات التي تهدف إلى بناء القدرة الابتكارية المحلية، بما في ذلك دور حقوق الملكية الفكرية. وينبغي للأونكتاد، علاوة على ذلك، أن يساعد البلدان النامية في تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتفعيل الشروط المتعلقة بنقل التكنولوجيا الواردة في الاتفاقات الدولية، وفي زيادة الفوائد المحتملة لهذه الاتفاقات إلى أقصى حد.

٥٣- وينبغي للأونكتاد أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستفادة منه، وذلك بوسائل منها مساعدة هذه البلدان في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار والمساعدة في صياغة التشريعات واللوائح ذات الصلة بما يتوافق مع الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان. ويمكن لعمليات استعراض سياسات الاستثمار ومتابعتها، والمساعدة المقدمة للوكالات الوطنية لترويج الاستثمار، أن تؤدي دوراً خاصاً في هذا الصدد.

٥٤- وينبغي للأونكتاد أن يدرس المشاكل الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية في بناء القدرات الإنتاجية، ولا سيما الكيفية التي يمكن بها الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذه البلدان بما في ذلك من خلال مواصلة العمل المتعلق بتطوير قطاع التأمين، وكيفية زيادة مساهمة الاستثمار في تعزيز القدرة التنافسية، وتنويع المنتجات

والأسواق، ومزايا التخصص. وللبرامج الخاصة الرامية إلى المساعدة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستفادة منه، بما في ذلك من خلال أدلة الاستثمار والخدمات الاستشارية، دور في هذا الصدد.

٥٥- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات بشأن أفضل الممارسات لحفز تطوير المشاريع وتحديد السبل والوسائل التي تمكن المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، من استيفاء المعايير الدولية، بما في ذلك معايير المحاسبة، فضلاً عن الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة من خلال الربط الشبكي وإقامة الشراكات. وينبغي للأونكتاد، بصفة خاصة، أن يحلل الروابط القائمة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية المنتسبة من أجل زيادة فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية لمؤسسات البلدان النامية.

٥٦- وينبغي للأونكتاد أن يدرس الإمكانات التي تنطوي عليها اتفاقات الاستثمار فيما يتعلق بتيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز قدرة البلدان على تنفيذ سياسات ذات وجهة إنمائية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل أداء دوره كمحفل لتبادل الخبرات وبناء توافق الآراء بشأن صياغة الترتيبات المتعلقة بالاستثمار ونقل التكنولوجيا، بغية تعزيز البعد الإنمائي لتلك الترتيبات. وينبغي أن يشتمل هذا العمل على زيادة توضيح القضايا الرئيسية المطروحة وعلى استعراض للتجارب في تنفيذ الالتزامات الدولية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يدرس الآثار الإنمائية لترتيبات الاستثمار ونقل التكنولوجيا التي يجري النظر فيها بغية زيادة مساهمتها إلى أقصى حد في عملية التنمية.

٥٧- وينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلات في مجال السياسة العامة وأن يجمع قوائم جرد لأفضل الممارسات فيما يتصل بالتدابير التي تتخذها بلدان المنشأ وذلك من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. كما ينبغي له أن يطور وينفذ الأنشطة ذات الصلة بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بغية مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من هذه المبادرات.

٥٨- وينبغي للأونكتاد أن يجري عملاً تحليلياً من أجل تيسير وتعزيز المساهمة الإيجابية للشركات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة. وينبغي للأونكتاد أن يتشاور في الاضطلاع بهذا العمل مع جميع الأطراف المهتمة، حسب الاقتضاء، ومنها بوجه خاص شركاء الأونكتاد في قطاع الأعمال التجارية الخاصة. وينبغي للأونكتاد أن يستخلص الدروس فيما يخص البعد التجاري والإنمائي، آخذاً في اعتباره المبادرات الدولية القائمة في هذا المجال، وأن يتيح نتائج هذا العمل للأطراف التي تبدي اهتمامها أو تلتمس التوجيه في هذا الشأن.

٥٩- وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدور هام في مجالات تيسير التجارة، والنقل والخدمات ذات الصلة التي تهم البلدان النامية، وينبغي له أن يواصل الاضطلاع بأعمال البحث والتحليل بغية مساعدة البلدان النامية في إنشاء إطار ملائم للعمل على صعيد السياسة العامة في مجال النقل. وينبغي له أن يقوم بتحليل وتعزيز تبادل الخبرات بشأن التطورات الجديدة المتصلة بتيسير التجارة والنقل، مع التشديد تحديداً على تأثير هذه التطورات على البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أن يقوم، بالتشاور مع المنظمات الدولية المختصة، بمتابعة التطورات الراهنة والناشئة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، وأن يحلل آثارها بالنسبة للبلدان النامية، وأن ييسر تبادل الآراء والخبرات فيما بين الأطراف المهتمة من أجل المساعدة في تهيئة بيئة تيسر التجارة الدولية وتتسم بالأمن.

٦٠- ومن أجل تيسير نقل الدراية العملية إلى البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد تعزيز المساعدة التي يقدمها لبناء القدرات في مجال النقل، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط، والخدمات اللوجستية، والأطر القانونية، والنقل بالحاويات وآثاره الدولية.

٦١- وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال تعزز ترويج الأعمال التجارية الإلكترونية. وينبغي أن تشتمل هذه المساعدة على استحداث وتطبيق آليات لرصد وقياس مجمل التطورات التي تحدث في الاقتصاد الرقمي واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في البلدان. وينبغي للأونكتاد أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في تطوير الأعمال التجارية الإلكترونية في القطاعات التي تتسم بأهمية اقتصادية والتي تتمتع بقدرة تصديرية، وذلك من خلال الأخذ بخليط من السياسات المتعلقة بقطاعات محددة والبرامج التدريبية ونشر أدوات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٦٢- وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدوره كمحفل تناقش فيه البلدان النامية قضايا السياسات ذات الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وينبغي له أن يساعد البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية ذات الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات واقتصاد المعرفة وأن يسهم في تنفيذ إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات في مجال اختصاص الأونكتاد، بما في ذلك ما يتعلق بالجوانب الإنمائية الرئيسية للقضايا التي ظلت معلقة في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات وفي التحضير للمرحلة الثانية من المؤتمر المقرر عقدها في تونس في عام ٢٠٠٥. ولدى الاضطلاع بهذا العمل، ينبغي للأونكتاد أن يعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية

تحليل السياسات

٦٣- ليست التجارة غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق النمو والتنمية. وتشكل السياسات التجارية والإنمائية أداة هامة بقدر ما تكون مدمجة في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر التي ترمي إلى بلوغ أهداف مثل تحقيق النمو والتحول الاقتصادي والإنتاج، والتنويع، وزيادة القيمة المضافة للصادرات، وتوسيع العمالة، والقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة. وللتماسك والاتساق فيما بين السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية التي تنتهجها جميع البلدان على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف أهميتهما في زيادة مساهمة هذه السياسات إلى أقصى حد في عملية التنمية.

٦٤- وهناك ما يزيد عن ٥٠ بلداً من البلدان النامية التي تعتمد على تصدير ثلاث سلع أساسية أو أقل للحصول على ما يزيد على نصف حصائل صادراتها. وقد أدى انخفاض وتقلب الأسعار العالمية للسلع الأساسية وما يترتب على ذلك من خسائر في معدلات التبادل التجاري إلى تراجع النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية، وبخاصة في تلك الاقتصادات التي لم تشهد عملية تنويع، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، كما أن ذلك قد أسهم في تزايد مستويات الفقر والمديونية. ويضاف إلى ذلك أن القيمة المضافة التي يحتفظ بها العديد من منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية

آخذة في الانخفاض في بعض القطاعات، ومن ثم فإن مشاركتهم في سلاسل القيم المحلية والدولية تشكل تحدياً رئيسياً. وقد يتزايد هذا الوضع تعقيداً من جراء تركز الهياكل السوقية على المستويين الدولي والوطني. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تواجه البلدان صعوبات في استيفاء المعايير والمتطلبات في أسواق البلدان المتقدمة.

٦٥- ومن جهة ثانية، تتيح القطاعات الدينامية في التجارة العالمية إمكانيات تجارية جديدة ناشئة للبلدان النامية، ويعتبر تعزيز مشاركة هذه البلدان في تلك القطاعات أمراً هاماً لتحقيق مكاسب إنمائية من خلال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية الدولية. كما أن هناك فرصاً جديدة توفرها قطاعات المنتجات والخدمات الخاصة والمتخصصة وذات القيمة المضافة العالية، وهي قطاعات تتمتع فيها البلدان النامية بمزايا نسبية محتملة. ويمكن للصناعات الابتكارية أن تساعد في تعزيز الآثار الخارجية الإيجابية بينما تحافظ في الوقت نفسه على التراث والتنوع الثقافيين وتعززهما. ولتحسين مشاركة البلدان النامية في الاستفادة من فرص النمو الجديدة والدينامية في التجارة العالمية أهميته في تحقيق مكاسب إنمائية من خلال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية الدولية، وهو يمثل عملية إيجابية تعود بالنفع على البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

٦٦- وقد بذل معظم البلدان النامية جهوداً هامةً في اتجاه تحرير التجارة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، مما يبرز اهتمام هذه البلدان باستخدام التجارة كمحرك للتنمية والحد من الفقر. وهذه البلدان تستحق الاعتراف الواجب بما تبذله من جهود في هذا الصدد. وقد نجح البعض منها في المشاركة في النمو العالمي للصادرات بطريقة مستدامة. إلا أن البعض الآخر قد أخفق في ذلك. فقد تواصل انخفاض حصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، وتدهورت معدلات تبادلها التجاري، مما جعل من الصعب على هذه البلدان بناء قدرات إنتاجية وتوريدية تنافسية. وفي مواجهة هذه الحالة، التزم جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالعمل على إتاحة وصول المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس إعفائها من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص. ومن الأمور التي تتسم بالقدر ذاته من الأهمية الاحتياجات الخاصة للاقتصادات الصغيرة والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وفقاً لإعلان ألماآتي الوزاري وبرنامج عمل ألماآتي، وبخاصة تلك المتصلة بالأوضاع غير المؤاتية وجوانب الضعف الملازمة لها. ولا يزال التحدي القائم يتمثل في زيادة مشاركة عدد أكبر من البلدان النامية في نمو الصادرات على نطاق العالم. وفي هذا السياق، من الضروري مراعاة الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية المحددة للبلدان النامية، وذلك بالنظر إلى أنه ليست هناك استراتيجية تجارية وإنمائية واحدة "تصلح للجميع".

٦٧- ولجميع البلدان مصلحة مشتركة في نجاح برنامج عمل الدوحة الذي يهدف إلى زيادة الفرص التجارية والحد من الحواجز التي تعترض التجارة فيما بين البلدان، كما يهدف إلى جعل النظام التجاري أكثر ملاءمة للتنمية. ومن شأن هذا أن يسهم في دعم وصون نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. ومن المساهمات الرئيسية لإعلان الدوحة الوزاري ما تمثل في إدراج احتياجات واهتمامات البلدان النامية في صلب برنامج عمل الدوحة. وينبغي السعي إلى تحقيق هذا الهدف الهام بغية تحقيق نتائج ملموسة موجهة نحو التنمية من خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٦٨- وكما هو محدد في برنامج عمل الدوحة وفي عملية تنفيذه، وفي توافق آراء مونتيري وقرار الجمعية العامة ١٩٧/٥٨ بشأن التجارة الدولية والتنمية، فإن المسائل التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية تشمل ما يلي:

- الحواجز التجارية، والإعانات المشوهة للتجارة، وغير ذلك من التدابير المشوهة للتجارة، ولا سيما في القطاعات التي تتسم بأهمية تصديرية خاصة للبلدان النامية، بما فيها قطاع الزراعة؛
- إساءة استخدام تدابير مكافحة الإغراق؛
- الحواجز التقنية وتدابير الصحة العامة والصحة النباتية؛
- تحرير التجارة في المصنوعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العامة؛
- تحرير التجارة في المنتجات الزراعية؛
- التجارة في الخدمات؛
- الذرى التعريفية، والتعريفات العالية، وتصاعد التعريفات، فضلاً عن الحواجز غير التعريفية؛
- حركة تنقل الأشخاص الطبيعيين؛
- عدم الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بحماية المعارف التقليدية والتراث الشعبي؛
- نقل المعارف والتكنولوجيا؛
- تنفيذ وتفسير الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وذلك بطريقة تدعم الصحة العامة؛
- الحاجة إلى جعل الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية في إطار الاتفاقات التجارية أحكاماً أكثر دقة وفعالية وقابلية للتطبيق؛
- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
- الأفضليات التجارية؛
- القضايا الخاصة بأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة؛
- الحل السريع والمناسب للقضايا والشواغل المعلّقة المتصلة بالتنفيذ.

٦٩- وتشكل التجارة جانباً رئيسياً من جوانب جهود التكامل الإقليمي، ويمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تشكل أداة رئيسية لتيسير التجارة بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب. وتنطوي التجارة بين بلدان الجنوب على إمكانات كبيرة لتحقيق النمو، وهي آخذة في التوسع بسرعة وتخضع لعملية تحرير. وينبغي مواصلة ذلك وتشجيعه. ويشكل النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية أحد الأدوات المتاحة للبلدان النامية، فهو يتيح فرصاً تجارية إضافية، وبخاصة لصالح أقل البلدان نمواً.

٧٠- وتنطوي عملية التحرير، بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية، فيما يتصل بالسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، على فوائد هامة للنظام التجاري العالمي ككل، ومن شأنها أن تسهم في تعزيز التجارة بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

٧١- ويمكن تحقيق التعاضد بين التجارة والبيئة، وينبغي السعي إلى تحقيق هذا الهدف بطريقة تتوافق مع نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به.

٧٢- ولسياسات المنافسة التي تتلاءم على أفضل وجه مع الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية أهميتها بالنسبة لهذه البلدان من حيث الحماية من السلوك المنافي للمنافسة في أسواقها الداخلية وكذلك من حيث التصدي الفعال لمجموعة من الممارسات المنافية للمنافسة في الأسواق الدولية، وهي ممارسات كثيراً ما تقلّص إلى حد كبير الآثار الإيجابية لتحرير التجارة بالنسبة للمستهلكين وللمؤسسات، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

استجابة السياسات العامة ومساهمة الأونكتاد

٧٣- ينبغي أن تكون السياسات التجارية للبلدان النامية متلائمة مع احتياجاتها وظروفها وأن تدمج في سياسات التنمية الوطنية وأن تهدف إلى الحد من الفقر، ودعم النمو، والتنمية المستدامة، فضلاً عن المساواة بين الجنسين. وتشكل زيادة القيمة المضافة للصادرات، والاستغلال الكامل للأفضليات، وتعزيز التنويع، وزيادة المحتوى المحلي والمضمون المعرفي، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي، والمعارف التقليدية، والحصول على الخدمات الأساسية، وسائل محتملة لبلوغ هذه الغايات من شأنها أن تعزز الفرص المتاحة لسكان البلدان النامية الذين تتزايد أعدادهم. ولدى تنفيذ السياسات التجارية الوطنية والسياسات ذات الصلة بالتجارة، ينبغي للبلدان النامية أن تأخذ بنهج استراتيجي متسلسل على نحو مناسب إزاء عملية التحرير بعد إجراء تحليل دقيق للإمكانات التصديرية للقطاعات الرئيسية. ومن شأن تدعيم البيئة المواتية للتجارة والاستثمار والأعمال التجارية، من خلال اعتماد ما هو مناسب من التدابير والشروط المحلية، أن يساعد في تشجيع الاستثمار المحلي والإقليمي والدولي.

٧٤- وينبغي التركيز، بشكل منسق، على الصعوبات التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فالجهود التي تبذلها هذه البلدان لإعادة هيكلة وتنويع قطاعات السلع الأساسية فيها وتعزيز القدرة التنافسية لهذه القطاعات، بما في ذلك من خلال التجهيز المحلي للسلع، ينبغي أن تُدعم بوسائل من بينها تحسين إمكانية وصول السلع إلى الأسواق على أساس آمن ويمكن توقعه، وتوفير ما يكفي من المساعدة التقنية والمالية، وتعزيز القدرات وتدعيم المؤسسات في القطاعين العام والخاص. ومن شأن الاستثمارات في الهياكل الأساسية، والإصلاحات الهيكلية المحلية، والسياسات المالية الحذرة والشفافة، أن تشجع الاستثمار الإنتاجي في قطاع السلع الأساسية. وينبغي استعراض مخططات التمويل التعويضي القائمة

بغية تقييم مدى فعاليتها وجعلها، حسب الاقتضاء، أكثر ملاءمة للمستعملين فضلاً عن زيادة إمكانية التنبؤ بها وربما الجمع بينها وبين الأدوات الحديثة لإدارة المخاطر وتقاسمها. وينبغي استكشاف إمكانات التكامل والتعاون الإقليميين في تحسين فعالية قطاعات السلع التقليدية ودعم جهود التنويع. وينبغي إيلاء اعتبار جدي للمقترحات ذات الصلة الواردة في تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية[٥]، والنتائج ذات الصلة للمناقشات التي جرت في الدورة الخمسين لمجلس التجارة والتنمية وفي الجمعية العامة بشأن هذا التقرير. وينبغي تشجيع تقديم الدعم لمشاريع تنمية السلع الأساسية – وبخاصة المشاريع التي تستند إلى السوق – ولإعداد هذه المشاريع في إطار الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية. ومن المهم أيضاً أن تعالَج بالكامل مشكلة قطاع القطن التي تواجه البلدان الأفريقية وذلك على الصعيد الوطني وفي المحافل ذات الصلة على الصعيد الدولي.

٧٥- وتشكل الزراعة عنصراً أساسياً في المفاوضات الراهنة. وينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها اتفاقاً دولياً والتي تتجسد في الأركان الثلاثة للولاية التي اعتُمدت في الدوحة، ألا وهي إجراء تحسينات كبيرة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق؛ وتخفيض جميع أشكال الإعانات المقدمة إلى الصادرات بغية إلغائها تدريجياً؛ وإجراء تخفيضات كبيرة لتدابير الدعم المحلي المشوِّهة للتجارة. وينبغي للمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة أن تتمخض عن نتائج تكون متوافقة مع الطموح المعبّر عنه في الولاية التي اعتُمدت في الدوحة. ويجب أن تشكل المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح البلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات، ويجب أن تأخذ هذه المعاملة في الاعتبار الكامل الاحتياجات الإنمائية بطريقة تتوافق مع الولاية المعتمدة في الدوحة، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وستؤخذ الشواغل غير التجارية للبلدان في الاعتبار، حسبما ينص عليه الاتفاق المتعلق بالزراعة، طبقاً لما ورد في الفقرة ١٣ من إعلان الدوحة الوزاري.

٧٦- وينبغي أن يتم بصورة فعالة تنفيذ قرار مراكش الوزاري بشأن التدابير الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء.

٧٧- وينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تحرير وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في إطار برنامج عمل الدوحة وذلك بهدف تخفيض التعريفات الجمركية أو إزالتها حسب الاقتضاء، بما في ذلك الذرى التعريفية والتعريفات العالية والتصاعد التعريفي، فضلاً عن الحواجز غير التعريفية، وبخاصة التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية. وينبغي أن تأخذ المفاوضات في الاعتبار الكامل الاحتياجات والاهتمامات الخاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال عدم اشتراط تطبيق متطلبات المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً في مجال الالتزامات المتعلقة بالتخفيض.

٧٨- ولجميع قطاعات الخدمات دور في تنمية البلد، وينبغي للحكومات أن تولي الأولوية الواجبة للسياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الخدمات، وكذلك لمبدأ التحرير التدريجي، مع المراعاة الواجبة لأهداف السياسة الوطنية ولمستوى التنمية التي بلغها كل بلد من البلدان، حسبما تنص عليه المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وينبغي للمفاوضات المتصلة بتجارة الخدمات أن تراعي مراعاة تامة الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات – بما في ذلك في ديباجته، وفي المادتين الرابعة والتاسعة عشرة منه – فضلاً عن الأحكام المتصلة بالتنمية والواردة في المبادئ التوجيهية والإجراءات التي حددتها منظمة التجارة العالمية للمفاوضات بشأن تجارة الخدمات، بما في ذلك ما يتعلق بالالتزامات الفعلية المتعددة الأطراف بشأن قطاعات الخدمات وطرق التوريد التي تتسم بأهمية

تصديرية للبلدان النامية. وفي هذا السياق، تشدد البلدان النامية على الأهمية التي تعلقها على التحرير الفعال للحركة المؤقتة لتنقل الأشخاص الطبيعيين في إطار طريقة التوريد الرابعة بموجب الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات. وينبغي إيلاء اهتمام لعملية وضع القواعد المتعددة الأطراف في مجال الخدمات، مع مراعاة مصالح وشواغل البلدان النامية. وينبغي للمفاوضات المتعلقة بخدمات الهياكل الأساسية أن تولي الاهتمام الواجب لشواغل جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية للجميع.

٧٩- ويجب أن توضع المعايير واللوائح التقنية بصورة شفافة وأن تطبَّق دون تمييز، وينبغي ألا تسبب عقبات لا داعي لها أمام التجارة. وينبغي مواصلة تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية وبدعم في مجال بناء القدرات لتمكينها من استيفاء المعايير بصورة فعالة. وبالإضافة إلى الصعوبات المواجهة في استيفاء المعايير، لا تزال التحديات الأخرى التي تواجه في مجال دخول الأسواق تشكل شاغلاً رئيسياً في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتمتع بإمكانية الوصول الفعلي إلى الأسواق، وينبغي معالجة هذه التحديات معالجة وافية حسب الاقتضاء.

٨٠- ويمكن لاستخدام الإجراءات المتخذة من جانب واحد والتي تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية أن يؤثر تأثيراً سلبياً على جهود التحرك في اتجاه نظام يكون مفتوحاً وغير تمييزي بحق.

٨١- وتتسم القضايا والشواغل المعلقة فيما يتصل بالتنفيذ بأهمية قصوى للبلدان النامية، وينبغي أن تعالج بطريقة تتوافق مع برنامج عمل الدوحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والوفاء بتكاليف التكيف والتكاليف الاجتماعية.

٨٢- وينبغي النظر إلى الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية باعتبارها تشكل أداة إنمائية تعالج الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وينبغي أن يتم استعراض هذه الأحكام بغية جعلها أكثر دقة وفعالية وقابلية للتنفيذ بهدف تحقيق جملة أمور منها تيسير اندماج البلدان النامية اندماجاً أكمل وعلى نحو مفيد في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد. وينبغي مواصلة العمل المضطلع به حتى الآن بشأن مقترحات المعاملة الخاصة والتفاضلية المتصلة باتفاقات محددة، فضلاً عن القضايا الشاملة لعدة قطاعات، من أجل التوصل إلى نتائج معقولة وذات توجه إنمائي بما يتوافق مع الأهداف المحددة في إعلان الدوحة.

٨٣- ويلزم إحراز تقدم سريع في اتجاه معالجة الاهتمامات الرئيسية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك قيام البلدان المتقدمة بإتاحة وصول المنتجات القادمة من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس آمن ويمكن توقعه مع إعفائها من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، وتُحث البلدان الأخرى على إتاحة إمكانيات معقولة لوصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بما يتوافق مع إعلان الدوحة الوزاري؛ وتنفيذ الالتزام المعقود في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص؛ وتقديم المساعدة في معالجة الصعوبات التي تواجَه في الامتثال لقواعد المنشأ، فضلاً عن معايير المنتجات والمعايير البيئية في إطار المخططات التفضيلية؛ وتعزيز المساعدة التقنية والمالية والمساعدة في مجال بناء القدرات بصورة عامة.

٨٤- وينبغي إيلاء اعتبار خاص للمشاكل التي تنفرد بها الاقتصادات النامية الصغيرة والضعيفة، بما فيها الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر في البلدان النامية غير

الســـاحلية وبلدان العبور النامية. وينبغي إيلاء الأولوية للتنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لإعلان المآتي الوزاري وبرنامج عمل المآتي: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية. ويجب بذل قصارى الجهود لضمان الاختتام الناجح للاجتماع الدولي بشـــأن الاستعراض الذي سيشمل فترة عشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي سيعقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ والذي ينبغي أن يسهم في الإدماج المفيد للدول النامية الجزرية الصغيرة في النظام التجاري الدولي وفي الاقتصاد العالمي. وينبغي العمل بنشاط، بما يتوافق مع برنامج عمل الدوحة، على دراسة المسائل المتصلة بتجارة الاقتصادات الصغيرة الضعيفة، وصياغة الاستجابات لهذه القضايا ذات الصلة بالتجارة من أجل تيسير إدماج هذه البلدان على نحو أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨٥- وينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يطبقوا تطبيقاً كاملاً وأميناً المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس العام لمـــنظمة التجارة العالمية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن انضمام أقل البلدان نمواً إلى المنظمة. وينبغي أن تكون عملية انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية متوافقة مع اتفاقات المنظمة ومع مركز هذه البلدان بوصفها بلداناً نامية. كما ينبغي لانضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن يكون متوافقاً أيضاً مع اتفاقات المنظمة ومع مركز هذه البلدان.

٨٦- وينـــبغي وضع وتنفيذ تدابير إيجابية ومناسبة للتخفيف من الأثر السلبي لتآكل الأفضليات الناشئ عن جملة أمور مـــنها المفاوضـــات الجاريـــة بشأن الوصول إلى الأسواق. وهناك، بالإضافة إلى ذلك، حاجة ملحة إلى تعزيز استخدام المخططـــات التفضـــيلية، بما في ذلك من خلال تطبيق قواعد منشأ ومعايير أقل إرهاقاً، مثل المرونة في التراكم، بما يلائم القـــدرة الإنتاجية للبلدان النامية ويتيح لها مجالاً أوسع للحصول على المدخلات من بلدان نامية أخرى؛ وزيادة المساعدة التقنية؛ وإشاعة الوعي لدى منظمي المشاريع فيما يتعلق باستخدام الأفضليات التجارية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان المعتمدة على الأفضليات في جهودها الرامية إلى تنويع قاعدة صادراتها وإيجاد أسواق جديدة لها. كما ينبغي وضع استراتيجيات لتعزيز تكيف الشركات والصناعات المعتمدة على الأفضليات مع الأسواق الدولية الأكثر انفتاحاً.

٨٧- وينبغي للسياسات التجارية والبيئية أن تكون متعاضدة وأن تسترشد بنهج إنمائي التوجه. وفضلاً عن ذلك، ينبغي بـــذل جهود لتحديد وتعزيز الأهداف والخدمات البيئية التي تتسم بأهمية تصديرية فعلية ومحتمَلة للبلدان النامية، فضلاً عن رصد التدابير البيئية التي تؤثر على صادرات البلدان النامية.

٨٨- وينبغي إيلاء اهتمام كامل وتقديم الدعم لحماية وصون وتعزيز المعارف والمبتكرات والممارسات التقليدية والموارد البيولوجية للبلدان النامية.

٨٩- وينبغي بذل جهود لمنع وإزالة الهياكل والممارسات المنافية للمنافسة وتعزيز مسؤولية الشركات الفاعلة ومساءلتها عـــلى المســـتويين الوطني والدولي، مما يمكّن المنتجين والمؤسسات والمستهلكين في البلدان النامية من الاستفادة من تحرير الـــتجارة. وينـــبغي أن يكمَّل ذلك بإشاعة ثقافة المنافسة وتحسين التعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة. وتُشجَّع البلدان النامـــية على النظر، كمسألة ذات أهمية، في وضع قوانين وأطر للمنافسة تتناسب على أفضل وجه مع احتياجاتها الإنمائية، عـــلى أن تكمَّل هذه القوانين والأطر بتوفير المساعدة التقنية والمالية لبناء القدرات، مع المراعاة الكاملة لأهداف السياسة الوطنية وقيود القدرات.

٩٠- وتكتسي العلاقة بين التجارة والديون والتمويل، والعلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا، أهميةً بالنسبة للبلدان النامية. ووفقاً للولاية التي اعتُمدت في الدوحة، ينبغي مواصلة العمل المضطلع به في هذه المجالات سعياً إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها. ومن شأن هذا أن يؤدي، في جملة أمور، إلى المساهمة في زيادة تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وتدعيم تماسك السياسات التجارية والمالية الدولية، وإيجاد حل مستديم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية.

٩١- وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية من أجل زيادة مشاركتها في القطاعات الدينامية والاستفادة منها ورعاية وحماية وتعزيز صناعاتها المُجَدِّدة.

٩٢- وينبغي للشركاء الإنمائيين أن يواصلوا المساهمة في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي في ما بين بلدان الجنوب وكذلك التجارة بين الشمال والجنوب. ويشكل النظام الشامل للأفضليات التجارية في ما بين البلدان النامية أداة لحفز التجارة بين بلدان الجنوب، ويُعتبر تنشيط هذه الأداة أولوية هامة. وينبغي للبلدان النامية أن تواصل الاستفادة من التعاون التجاري والاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي من أجل زيادة التدفقات التجارية.

٩٣- وينبغي للعمل الجاري في إطار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي أن يواصل مراعاة شواغل واهتمامات البلدان النامية. كما ينبغي للسياسات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق وسياسات الاستثمار أن تشجع استدامة القدرات التوريدية على المدى البعيد في البلدان النامية. وينبغي مواصلة تزويد هذه البلدان بمزيد من المساعدة المالية والتقنية لكي تستطيع أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى إزالة التعقيدات الإجرائية والمؤسسية من أجل خفض تكاليف المعاملات من خلال تنفيذ تدابير لزيادة كفاءة النقل والتجارة وتحسين المعايير ومراقبة الجودة.

٩٤- وفي حين يجب على البلدان النامية أن تواصل تحمل المسؤولية عن تنميتها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد هذه البلدان، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في جهودها الرامية إلى تنمية قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية وقدراتها في مجال البحث والتطوير وهياكلها الأساسية لكي تشارك مشاركة فعالة ومستنيرة ومفيدة في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي ومن أجل المفاوضات الفعالة بشأن التجارة الدولية والمجالات ذات الصلة. وينبغي تخصيص ما يكفي من الموارد لهذه الأغراض، وبخاصة ضمن الإطار الذي تحدده استراتيجيات وأولويات التنمية الوطنية، بما فيها تلك التي تهدف إلى الحد من الفقر والتي تشمل تلبية الاحتياجات من المساعدة وبناء القدرات في مجال التجارة، بما فيها الاحتياجات المتصلة بالعرض.

مساهمة الأونكتاد

٩٥- ينبغي للأونكتاد أن يدعم ويعزز تنفيذ خطة عمل بانكوك في إطار الأركان الثلاثة لعمله. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للأونكتاد:

- أن يواصل رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي والاتجاهات السائدة في التجارة الدولية من منظور إنمائي، وأن يحلل بصفة خاصة القضايا التي تهم البلدان النامية؛

- أن يجري استعراضات قطاعية بشأن القطاعات الدينامية للتجارة العالمية؛

- أن يساعد في بناء توافق الآراء والثقة؛

- أن يساعد في تنمية قدرات البلدان النامية على تحديد أولوياتها التفاوضية وعلى التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، بما في ذلك في إطار برنامج عمل الدوحة؛

- أن يعزز دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ واستعراض السياسات والخيارات التجارية والوطنية وتلك المتصلة بالتجارة بغية تحقيق أقصى زيادة في حصتها من التجارة العالمية؛ ورصد وتحليل تأثير السياسات ذات الصلة بالتجارة، وبخاصة سياسات الشركاء التجاريين الرئيسيين، على البلدان النامية؛

- أن يساعد في تدعيم الموارد البشرية والدراية العملية والكفاءات والأطر المؤسسية والتنظيمية والهياكل الأساسية في مجال التجارة؛

- أن يضع مقاييس للتنمية من أجل تقييم مدى فعالية اندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي ومدى استفادتها منه؛

- أن يساعد في العمل على منع الممارسات المنافية للمنافسة من إعاقة أو إبطال تحقيق المزايا التي ينبغي أن تنشأ عن عملية التحرير في الأسواق المعولَمة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛

- أن يساعد البلدان النامية في إدماج الشواغل التجارية والإنمائية في خططها الإنمائية الوطنية وفي استراتيجيات الحد من الفقر، وكذلك في تنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات.

٩٦- كما ينبغي للأونكتاد أن يدرس ويرصد العلاقة بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، وأن يدعم التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة في ما بين بلدان الجنوب. وينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، أن يساعد البلدان النامية في دعم وتعزيز قدراتها في مجال السياسة التجارية على المستوى الإقليمي، بما في ذلك ما يتصل بجوانب مثل الاستثمار، وبناء المؤسسات الإقليمية، ووضع المعايير، وتنظيم الأعمال التجارية، وأن يقدم الدعم لجهود التكامل الإقليمي.

٩٧- وينبغي للأونكتاد أن يبحث سبل تحسين استخدام الأفضليات التجارية وسبل زيادة إمكانية توقع مخططات الأفضليات، وينبغي له أن يواصل عمله بشأن مسألة تآكل الأفضليات. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم ما يقدمه من دعم من أجل تنشيط النظام الشامل للأفضليات التجارية في ما بين البلدان النامية وغير ذلك من المبادرات التي تحفز التجارة في ما بين بلدان الجنوب، ومن أجل الاستفادة منها.

٩٨- وينبغي للأونكتاد أن يقدم دعماً وتعاوناً تقنياً معززاً لجميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك قبل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأثناء هذه العملية وخلال متابعتها.

٩٩- وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تعزيز قدراتها على زيادة مشاركتها في تجارة الخدمات العالمية، بما في ذلك تقييم قدراتها في مجال تجارة الخدمات، وبخاصة في المجالات الجديدة والناشئة لتكنولوجيات المعلومات

والاتصـــالات، وكذلـــك في مجالات مثل خدمات الهياكل الأساسية والخدمات السياحية، ولا سيما النهوض بالسياحة المســـتدامة فضلاً عن حركة التنقل المؤقتة للأشخاص الطبيعيين. وينبغي للأونكتاد أن يبحث جميع المسائل المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات، بما في ذلك أسلوب التوريد الرابع، والاستفادة من الأفكار النيرة الناشئة عن عمله التحليلي من أجل المساعدة في تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الخدمات المحلية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بعمله التحليلي المتصـــل بقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات واللوائح التنظيمية المحلية. وينبغي لـــه أن يواصل تقييم الروابط القائمة بين طرق توريد الخدمات وبخاصة الروابط بأسلوب التوريد الأول.

١٠٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل رصد التطورات في أسواق السلع الأساسية وأن يساعد البلدان النامية، وبخاصة تلك الأكثر اعتماداً على السلع الأساسية من بينها، في صياغة استراتيجيات وسياسات للاستجابة للتحديات في أسواق السلع الأساســـية، بما في ذلك العرض المفرط، ومعالجة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة الحد من الفقر. وينبغي لـــه أن يحلل ويعزز تبادل المعلومات بشأن أسواق السلع الأساسية والتجارب فيما يتعلق بالعوامل وقضـــايا السياســـة العامة والاستجابات التي تؤثر في القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية وذلك من أجل المساهمة في عمليـــة التنويع، وزيادة القيمة المضافة، وتعزيز فعالية المشاركة في سلاسل التوريد، وذلك بوسائل منها المساعدة في بناء القـــدرات؛ وتحليل ودعم تطوير آليات وقدرات مناسبة وفعالة للاستجابة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وللتخفيف من حـــدة النقص في حصائل الصادرات، وبخاصة عن طريق تحسين القدرة على استخدام أدوات حديثة لإدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية بالإضافة إلى الأدوات المالية؛ والقيام، حسب الاقتضاء، بمتابعة التوصيات الموجهة إلى الأونكتاد في تقريـــر اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله بشأن المنتجات الزراعية ومنتجات الحراجة ومصائد الأسماك، والمعادن والفلزات، والنفط والمنتجات النفطية. كما ينبغي لـــه أن يساعد في بـــناء شراكات فعالة في ما بين الجهات صاحبة المصلحة بهدف التوصل إلى حلول قابلة للاستمرار والأخذ بنُهُج مستدامة لمعالجـــة مشـــاكل السلع الأساسية، بما في ذلك عن طريق تدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص في سلاسل السلع الأساسية بغية ضمان التوصل، بوسائل منها تطبيق المبادئ المستندة إلى السوق، إلى توزيع أكثر إنصافاً للإيرادات والفوائد عـــلى امـــتداد سلسلة التوريد ودعم التنويع. وينبغي لـــه أن يضمّن عمله منظوراً إقليمياً. وينبغي للأونكتاد والصندوق المشترك للسلع الأساسية أن يعززا التعاون بينهما.

١٠١- وينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، للبُعد الإنمائي للملكية الفكرية ولجوانب حقـــوق الملكـــية الفكرية المتصلة بالتجارة، بما يشمل التحسينات في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والأبعاد والآثار الإنمائية لإقرار وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن حماية المعارف التقليدية والموارد الجينية والتراث الشعبي، وتقاسمها على نحوٍ عادلٍ ومنصف دون الإخلال بالعمل المضطلع به في محافل أخرى.

١٠٢- كمـــا ينبغي للأونكتاد أن يُجري تحليلات بشأن الجوانب التجارية والإنمائية للمشاريع المفتوحة والتعاونية، بما في ذلـــك الـــبرمجيات المفتوحة المصدر، مع التركيز على البُعد الإنمائي. وينبغي لهذا العمل أن يولي اهتماماً خاصاً لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

١٠٣- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم للبلدان النامية بشأن المسائل التي تتناول العلاقة بين التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، والمعارف التقليدية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضَّـــلة بيئياً، والقضايا المتعلقة بوضع العلامات البيئية وتكاليف إصدار الشهادات، ومتابعة القضايا ذات الصلة بالتجارة

والـــواردة في خطـــة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرغ. وينبغي للأونكتاد أن يعزز العمل المضطلع به بشأن مبادرة التجارة البيولوجية وفي إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بشأن بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية.

١٠٤- وينـــبغي للأونكـــتاد أن يواصـــل تعزيز العمل التحليلي وأنشطة بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية في معالجة القضايا المتصلة بقوانين وسياسات المنافسة، بما في ذلك على المستوى الإقليمي.

١٠٥- وينـــبغي للأونكتاد أن يقدم الدعم للبلدان النامية في تحليل الروابط المناسبة بين التجارة والفقر، والتجارة وقضايا الجنسين.

١٠٦- وينـــبغي للأونكـــتاد أن يســـاهم في تحليل الروابط بين المصالح التجارية للبلدان النامية ومصالحها ذات الصلة بالتجارة، والتدفقات المالية، وتخفيف أعباء الديون، والقدرة على تحمل الديون.

١٠٧- وينـــبغي للأونكـــتاد أن يدرس مقترحات السياسة العامة والأُطر التنظيمية المتصلة بالنقل وتيسير التجارة، بحيث يســـاعد البلدان النامية في صياغة تدابير السياسة العامة لبناء قدراتها التوريدية في مجال النقل ولمساعدة التجار في الاستفادة من الفرص المتاحة في مجال النقل، وتحليل آثار التطورات المستجدة، ومساعدة البلدان النامية في العمل الجاري في إطار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والاقتصادات الصغيرة الضعيفة من أجل تحسين توافر وكفاءة مرافق الهياكل الأساسية اللازمة لدعم التجارة.

١٠٨- وينبغي للأونكتاد أن يكثف أنشطته في ميدان التعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة بالـــتجارة. وينبغي لـــه أن يعزز مساهمته في الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، والـــبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية. كما ينبغي للأونكتاد أن يعزز تعاونه مع الشركاء المحليين في البلدان النامية.

١٠٩- ومـــن بـــين النتائج الملموسة للأونكتاد العاشر ما تمثل في دوره الريادي في إنشاء المعهد الدولي للتجارة والتنمية الذي يهدف إلى توفير آلية لتعزيز المعارف وتوفير التدريب وبناء القدرات لصالح البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد والمجتمع الدولي أن يواصلا مساعدة هذه الجهود وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.

الشراكة من أجل التنمية

١١٠- يمكن للجهود المبذولة من أجل التصدي لتحديات العولمة والاستفادة من الفرص التي تنطوي عليها أن تستفيد من تعزيز التعاون بين جميع الشركاء المعنيين. وقد دلت التطورات الحديثة ضمن الأمم المتحدة على أن التعاون الدولي من أجل التنمية يعتمد اعتماداً متزايداً على الأخذ بنهج يقوم على تعدّد أصحاب المصلحة. وقد أدى الأونكتاد دوراً رائداً في إقامة الشـــراكات مـــع مختلف عناصر المجتمع المدني. ومنذ مؤتمر الأونكتاد العاشر، شهد مفهوم الشراكات تطوراً كبيراً يتجلى بصـــفة خاصة في الانتقال من إطاره النظري إلى تنفيذه الفعلي. وقد أتاحت تجربة مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ للدول الأعضاء بلورة الآليات اللازمة للتفاعل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتعريف المبادئ التي توجه بناء الشراكات التي تقوم على تعدّد أصحاب المصلحة، والمساهمة في تنفيذها.

استجابات السياسة العامة ومساهمة الأونكتاد

١١١- تمثل الشراكات مجموعة من الأنشطة التي تقوم على تحديد دقيق للأهداف والفوائد المتوقعة والأُطر الزمنية ومصادر التمويل. وكثيراً ما تم التشديد على مساهمة هذه الشراكات في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة. وتُكمّل الشراكات الآلية والقرارات والأنشطة الحكومية الدولية وليس المقصود بها أن تكون بديلاً عنها. وهي تأخذ بنهج طوعي يقوم على تعدّد أصحاب المصلحة، ويُفضل أن تشتمل على مجموعة من الفعاليات ذات الشأن في مجال معين من مجالات العمل. ومع الاعتراف بالدور المحوري والمسؤولية الأساسية للحكومات في رسم السياسات الوطنية والدولية، يجب التشديد على مساهمة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموماً في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات. ويمكن الترتيب لإقامة الشراكات فيما بين أية مجموعة من الشركاء، بما في ذلك الحكومات، والمجموعات الإقليمية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، والمنظمات الدولية والإقليمية، والشركاء من القطاع الخاص وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني. وتُحث جميع هذه الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص، على المساهمة في بناء وتنفيذ الشراكات وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٢٩/٥٨. وينبغي أن تكون الشراكات متوافقة مع القوانين الوطنية ومع استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، فضلاً عن أولويات البلدان التي يتم فيها تنفيذ هذه الشراكات، مع مراعاة الإرشادات ذات الصلة التي تقدمها الحكومات.

١١٢- وتسترشد أمانة الأونكتاد، في بناء الشراكات، بالمعايير والمبادئ التي وافقت عليها الدول الأعضاء في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومتابعته[٦]، والتي أُقرت بموجب قرار الجمعية العامة ١٢٩/٥٨. وتمثل الشراكات الجديدة في إطار عملية مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر التزامات محددة من قِبَل مختلف الشُركاء يُقصد بها المساهمة في نتائج المفاوضات الحكومية الدولية للأونكتاد الحادي عشر وتعزيز تنفيذها. كما أن من شأنها أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية ذات الصلة، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية. وتتبع الشراكات مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمنفعة والاحترام المتبادلين، والتوازن القطاعي والجغرافي، وعدم المساس بالحق السيادي للدول أو باستقلال وحياد منظومة الأمم المتحدة.

١١٣- وينبغي أن يستفيد من الشراكات أكبر عدد ممكن من البلدان النامية من جميع المناطق الجغرافية، مع مراعاة سياساتها واستراتيجياتها الوطنية. كما ينبغي إيلاء اهتمام للتكامل الإقليمي وغير ذلك من جوانب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأفريقيا وأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تعتمد الشراكات على الموارد والخبرات الفنية التي يساهم بها الشُركاء دون التأثير على الموارد المخصصة لأنشطة الميزانية العادية. وينبغي أن تكون هناك ترتيبات تقوم بحق على نهج تعدّد أصحاب المصلحة وتكون مفتوحة أمام جميع أولئك المهتمين بالأمر سواء كانوا من الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص أو المؤسسات الأكاديمية أو البرلمانيين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومع المؤسسات المالية والتجارية الدولية. وينبغي مواصلة تعزيز التعاون الجاري بين المؤسسات والبناء على تجربة الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً وتجربة البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية. وينبغي الالتزام بقرار الجمعية العامة ١٢٩/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن العلاقات مع القطاع الخاص. وينبغي التشديد على نوعية الشراكات وقابليتها للاستمرار على المدى الطويل، وليس على عددها.

مساهمة الأونكتاد

١١٤- سيشهد المؤتمر إطلاق شراكات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية والسلع الأساسية، والاستثمار، وبناء القدرات والتدريب، بما في ذلك المؤسسات التدريبية والأكاديمية ومؤسسات البحوث (المرفق)[٧]. وسيستعرض مجلس التجارة والتنمية سنوياً تنفيذ الشراكات على أساس تقرير يقدمه الأمين العام للأونكتاد يبين فيه استمرار أهمية ومقدار التمويل المقدم من الشركاء بالنسبة لكل شراكة من الشراكات ومساهمتها في تنفيذ نتائج الأونكتاد الحادي عشر. كما سيقيّم التقرير برنامج الشراكات ككل، بغية تقاسم الدروس المستفادة والوقوف على التقدم المحرز والتعرف على أفضل الممارسات.

١١٥- وينبغي للأونكتاد أن يجعل مشاركة المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مشاركة أكثر منهجية وأفضل تكاملاً مع العمليات الحكومية الدولية وفقاً للقواعد ذات الصلة من النظام الداخلي للأونكتاد. وينبغي أن يتمثل الهدف من ذلك في تعزيز القيمة المضافة وأن تكون النتيجة هي توجيه هذا التعاون توجيهاً يعود بالفائدة على عمل الأونكتاد والدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يُستحسن زيادة فعالية مشاركة المنظمات غير الحكومية ومجتمع الأعمال التجارية في البلدان النامية. ويمكن للتعاون مع المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين أن يهدف، في جملة أمور أخرى، إلى تعزيز الدور الدعوي الذي تؤديه هذه الجهات في دعم التعاون الدولي من أجل التنمية. ويمكن للتفاعل مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وتعزيز الربط الشبكي بين الباحثين من البلدان النامية، أن يعودا بالفائدة على تلك المؤسسات وعلى الأونكتاد وذلك من خلال تقاسم نتائج هذه التحليلات والبحوث والدراسات والمعارف ذات الصلة، ومن خلال إدراج دورات الأونكتاد التدريبية ضمن مناهج تلك المؤسسات.

١١٦- وينبغي للأونكتاد أن يستفيد إلى أقصى حدّ ممكن من تجارب الأمم المتحدة في هذا الصدد، وخصوصاً تجربة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وعملية متابعته. وينبغي إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، للبُعد العملي والتطبيقي للعلاقة مع المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والبرلمانيين، وكذلك مع المؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

١١٧- وسيتخذ مجلس التجارة والتنمية الترتيبات اللازمة لعقد جلسات استماع غير رسمية، مدة كل منها نصف يوم، مع الجهات الفاعلة غير الحكومية من أجل تمكينها من الإعراب عن آرائها بشأن القضايا المطروحة على المجلس. وستلخص الأمانة النتائج التي تتمخض عنها جلسات الاستماع هذه لتقديمها كمساهمة في مناقشات المجلس. وستكون المشاركة في هذه الجلسات قائمة على أساس الإجراء المتبع فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص خلال العملية التحضيرية للمؤتمر. وينبغي بذل جهود، بما في ذلك من خلال تخصيص مساهمات من موارد خارجة عن الميزانية، لضمان التمثيل الفعلي لمنظمات المجتمع المدني من البلدان النامية ومشاركتها على نحو أكثر فعالية في هذه الجلسات.

١١٨- وينبغي مواصلة إشراك منظمات المجتمع المدني، من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، في أعمال اللجان واجتماعات الخبراء وفقاً للقواعد التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية لهذا الغرض، وذلك بطرق منها عقد الاجتماعات المشتركة وتنظيم منتديات المناقشة بشأن القضايا التي يتصل بها الحوار بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة.

مرفق[٨]

شراكات مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة

ألف – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

١- ستدور أنشطة الشراكات على هدف "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للبلدان النامية"، خاصة في مجالي التجارة والتنمية. وسيستعين الأونكتاد بخبرته ويشارك بالكامل في المبادرات المتوفرة في هذا الصدد. وستشمل الشراكة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ما يلي:

- *الأنشطة التي تسمح للبلدان النامية بالاستفادة الكاملة من البرمجيات الحرة والمفتوحة المصادر.* تعتبر البرمجيات الحرة والمفتوحة المصادر عاملاً رئيسياً في انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وسيُتوخى من أنشطة الشراكة تشجيع انتشار برامج التدريب على تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية بشأن قضايا البرمجيات الحرة والمفتوحة المصادر. وستكون شركات تكنولوجيا المعلومات ومعاهد التدريب المعنية بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأطراف الشريكة الرئيسية.

- *السياحة الإلكترونية.* تكتسي السياحة في العديد من البلدان النامية أهمية استراتيجية وتُعد مصدراً رئيسياً لإيرادات النقد الأجنبي. ولما كانت السياحة خدمة تستعمل المعلومات استخداماً مكثفاً، فقد وُضعت مبادرة الأونكتاد الخاصة بالسياحة الإلكترونية بحيث تُمد البلدان النامية بالوسائل التقنية اللازمة لترويج خدماتها السياحية وتسويقها وبيعها عبر الإنترنت. وسيتألف الشركاء من الدول الأعضاء والمنظمة العالمية للسياحة واليونسكو وسلطات السياحة الوطنية والجامعات. ومن الشركاء المحتملين أيضاً التكتلات الإقليمية للبلدان النامية ومتعهدو النقل وشركات تكنولوجيا المعلومات.

- *وضع استراتيجيات وسياسات إلكترونية وطنية.* تسعى البلدان النامية إلى رسم استراتيجيات وطنية وتنفيذها لتدبير مسألة وضع أطر تنظيمية وتشريعية وسياساتية مناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد انضم الأونكتاد إلى الشبكة العالمية لموارد السياسة الإلكترونية بصفته شريكاً وذلك بتوفير خبرته في مجال وضع الاستراتيجيات الإلكترونية، وكذلك بشأن مواضيع محددة مثل التجارة الإلكترونية، والقضايا القانونية والتنظيمية، والقياس الإلكتروني، والتمويل الإلكتروني، وبعض جوانب الحكومة الإلكترونية، مما يعزز الكفاءة والفعالية. وتعمل الشبكة العالمية لموارد السياسة الإلكترونية في صورة شبكة إلكترونية. ويتكون الشركاء حتى الآن من حكومة آيرلندا، التي تقدم أمانة الشراكة، وكذلك حكومات كل من إيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة واليابان؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة الاتصالات لبلدان الكومنولث.

- *القياس الإلكتروني ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.* يعتبر القياس الإلكتروني عنصراً حاسماً في تقييم مدى تقدم البلدان النامية في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثير هذه التكنولوجيات. وتدعو خطة عمل مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات إلى وضع مؤشرات لرصد التقدم المحرز في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أثناء الشق الثاني من

المؤتمـــر المقرر عقده في تونس وبعده. واتفق أهم أصحاب المصلحة في الشراكة على الأهداف التالية: `١` تحديـــد مجموعة من المؤشرات الأساسية التي يمكن لجميع البلدان تجميعها وتنسيقها على الصعيد الـــدولي بغية تسهيل قياس أهداف التنمية الدولية وبلوغها، في جملة أمور، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعـــلان الألفية؛ `٢` مساعدة البلدان النامية على تنمية قدراتها في مجال رصد تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني؛ `٣` إنشاء قاعدة بيانات عالمية بشأن مؤشرات تكنولوجيا المعلومـــات والاتصالات. وستشمل أنشطة الشراكة الدول الأعضاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية واليونسكو وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، وكذلك لجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من الهيئات الإقليمية المعنية بقضايا القياس الإلكتروني.

باء – السلع الأساسية

٢- لا يوجد في الوقت الراهن إطار استشاري شامل ومنتظم يسمح بتبادل المعلومات والاستعانة بخبرات إضافية بين ممثلي جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية المعنية باستعراض وضع السلع الأساسية وعمل أسواق هذه السلع. لذا ينبغي تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة وتوجيهها نحو وضع نهج عملي يرمي إلى التركيز على كسر حلقة الفقر التي يقبع فيها حالياً العديد من منتجي السلع الأساسية والبلدان المعتمدة على السلع الأساسية وإيلاء الأولوية لذلك.

٣- وستسمح هذه العملية الاستشارية بمعالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة منسقة، وذلك باقتراح إجراءات محددة بشـــأن القضـــايا التالـــية: تيسير التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وتحقيق المزيد من الانسجام في إدراج قضايا السلع الأساســـية في المشاريع الإنمائية؛ وتجميع أفضل الممارسات والعبر المستخلصة وتبادلها، وحشد أقصى ما يمكن من الموارد؛ وهشاشة قطاع السلع الأساسية والمخاطر التي تتهدده؛ وآليات تيسير مشاركة مزارعي البلدان النامية في الأسواق الدولية؛ وتوزيـــع القـــيمة المضافة في سلسلة قيم السلع الأساسية؛ ووضع نهوج مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً في مجالي إنتاج وتجـــارة ســـلع بعينها تحظى بأهمية لدى البلدان النامية؛ والتعدين والتنمية الاقتصادية المستدامة؛ وإقامة شبكات للأعمال الـــتجارية داخـــل البلدان النامية وفيما بين مشاريع البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛ وإدارة المعلومات والمعارف في مجال السلع الأساسية.

٤- وستُنشـــأ فرقة عمل دولية مستقلة تعنى بالسلع الأساسية بالتشاور مع أصحاب المصلحة المهتمين لمعالجة القضايا المشار إليها أعلاه. وستعمل فرقة العمل بصورة غير رسمية ومرنة، وسيتعاون الشركاء بروح تطوعية.

٥- وســـيتألف الشـــركاء، علاوة على الدول الأعضاء (من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والشركاء الإنمائيين المهتمين، ولا سيما المانحين)، من المنظمات الدولية (الفاو وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق المشترك للسلع الأساسية والبنك الدولي)؛ والهيئات المعنية بسلع أساسية محددة (المنظمات الدولية للسلع الأساسية والأفرقة الدراسية)؛ والقطاع الخاص، ولا سيما كبريات الشركات التي تعمل في مجال إنتاج السلع الأساســـية وتسويقها وتوزيعها؛ والمنظمات غير الحكومية التي تشجع على اتخاذ إجراءات بشأن قضايا السلع الأساسية؛ والأوساط الجامعية التي تعد الأبحاث عن مشاكل السلع الأساسية وحلولها.

جيم – الاستثمار

٦- يعتبر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر عاملين رئيسيين في بناء القدرات التوريدية الوطنية التي تعد محورية في مجال التنمية وأساسية في اغتنام الفرص التي يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٧- وتسمح طبيعة القضايا المتعلقة بالاستثمار من أجل التنمية بإقامة شراكة يشارك فيها القطاعان العام والخاص. كما أن النقابات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الجامعية تهتم بهذا الموضوع. وتسعى الشراكة، التي تتخذ شكل شبكة الاستثمار من أجل التنمية، إلى تحقيق ما يلي: تعزيز فهم القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ والمساعدة على أمثَلة السياسات الوطنية والدولية التي تستهدف جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتفاع به؛ وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية المتصلة به. وتشمل مجالات التركيز المشورة في مجال الاستثمار الاستراتيجي، والمعرفة الاستثمارية من أجل التنمية، وتحسين مناخ الاستثمار، والحكم الرشيد في تشجيع الاستثمار، والمعلومات الموجهة للمستثمرين، وقضايا السياسات الاستثمارية الدولية، وبناء القدرات في نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية، وإقامة الروابط لأغراض التنمية.

٨- وستكون الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار شريكاً أساسياً. وسيكون من بين الشركاء الآخرين الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة لمجموعة البنك الدولي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومركز التجارة الدولية؛ ومعهد الأونكتاد الإلكتروني للتجارة والتنمية؛ واليونيدو؛ وغرفة التجارة الدولية؛ ومنظمات غير حكومية (جمعية وحدة وائتمان المستهلكين؛ والمعهد الدولي للتنمية المستدامة؛ والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة)؛ ومعهد الأرض؛ ومؤسسات وطنية (معهد أخلاقيات المؤسسات التجارية والمسؤولية الاجتماعية (إيتوس) ("ETHOS")، والمؤسسة البرازيلية لدراسات الشركات عبر الوطنية والعولمة الاقتصادية (سوبيت) ("SOBEET")؛ ومنظمات دون إقليمية؛ ومؤسسات للتعليم العالي (جامعات في بلدان متقدمة ونامية).

دال – بناء القدرات والتدريب، بما في ذلك مؤسسات التدريب والمؤسسات الجامعية

٩- يهدف معهد الأونكتاد الإلكتروني للتجارة والتنمية إلى دعم بناء القدرات الوطنية في البلدان الأعضاء بحيث تستطيع تحليل قضايا التجارة والاقتصاد الدولية والوطنية ووضع سياسات اقتصادية مناسبة مُعَدة محلياً وتنفيذها. وتقوم مؤسسات التدريب والبحث، وخاصة الجامعات، بدور أساسي في بناء تلك القدرات عن طريق توعية صناع القرار المقبلين والحاليين وتوفير الخبرة للحكومات بشأن قضايا السياسات الاقتصادية الوطنية.

١٠- ويتلخص هدف المعهد الإلكتروني في مساعدة المؤسسات الجامعية في البلدان النامية على تعزيز قدراتها على وضع مقررات دراسية عالية الجودة وتدريسها وإعداد بحوث في مجالي التجارة والتنمية. وهي تقوم بذلك أولاً عن طريق فتح المجال أمامها للحصول على موارد مختارة للأونكتاد وغيرها من الموارد (تقارير بحثية ومواد تدريبية ووسائل تربوية) يمكنها الاستعانة بها في نشاطي التعليم والبحث. وتسمح لها ثانياً بإمكان تطوير مقرراتها وأعمالها البحثية عبر تبادل الموارد (المواد الدراسية والبحوث) والخبرات مع أعضاء شبكة المعاهد الإلكترونية وتعزيز تعاونها مع الأونكتاد.

١١- وسيكون من بين الشركاء الرئيسيين نخبة من المؤسسات الجامعية والتدريبية من البلدان النامية توافق على أن تصبح أعضاء في شبكة المعاهد الإلكترونية وتقبل بقواعد تشغيلها. وفضلاً عن المشاركة في الشبكة، التي ستخضع لأحكام وشروط عامة، سيواصل الأونكتاد ممارسته المتمثلة في إبرام اتفاقات من أجل إقامة شراكات جامعية تسد احتياجات المؤسسة الشريكة المعنية.

الجزء الثالث

الإجراءات الأخرى التي اتخذها المؤتمر

القرارات

١٧٧ (د-١١) الإعراب عن الامتنان لحكومة وشعب البرازيل

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وقد اجتمع، في دورته الحادية عشرة، في ساو باولو، البرازيل،

١- *يعرب عن بالغ امتنانه* لحكومة وشعب البرازيل لتوجيههما الدعوة لاستضافة المؤتمر ولما أبدياه من كفاءة وعناية والتزام من أجل نجاح المؤتمر؛

٢- *يعرب عن تقديره* لما أبدته مدينة ساو باولو من كرم وحفاوة حظي بهما جميع المشتركين في المؤتمر؛

٣- *يعترف مع الارتياح الكبير* بالمساهمة القيّمة التي قدمتها الحكومة المضيفة في مداولات المؤتمر ونتائجه وبالتالي في بناء توافق آراء في ميدان التجارة والتنمية؛

٤- *يعرب عن اعتقاده* بأن الجهود التي بذلها البلد المضيف واختتام المؤتمر بنجاح قد أفضيا إلى تعزيز روح التعاون، الأمر الذي سيكون لـه تأثير مؤاتٍ على مداولات المجتمع الدولي في المستقبل؛

٥- *يطلب إلى* رئيس المؤتمر أن ينقل هذه المشاعر إلى رئيس البرازيل ومن خلاله إلى شعب البرازيل.

الجلسة العامة ٢٦٩
١٨ *حزيران/يونيه* ٢٠٠٤

١٧٨ (د-١١) وثائق تفويض الممثلين في الدورة الحادية عشر للمؤتمر

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

الجلسة العامة ٢٦٩
١٨ *حزيران/يونيه* ٢٠٠٤

الجزء الرابع

بيانات لعرض المواقف[٩]

١- قـــال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن المؤتمر اعتمد وثيقة ختامية تعبر عن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بعد شهور من المناقشات المكثفة والمثمرة، وإعلاناً يجسد الروح الإيجابية التي تحلت بها الوفود في ساو باولو.

٢- وأضـــاف قائلاً إن الولايات المتحدة جاءت إلى الأونكتاد الحادي عشر بهدف التشجيع على تحقيق تنمية أسرع وأوســـع نطاقـــاً لصالح الفقراء في البلدان النامية ومساعدتهم على الاستفادة بشكل أفضل من الفرص التي تتيحها العولمة. وتشـــير جميع الدلائل إلى أن تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية — أي ضمان سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقـــود، وإزالة الضوابط المفرطة وما تثيره من فساد — هو المفتاح إلى تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذكر هذه النقطة الأساسية في النصوص فقد كان ينبغي التشديد عليها أكثر بكثير. وأكد أن البلدان بحاجة إلى بيئات تنظيمية وطنية تكفل العدل للجميع وتتيح للأفراد مجالاً كافياً لإطلاق طاقاتهم في مجال تنظيم المشاريع. كما تحتاج هذه البلدان إلى نظام دولي قائم على قواعد من أجل توفير إطار عالمي من الاستقرار واليقين للمنتجين والتجار والمستثمرين.

٣- وأردف قـــائلاً إن من المهم أن يصب الأونكتاد اهتمامه على القضايا التي لها تأثير فوري ودائم في حياة الفقراء. ومـــن السهل أحياناً الانجرار وراء الدعوات إلى إيجاد آليات مبتكرة في الوقت الذي يمكن فيه تحقيق تقدم فعلي في الوقت الحاضر بتحسين وتوسيع تنفيذ الأفكار والسياسيات التي ثبتت جدواها في الأسواق الدولية والوطنية. ومن السهل أحياناً الانجـــرار وراء مقـــترحات غير سليمة سياسياً واقتصادياً مثل المقترحات الداعية إلى الأخذ بأشكال مختلفة من الضرائب الدولـــية، في الوقت الذي تتيح فيه المؤسسات المالية الدولية والوطنية القائمة والقطاع الخاص في البلدان المتقدمة والنامية الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

٤- ومضـــى يقـــول إن الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل بالتعاون الوثيق مع الأونكتاد في السنوات المقبلة من أجل ضـــمان حصول البلدان النامية على ما يلزمها من مشورة ودعم لكي تندمج اندماجاً كاملاً في الاقتصاد الدولي وتستفيد قدر المستطاع من المنافع والموارد المتاحة في هذه السوق، ولضمان إتاحة الفرصة لكل فرد في كل بلد للعيش حياة أفضل.

٥- وقـــال ممثل **جامايكا**، متحدثاً باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن اعتماد توافق آراء ساو باولو يمثل معلماً هاماً آخر في الرحلة التاريخية التي بدأت بالدورة الأولى للأونكتاد سنة ١٩٦٤. وأضاف قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين يسرها ما أفضى إليه الأونكتاد الحادي عشر من اتفاق الأعضاء على تأييد توافق آراء ساو باولو. وترحب المجموعة بتحقيق هذه النتـــيجة الرئيســـية والهامة. ومما يزيد من أهمية هذه النتيجة ما أظهرته الأحداث الأخيرة من أن التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف حول قضايا التجارة والتنمية ليس مضموناً البت. ويؤكد توافق آراء ساو باولو ما تنطوي عليه تعددية الأطراف من إمكانية وأهمية. فمن الأمور الهامة التي حققها توافق الآراء هذا أنه ضمن قدرة الأونكتاد على مواصلة أداء دوره الفريد بوصفه جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة لشؤون التجارة والتنمية ولمجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة المترابطة فيما بينها.

٦- وأضاف قائلاً إن نص توافق آراء ساو باولو ليس نصاً مثالياً خالياً من العيوب. بيد أن التوصل إلى محصلة قائمة على توافق الآراء يقتضي مراعاة المصالح والشواغل المشروعة لجميع الأطراف، ولذلك فالنص مرهون بهذه العملية. وأكد أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشعر بعميق الأسف لأن معالجة بعض القضايا ذات الأهمية الأساسية لأعضائها اختلفت اختلافاً كبيراً عن الموقف الذي اعتمدته المجموعة في المساهمة الشاملة والمفصلة التي قدمتها إلى رئيس اللجنة التحضيرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف. وكانت للمجموعة توقعات أعلى بكثير بشأن نتائج المناقشات التي تناولت قضايا مثل حيز السياسات، ومسؤولية الشركات، والسلع الأساسية، والتدفقات الرأسمالية، والمديونية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والآليات المالية المبتكرة، والتجارة. وشدد على ما تتسم به هذه القضايا وغيرها من أهمية أساسية لمجموعته، ومن بينها قضايا ذات أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء وهي أكثر البلدان تهميشاً في الاقتصاد العالمي.

٧- ومضى يقول إن أحد الأهداف الرئيسية التي سعت مجموعته إلى تحقيقها، منذ البداية، كان ضمان عدم تهميش الأونكتاد، هذه المنظمة التي تتصدى منذ ٤٠ سنة لشواغل التجارة والتنمية في البلدان النامية، بل تعزيز دورها الحيوي في دعم البلدان النامية من خلال أركانها الثلاثة، ألا وهي بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأكد ارتياح مجموعة الـ ٧٧ والصين لأن توافق آراء ساو باولو أرسى الأساس لمواصلة هذا الدور. وأكد توافق الآراء أيضاً استمرار أهمية خطة عمل بانكوك باعتبارها مخططاً أولياً لأنشطة الأونكتاد وزاد من قيمتها بأن أخذ في الاعتبار ما طرأ من تطورات هامة منذ الأونكتاد العاشر الذي عقد قبل أربع سنوات. وأوضح أن على الأونكتاد أن يؤدي دوراً هاماً في عدد من المجالات الرئيسية مثال متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ودعم البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مرحلة ما بعد الدوحة، والتكيف مع التطورات الجديدة والناشئة في التجارة وأمن النقل.

٨- وواصل قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين أكدت مراراً أهمية توفير حيز للسياسات في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية. وأوضح أن المفاوضات في ذلك المجال كانت طويلة وصعبة، وأن المجموعة تعتقد أن إدراج فقرة بشأن هذه القضية الهامة في توافق آراء ساو باولو يمثل تطوراً هاماً، على الرغم من عدم الوفاء بجميع توقعات المجموعة. وذكر أنها المرة الأولى التي تظهر فيها القضية في الوثيقة النهائية للأونكتاد أو حتى في أي نص تفاوضي متعدد الأطراف. وأكد تقدير المجموعة للجهود التي بذلها شركاؤها من البلدان المتقدمة.

٩- ومضى يقول إن توافق آراء ساو باولو حقق توازناً مناسباً بين مشاركة الأونكتاد في عملية إصلاح الأمم المتحدة وتعاون الأونكتاد مع المنظمات والكيانات الأخرى. وأكد أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تواقة إلى أن ينال دور الأونكتاد في التنمية ما يستحقه من اعتراف من خلال مواصلة المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

١٠- وفي مجال التجارة، أكد أن مجموعة الـ ٧٧ والصين مقتنعة اقتناعاً تاماً منذ البداية بأن الأونكتاد الحادي عشر يمكنه أداء دور إيجابي في تعميق فهم القضايا التي استحوذت على الاهتمام الرئيسي للبلدان النامية في مفاوضات الدوحة وينبغي له أيضاً أن يرسي الأساس لمواصلة تقديم الدعم في ذلك المجال من خلال أركان الأونكتاد الثلاثة. وقد تم تحقيق ذلك إلى حد بعيد، وكان مصدر ارتياح كبير، ليس فقد بسبب أهمية التجارة للنمو والتنمية، وإنما أيضاً بسبب الموقف المتحفظ الذي وقفه في بداية الأمر بعض شركاء المجموعة من موضوع التجارة. وبالإضافة إلى عمل الأونكتاد المتواصل بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، يمكن للبلدان النامية أن تتوقع الاستفادة من عمل الأونكتاد في مجالات جديدة مثل

القطاعات النشطة للتجارة العالمية، ووضع مؤشرات التنمية، وعلاقة التفاعل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والترتيبات الإقليمية.

١١- وقال إن استهلال الجولة الثالثة من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يبرز أهمية عمل الأونكتاد بشأن التجارة بين بلدان الجنوب وملاءمته المتزايدة وحسن توقيته.

١٢- وأشار إلى ما تم تحقيقه من تقدم ملحوظ في بعض القضايا مما أتاح التأسيس على قاعدة بانكوك المتينة في مجالات منها مثلاً تدابير بلدان المنشأ والتدابير المتصلة بالأمن وأثرها في التجارة. ويستطيع الأونكتاد الآن الاضطلاع بعمل في هذه المجالات لكي يساعد على الوفاء بالاحتياجات القديمة والجديدة للبلدان النامية. وأكد ارتياح المجموعة كذلك لأن للأونكتاد الآن مجالاً أفسح لمعالجة قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية. وفيما يتعلق بمسؤولية الشركات، رأى أن محصلة المفاوضات لم ترق إلى ما كانت تأمله المجموعة من أن يتجاوز عمل الأونكتاد في هذا المجال الترتيبات الطوعية، ولكن على الرغم من خيبة الأمل هذه يُفترض أن يكون الأونكتاد قادراً على أداء عمل مفيد في هذا المجال.

١٣- وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشعر بقلق عميق إزاء تزايد تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية والعقوبات الأحادية الجانب ضد البلدان النامية، بما في ذلك المحاولات الجديدة الرامية إلى تطبيق بعض الدول قانونها المحلي خارج أقاليمها، مما يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف وقواعد منظمة التجارة العالمية. وترفض مجموعة الـ ٧٧ والصين رفضاً قاطعاً فرض بعض الدول قوانين وأنظمة تستتبع نتائج خارج أقاليمها، كما ترفض سائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك التدابير الأحادية الجانب ضد البلدان النامية، وتؤكد مجدداً الحاجة الملحة إلى إلغائها الفوري.

١٤- وأوضح أن الفريق تحلى بأقصى المرونة في سعيه إلى تحقيق توافق الآراء. وبرز ذلك بوجه خاص في المفاوضات الحية التي دارت حول مفهوم الحكم السديد، الذي ترى المجموعة أنه ينطبق على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما في سياق مؤتمر معني بتعزيز الانسجام بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية سعياً إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين. وتختلف الوثيقة التي اعتمدت في كثير من جوانبها اختلافاً كبيراً عن الموقف التفاوضي الأولي للمجموعة. وقد طُلب إلى المجموعة تكراراً أن تقدم تنازلات، فاستجابت في أغلب الأحيان إلا حين رأت أن مصالح الأونكتاد الفضلى العزيزة عليها، أو أن المصالح الإنمائية الأساسية لا تسوغ مزيداً من المرونة. وعلى الرغم من أن المجموعة لم تحقق جميع أهدافها أو حتى كثيراً منها، فإن توافق آراء ساو باولو يبقى نصاً أساسياً مهماً للبلدان وللأونكتاد على حد سواء.

١٥- وأكد ترحيب مجموعة الـ ٧٧ والصين بإطلاق شراكات تضم عدداً من أصحاب المصلحة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية، والسلع الأساسية، والاستثمار، وبناء القدرات والتدريب.

١٦- وأكد أن من واجب الجميع الآن ضمان تنفيذ توافق آراء ساو باولو تنفيذاً كاملاً وعاجلاً، وأن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستتعاون تعاوناً كاملاً مع جميع شركائها في سبيل تحقيق ذلك.

١٧- ورحب ممثل **آيرلندا**، متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي**، باعتماد توافق آراء ساو باولو الذي يعد وثيقة هامة وشاملة يسترشد بها الأونكتاد خلال السنوات الأربع القادمة. وفي المناقشات البناءة التي دارت في المؤتمر، ظهر تركيز قوي على السبل التي تستطيع بها البلدان النامية استخدام التجارة في الحد من الفقر وتعزيز التنمية. وهذه قضية حاسمة يستطيع الأونكتاد أن يقدم فيها مساهمة جوهرية.

١٨- وقال إن الاتحاد الأوروبي أتى إلى الأونكتاد الحادي عشر بمجموعة واضحة من الأهداف. فقد كان الاتحاد يريد الاطمئنان إلى أن الأونكتاد منظمة فعالة تقدم للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في سعيها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويعتقد الاتحاد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي للأونكتاد يولي احتياجات أقل البلدان نمواً أولوية عالية في عمله.

١٩- وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يسره اعتراف توافق آراء ساو باولو بأهمية إصلاح الأمم المتحدة وبضرورة تركيز الأونكتاد على النتائج وعلى العمل، في إطار ولايته، بالاشتراك مع المنظمات الدولية الأخرى.

٢٠- وينبغي للأونكتاد أن يولي أولوية أعلى لإدماج التجارة في استراتيجيات الحد من الفقر وفي قطاع السلع الأساسية والتكامل الإقليمي. فقد كان إدماج بعد تجاري في الخطط الإنمائية الوطنية موضوعاً ثابتاً في المؤتمر، ومن الواضح أنه يوجد طلب قوي من البلدان النامية لدعمها فيما تبذله من جهود في معالجة معوقات جانب العرض وضمان مساهمة الفوائد التي تجنى من اتساع التجارة في الحد من الفقر. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بزيادة التركيز على أهمية التجارة بين بلدان الجنوب والجهود المبذولة لإحياء النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.

٢١- وأردف قائلاً إن إحدى الأولويات الأساسية الأخرى للاتحاد الأوروبي كانت إيراد نص حازم وواضح عن الأهمية الأساسية التي يتسم بها الحكم السديد على الصعيد الوطني من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويشعر الاتحاد بالارتياح لأن توافق آراء ساو باولو يتضمن مثل هذا النص.

٢٢- وقال ممثل **بنن**، متحدثاً باسم **أقل البلدان نمواً**، إن المؤتمر أولى اهتماماً خاصاً لأقل البلدان نمواً التي تعاني مشكلة الفقر المدقع وعواقبها الوخيمة على أساس يومي. وأوضح أن الخطر المحدق بأقل البلدان نمواً هو أن تتعرض للتهميش بصفة نهائية على الرغم من تصميمها وعزمها على التصدي للتحديات التي تواجهها.

٢٣- وأضاف قائلاً إن إحدى الفرص المتاحة لأقل البلدان نمواً تتعلق ببرنامج العمل الخاص بهذه البلدان للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي سيؤدي تنفيذه المناسب، بلا شك، إلى تحسين الأوضاع المعيشية في تلك البلدان. والهدف الرئيسي للبرنامج هو تحقيق تقدم ملموس صوب الهدف المتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعانون الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويوجب تحقيق ذلك على أقل البلدان نمواً أن تبلغ معدل نمو سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٧ في المائة ونسبة من الاستثمار إلى الناتج القومي الإجمالي قدرها ٢٥ في المائة، مما يتطلب توفير قدر كبير من الموارد الجديدة الإضافية التي يمكن التنبؤ بها. ولكن الموارد المحلية لأقل البلدان نمواً لن تكون كافية، كما يعترف بذلك برنامج العمل نفسه، وسيلزم توفير موارد خارجية. ولذلك يتوقف توفير بيئة مواتية لاستئصال الفقر على التعبئة الفعالة للموارد الخارجية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتدابير تركز على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وإلغاء ديون أقل البلدان نمواً، وتعزيز التجارة في هذه البلدان بمنحها وصولاً معفياً من نظام الحصص والرسوم الجمركية إلى أسواق البلدان المتقدمة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وسينظر الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه

٢٠٠٤ في مسألة تعبئة الموارد، ومن المأمول أن يجدد الشركاء الإنمائيون التزاماتهم في ذلك الصدد وأن يتخذوا، قبل كل شيء، تدابير جريئة للوفاء بالأهداف المحددة لبرنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً على نحو أسرع.

٢٤- ومضى يقول إنه ينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع الدول الأعضاء، أن يواصل جهوده الرامية إلى إيجاد حلول مناسبة لتلبية الاحتياجات الحقيقية لأقل البلدان نمواً. وقد قام المؤتمر بتعديل وصقل ولاية الأونكتاد على ضوء الحاجة إلى نظام متعدد الأطراف يتسم بالنشاط ويقوم على أساس القانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة. وأكد أن وجود الأونكتاد ضروري أكثر من أي وقت مضى باعتباره محفلاً لاستكشاف واستنباط الأفكار وترجمتها إلى أفعال ومساعدة ملموسة.

٢٥- وأكد أن التوصيات والقرارات المتفق عليها في المؤتمر ستكون حاسمة للأنشطة التي سيضطلع بها مستقبلاً كل من الأونكتاد والبلدان والمؤسسات الشريكة لصالح أقل البلدان نمواً. إلا أن تحديد الأهداف لم يعد كافياً، بل لا بد الآن من السعي إلى بلوغ هذه الأهداف. ومن المأمول العمل على تنفيذ جميع التوصيات كي لا يكون مؤتمر ساو باولو مجرد مؤتمر آخر كسائر المؤتمرات. وشكر الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً على كل ما فعلوه من أجل مساعدة هذه البلدان وشجعهم على زيادة جهودهم. وطلب إليهم أيضاً المساعدة على نشر *تقرير أقل البلدان نمواً* على أساس سنوي اعتباراً من عام ٢٠٠٦.

٢٦- وشدد ممثل **باراغواي**، متحدثاً باسم **البلدان النامية غير الساحلية**، على ما تعقده هذه البلدان من أهمية كبيرة على الأونكتاد الحادي عشر وعلى ما يبذله المؤتمر من جهود لتخفيف المشاكل الخاصة التي يواجهها. وقال إن مؤتمر آلماتي وضع برنامج عمل، وإن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون أصدر نداءً مكرراً إلى المجتمع الدولي باسم البلدان النامية غير الساحلية. ويمثل الأونكتاد الحادي عشر خطوة أخرى نحو الأمام في تحسين فهم البلدان للاحتياجات والصعوبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ولا سيما حاجتها إلى معاملة خاصة في عالم أضحت فيه المنافسة أمراً أساسياً. ومن المأمول أن يكون من نتائج الأونكتاد الحادي عشر جعل مفاوضات الدوحة وغيرها من المفاوضات، في مجال النقل مثلاً، تتسم بروح من الانفتاح أفسح.

٢٧- وقال ممثل **منظمة التركيز على الجنوب العالمي**، متحدثاً باسم **محفل المجتمع المدني**، إن المجتمع المدني يعقد أهمية سياسية على إصدار الأونكتاد الحادي عشر وثيقة قائمة على توافق الآراء في الوقت الذي عز فيه تحقيق الأمر نفسه في منظمة التجارة العالمية ليس مرة واحدة فحسب وإنما مرتين. وقد أعاد المجتمع المدني تأكيد عدد من معتقداته فيما تبادله من آراء في المؤتمر. فالنموذج الراهن لتحرير التجارة، الذي يقوم على مبدأ الوصول إلى الأسواق، أفاد الشركات الكبرى وزاد من تهميش الفقراء وعديمي المهارات. فقد استحوذت الشركات عبر الوطنية على نفوذ سياسي واقتصادي هائل واستخدمته في تقويض حقوق الإنسان الأساسية للشعوب وحق الشعوب على مواردها. ووجدت الشركات الكبرى أيضاً شركاء في بعض الحكومات لتقويض الأمم المتحدة وعملياتها. وأكد أن الاحتلال غير المشروع للأراضي أياً كان شكله، وكذلك أشكال الحصار الاقتصادي ما كان منها إلاّ إفقار المجتمعات والنيل من قدرتها على التجارة. أما الشروط التي تقترن بها الصفقات المالية والتجارية المتفاوض عليها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف تحت اسم التكيف الهيكلي أو الإقراض المشروط بسياسات معينة فما كان منها إلاّ أن كثفت مشاكل المديونية على الصعيدين الكلي والجزئي وقلصت الحيز المتاح للسياسات. وفقد قطاع السلع الأساسية قدرته على دعم المجتمعات التي كانت تعتمد عليه في بقائها وتنميتها. ورأى أن الأونكتاد فشل في بناء توافق في الآراء حول ما يجريه من بحوث وتحليل للسياسات، وبات يُنظر إليه على أنه يوفر مساعدة تقنية تدعم جدول الأعمال الخاص بمفاوضات منظمة التجارة العالمية. والأهم من ذلك كله أنه

توجد بدائل للنهج الليبرالي الجديد إزاء التنمية القائم على مبدأ "المقاس الواحد يناسب الجميع"، إلاّ أن هذه البدائل لم تجد مكاناً لها إلاّ في المؤلفات الاقتصادية الاجتماعية البديلة لأنها لم تأخذ بجدول أعمال مراكز النفوذ الحالية.

٢٨- وأضاف قائلاً إن المجتمع المدني يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا بد من قلب هذه الاتجاهات. والأونكتاد يمكنه أن يكون شريكاً قيِّماً في تلك العملية وأن يستفيد من المساعدة التقنية التي قدمها المجتمع المدني في مجال البحث والتحليل كذلك في مجال بناء توافق الآراء. فعلى سبيل المثال، ينبغي للأونكتاد أن يعترف بأن نظام منظمة التجارة العالمية ليس النظام المتعدد الأطراف الوحيد للتجارة وأنه يمكن إيجاد نظم تجارية متعددة الأطراف تتسم بقدر أكبر من المرونة والشمول وتقوم على توافق الآراء ويمكنها معالجة شواغل المجتمعات النامية والفقيرة معالجة مناسبة. ويمكن للأونكتاد أن يبدأ بالعمل مع المجتمع المدني على إفشال أي محاولة لاستهلال مفاوضات بشأن قضايا سنغافورة في منظمة التجارة العالمية. وينبغي للأونكتاد، بالاستناد إلى البحوث الأولية والتحليلات التجريبية، أن يصدر توصيات في السياسة العامة بشأن قطاع السلع الأساسية وينبغي له أن يبني توافق الآراء على إدراج ذلك التحليل في المناقشات الجارية حول نظم التجارة المتعددة الأطراف القائمة والمحتملة. وينبغي للأونكتاد أن يعترف بالمجتمع المدني ويشترك معه بنشاط في تعزيز حق كل بلد أو مجموعة من البلدان في السيادة الغذائية. وينبغي أن يضع خيارات في مجال السياسة العامة لإيجاد فرص عمل مستدامة، لا سيما للنساء، وينبغي أن يعيد تنشيط عمله بشأن وضع أنظمة للشركات عبر الوطنية، وينبغي أن يعمل مع المجتمع الدولي على حماية وتعزيز حقوق المجتمعات الأصلية والعمل والمرأة والبيئة. وينبغي للأونكتاد أن يتحقق باستمرار مما إذا كانت خيارات السياسات العامة التي يقترحها تتماشى مع المناقشات الجارية في المحافل المتعددة الأطراف الدولية الأخرى التي تعتمد على الأمم المتحدة وتعمل في مجالات المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والعمل، والزراعة والغذاء، والبيئة والتنمية المستدامة. كما ينبغي أن يسعى إلى بناء توافق في الآراء بشأن إدماج خياراته الجديدة في مجال السياسة العامة في برامجه الخاصة بالمساعدة التقنية، وكذلك في برامج مؤسسات الإقراض والتجارة المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى. وينبغي له أن يوفر المساعدة التقنية لأعضائه بهدف توسيع الحيز المتاح لسياساتهم وينبغي أن يعمل بنشاط مع أعضائه من أجل إصلاح الالتزامات التعاقدية وغير التعاقدية الدولية على نحو يلائم مقتضيات التنمية السيادية للبلدان النامية والفقيرة، وكذلك للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ولن يستطيع الأونكتاد إقامة شراكات في تلك المجالات ما لم تتحل قيادته وإدارته وموظفوه ببعد النظر والنشاط والإيمان بمساهمة المجتمع في التجارة والتجارة في المجتمع، وما لم يقدم له أعضاؤه دعماً مالياً وسياسياً غير مشروط. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل إمداد الأونكتاد بالقيادة والإدارة والموارد، وسيقوم محفل المجتمع المدني بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة بالصفات والالتزامات التي يتوقعها من الأمين العام المقبل للأونكتاد.

الجزء الخامس

المسائل التنظيمية والإجرائية

ألف – افتتاح المؤتمر

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٩- أُقيم الحفل الافتتاحي للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأدلت السيدة ماريا سوبليسي، رئيسة بلدية ساو باولو، والسيد جيرالدو ألكمين، محافظ ولاية ساو باولو، بكلمات ترحيب، وأدلى ببيان افتتاحي كل من معالي السيد ثاكسين شيناواترا، رئيس وزراء تايلند، البلد الذي استضاف الأونكتاد العاشر؛ وسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وسعادة السيد جوليان هانت، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وسيادة الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس البرازيل. وأشاد السيد روبرتو ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، بالبروفيسور سيلسو فورتادو من البرازيل.

٣٠- وفي الجلسة العامة الافتتاحية، التي عُقدت أيضاً في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أدلى ببيان كل من معالي الدكتور سوراكيارت ساثيراتاي، وزير خارجية تايلند، البلد الذي استضاف الأونكتاد العاشر؛ ومعالي السيد سيلسو أموريم، وزير خارجية البرازيل ورئيس الدورة الحادية عشرة للأونكتاد؛ والسيد روبرتو ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد؛ والدكتور سوباتشاي بانتشيباكيدي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

باء – انتخاب الرئيس

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣١- انتخب المؤتمر بالتزكية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٢٦٥ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، معالي السيد سيلسو أموريم، وزير خارجية البرازيل، رئيساً له.

جيم – إنشاء هيئات الدورة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٢- قرر المؤتمر، في جلسته ٢٦٥، أن ينشئ لجنة جامعة لكي تنظر في البند الموضوعي المحدد الذي أحالته إليها الجلسة العامة (البند ٨ من جدول الأعمال) وتقدم تقريراً بشأنه. ووفقاً للمادة ٦٣ من النظام الداخلي، تقوم اللجنة الجامعة بإنشاء ما قد يلزم، لأداء وظيفتها، من أفرقة صياغة.

دال – انتخاب نواب الرئيس والمقرر

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٣- قرر المؤتمر، في الجلسة نفسها، أن يتكون مكتبه من ٣٥ عضواً من بينهم الرئيس، ونواب الرئيس، ورئيس اللجنة الجامعة، ومقرر المؤتمر. وقرر المؤتمر كذلك بأن يتم تشكيل المكتب على نحو يكفل التوزيع الجغرافي المُنصف، أي سبعة أعضاء من أفريقيا، وسبعة أعضاء من آسيا، وسبعة أعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتسعة أعضاء من المجموعة باء، وأربعة أعضاء من المجموعة دال، والصين. وقرر المؤتمر عدم تطبيق المادة ٥٨ من النظام الداخلي المتعلقة بإجراءات انتخاب أعضاء المكتب، وأعلن انتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

رئيس اللجنة الجامعة:

السيد زوكانغ شا (الصين)

نواب الرئيس:

السيد كيري سيمّوندس (بربادوس)
السيد سيرجي ألينيك (بيلاروس)
السيد بيتكو دراغانوف (بلغاريا)
السيد راوول دي لا نويز راميريز (كوبا)
السيد ميروسلاف سومول (الجمهورية التشيكية)
السيد بول بيوغي مبا (غابون)
السيد تاسوس أنستاسيوس كريكوكيس (اليونان)
السيد كمال ناث (الهند)
السيد توم كيت (آيرلندا)
السيد كيث د. نايت (جامايكا)
السيد ريوتشورو يامازاكي (اليابان)
السيد موكيسا كيتويي (كينيا)
السيد تشوغويل كوهالا ماييغا (مالي)
السيد مصطفى مشهوري (المغرب)
السيد غيان تشاندرا أتشاريا (نيبال)
السيد يان دي يونغ (هولندا)
السيد أدامو دانجوما إدريس وزيري (نيجيريا)
السيد بيورن سكويمو (النرويج)
السيد علي السُنيدي (عُمان)
السيد عبد الحفيظ شيخ (باكستان)
السيدة ليلى رشيد دي كوليس (باراغواي)
السيد ديفيد وايزمان (بيرو)
السيد إنريكي أ. مانالو (الفلبين)
السيد فلاديمير تكاشينكو (الاتحاد الروسي)
السيد آوا غويي كيي (السنغال)
السيد جيارال فيرناندوبويل (سري لانكا)
السيد بيير – لوي جيرار (سويسرا)
السيد سوراكيارت ساثيراثاي (تايلند)
السيدة إيلين دراغ (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)
السيد ريتشارد ت. ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد خيسيوس آرنالدو بيريز (فنـــزويلا)
السيد ك. ف. مانيوندا (زمبابوي)

المقرر:

السيد فرانسوا ليجيه (فرنسا)

٣٤- ووفقاً للممارسة المُتبعة في الماضي، قرر المؤتمر إشراك منسقي المجموعات الإقليمية إشراكاً كاملاً في أعمال المكتب.

هاء – إقرار جدول الأعمال

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٥- أقر المؤتمر، في جلسته ٢٦٥ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، جدول الأعمال المؤقت لدورته الحادية عشرة (TD/391). (للاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي اعتُمد بها، انظر المرفق الأول).

واو – وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر

(البند ٥ من جدول الأعمال)

تعيين لجنة وثائق التفويض

٣٦- أنشأ المؤتمر، في جلسته ٢٦٥ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ووفقاً للمادة ١٤ من النظام الداخلي، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء. ووفقاً للممارسة المُتبعة في الماضي، فإن هذه اللجنة تتألف من نفس الدول التسع التي عينتها الجمعية العامة للعمل كأعضاء في لجنة وثائق التفويض في دورتها الثامنة والخمسين. ولكنه إذا كانت أية دولة من هذه الدول المعنية غير ممثلة في المؤتمر، يُطلب عندئذ من المجموعة الإقليمية المعنية أن تسمي عضواً بديلاً. وبالتالي فإن عضوية لجنة وثائق التفويض كانت كما يلي: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الرأس الأخضر، الصين، كوبا، كوستاريكا، ميانمار، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية. وتولت ميانمار رئاسة اللجنة.

تقرير لجنة وثائق التفويض

٣٧- اعتمد المؤتمر في جلسته ٢٦٩ العامة (المغلقة) المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تقرير لجنة وثائق التفويض وبالتالي قبل وثائق تفويض وثائق تفويض الممثلين المشاركين في المؤتمر.

زاي – الأحداث الرفيعة المستوى والجلسات المواضيعية التفاعلية[١٠]

٣٨- في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عُقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الصناعات الإبداعية والتنمية، أدلى فيه ببيانات افتتاحية كل من السيد جيلبرتو جيل موريرا، وزير الثقافة البرازيلي؛ والسيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيدة ناني عنان.

٣٩- وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عُقد اجتماع للجزء الرفيع المستوى حول موضوع الجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية: التعاون بين بلدان الجنوب في عالم متزايد الترابط. وأدلى ببيانات كل من السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد خورخي باتل، رئيس أوروغواي؛ والسيد نيكانور د. فروتوس، رئيس باراغواي؛ والسيد كارلوس دييغو ميسا خيسبرت، رئيس بوليفيا؛ والسيد ثاكسين شيناواترا، رئيس وزراء تايلند.

٤٠- وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عُقد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن التجارة والفقر. وعقدت في أثناء المؤتمر سلسلة من الجلسات المواضيعية التفاعلية بشأن المواضيع التالية: التنمية الاقتصادية وتراكم رأس المال – الخبرة المكتسبة حديثاً والآثار المترتبة بالنسبة للسياسات؛ ورفع سقف الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل زيادة القدرة التنافسية للصادرات؛ وبناء القدرة التنافسية لصادرات شركات البلدان النامية؛ وضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية؛ وخيارات واستراتيجيات السياسة العامة من أجل دعم القدرة التنافسية للبلدان النامية في أكثر قطاعات التجارة الدولية نشاطاً؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير النمو والتنمية والقدرة التنافسية – الآثار المترتبة بالنسبة للسياسات والإجراءات الوطنية والدولية؛ تيسير التجارة والنقل – تهيئة بيئة توفر الأمن والكفاءة للتجارة؛ وشراكة من أجل التدريب والتعليم عن بعد والربط الشبكي.

حاء – المناقشة العامة

٤١- أدلى ببيانات في سياق المناقشة العامة ١١٥ دولة عضواً، و٨ هيئات ووكالات متخصصة في الأمم المتحدة، و٣ منظمات حكومية دولية، ومنظمتان غير حكوميتين.

طاء – اللجنة الجامعة

٤٢- اجتمعت اللجنة الجامعة برئاسة السيد زوكانغ شا (الصين)، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وكان معروضاً عليها مشروع النص التفاوضي للأونكتاد الحادي عشر ومشروع مرفقه (TD/L.368 وAdd.1). وقررت اللجنة الجامعة في جلستها العامة الأولى المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه أن تنشئ فريقي صياغة، وطلبت إلى السيد بوري (الهند) والسيد آدم (بلجيكا) أن يشتركا في رئاسة الفريق الأول، كما طلبت إلى السيدة ماجيستاد (النرويج) والسيد مانالو (الفلبين) أن يشتركا في رئاسة الفريق الثاني.

٤٣- وفي الجلسة العامة (الختامية) الثانية المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه، تلقت اللجنة تقريري فريقي الصياغة، ووافقت على نص مشروع توافق آراء ساو باولو وقررت إحالته إلى المؤتمر عن طريق المكتب. كما أحاطت علماً بالمرفق وأوصت المؤتمر بأن يحيط علماً به ويلحقه بتوافق آراء ساو باولو.

ياء – الأحداث السابقة للمؤتمر والأحداث الأخرى[١١]

٤٤- عقد في سياق المؤتمر عدد من الأحداث السابقة للمؤتمر والأحداث الأخرى. وعقدت أيضاً سلسلة من جلسات الاستماع إلى المجتمع المدني (انظر المرفق السابع للاطلاع على قائمة كاملة بالأحداث).

٤٥- وأحيلت إلى المؤتمر الإعلانات والبلاغات التالية وعرضت في الجلسة العامة الافتتاحية للجنة الجامعة: الإعلان الوزاري الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لمجموعة الـ ٧٧؛ وإعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في الأونكتاد الحادي عشر؛ والبلاغ الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية؛ وإعلان محفل المجتمع المدني للأونكتاد الحادي عشر؛ والإعلان الذي اعتمده الاجتماع البرلماني بمناسبة الأونكتاد الحادي عشر (للاطلاع على النصوص، انظر المرفقات الثاني إلى السادس).

٤٦- وفي جلسة خاصة عقدت على المستوى الوزاري، استهلت لجنة المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الجولة الثالثة لمفاوضات النظام.

كاف – المحصلة الموضوعية للمؤتمر

٤٧- تلقى المؤتمر، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تقرير رئيس اللجنة الجامعة واعتمد، بناء على توصية اللجنة، توافق آراء ساو باولو. كما أحاط علماً بالمرفق وقرر أن يلحقه بتوافق الآراء على أساس أن عملية بناء شراكات الأونكتاد الحادي عشر التي تضم عدداً من أصحاب المصلحة ستتطور على مر الزمن وأن تنفيذها سيتوقف على توافر الموارد اللازمة التي سيقدمها الأونكتاد والشركاء الآخرون. (للاطلاع على نص توافق آراء ساو باولو، انظر الجزء الثاني أعلاه).

٤٨- وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر أيضاً روح مؤتمر ساو باولو (للاطلاع على النص، انظر الجزء الأول أعلاه).

لام – الإعراب عن الامتنان

٤٩- اعتمد المؤتمر بالتزكية في الجلسة العامة الختامية اعراباً عن الامتنان لحكومة وشعب البرازيل قدمه السيد زوكانغ شا (الصين)، رئيس مجلس التجارة والتنمية ورئيس اللجنة الجامعة. (للاطلاع على النص، انظر الجزء الثالث أعلاه).

ميم – المسائل الأخرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

الاستعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة لعام ١٩٩٥ (د-١٩)

٥٠- أيد المؤتمر في الجلسة العامة (الختامية) المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، القوائم المقدمة إليه (للاطلاع على القوائم، انظر المرفق التاسع).

تقارير مجلس التجارة والتنمية المقدمة للمؤتمر

٥١- أحاط المؤتمر علماً بالتقارير التي قدمها مجلس التجارة والتنمية منذ الدورة العاشرة للمؤتمر، على النحو المبين في الوثيقة TD/402.

الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

٥٢- في الجلسة ١٢٦٩ العامة (الختامية) المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أبلغ نائب الأمين العام للأونكتاد المؤتمر بأنه ليست هناك أي آثار تتعلق بالموارد ناشئة عن نتائج المؤتمر فيما يخص الميزانية البرنامجية لفترة السنتين

٢٠٠٤-٢٠٠٥. أمـــا الآثار المتعلقة بالموارد الناشئة عن الفقرة ٣٤ من اتفاق آراء ساو باولو فسيجري تناولها في سياق الأعمال التحضيرية للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥٣- وأحاط المؤتمر علماً ببيان نائب الأمين العام.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٥٤- أوعـــز المؤتمر إلى مجلس التجارة والتنمية بأن يوافق في دورته التنفيذية الأولى التي يعقدها بعد المؤتمر على الجدول الزمني الجديد للاجتماعات.

الدعوة إلى استضافة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٥٥- في الجلسة ٢٦٩ العامة (الختامية) المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أعلن ممثلا غانا وتونس استعداد بلديهما لاستضافة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأعلن ممثل السنغال، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أن البلدان الأفريقية ستقوم بالتشاور فيما بينها على أعلى المستويات في هذا الصدد.

نون – اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٥٦- اعـــتمد المؤتمر مشروع التقرير بالصيغة التي ورد بها في الوثيقة TD/L.377، وأذن للمقرر بوضع تقرير المؤتمر في صيغته النهائية بإشراف رئيس المؤتمر.

سين – اختتام الدورة الحادية عشرة للمؤتمر

٥٧- في الحفل الاختتامي المعقود في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تحدث إلى المؤتمر كل من السيد هيليو بيكودو، نائب عمـــدة مديـــنة ساو باولو، والسيد روبنـــز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، وأعلن رئيس المؤتمر اختتام الدورة الحادية عشرة للمؤتمر.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١- افتتاح المؤتمر

٢- انتخاب الرئيس

٣- إنشاء لجنة للدورة

٤- انتخاب نواب الرئيس والمقرر

٥- وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر:

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

٦- إقرار جدول الأعمال

٧- المناقشة العامة

٨- تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في اتجاه تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وبخاصة للبلدان النامية:

(أ) استراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة؛

(ب) بناء الطاقة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية؛

(ج) ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية؛

(د) الشراكة من أجل التنمية

٩- مسائل أخرى:

(أ) قيام المؤتمر باستعراض دوري لقوائم الدول المدرجة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)؛

(ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر؛

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

١٠- اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة.

المرفق الثاني

الإعلان الوزاري الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧

نحن وزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، المجتمعون في ساو باولو بالبرازيل في ١١ و١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لإحياء الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧،

وقد قمنا عشية انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي العشر باستعراض إنجازات مجموعة الـ ٧٧ والتحديات التي واجهتها على مدى ٤٠ عاماً من الالتزام بقضية التنمية؛ وقد تناولنا مسألة الاقتصاد العالمي المتشعبة والسريعة التغير وتطور العلاقات الدولية في مواجهة التحديات والفرص الجديدة،

وإذ نؤكد من جديد تطلعات ومشاعر الوحدة والتضامن المشتركة التي أدت إلى اعتماد الإعلان المشترك للبلدان النامية الـ ٧٧ لدى اختتام الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٤ في جنيف، وميثاق الجزائر المعتمد بمناسبة الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة الـ ٧٧ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ في مدينة الجزائر، بالجزائر،

وإذ ندرك التوسع المستمر في عضوية المجموعة من ٧٧ بلداً إلى أكثر من ١٣٠ بلداً في يومنا هذا،

وإذ نؤكد من جديد النهج الإيجابي الذي يوجِّه أعمالنا ودور المجموعة في تناول القضايا الاقتصادية والإنمائية الدولية، ومبادئ التعاون وعدم المواجهة، على أساس ترابط الأمم والاشتراك في القيم والمصير المشترك للإنسانية، نعلن رسمياً ما يلي:

١- إن إنشاء مجموعة الـ ٧٧ في مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية (الأونكتاد) كان نقطة تحول تاريخية إذ وجدت البلدان النامية منبراً مشتركاً للإعراب عن هواجسها والتوصل إلى توافق في آرائها لدفع مصالحها الاقتصادية إلى الأمام. وقد اكتسبت البلدان النامية، بعملها الجماعي، درجة من القوة جعلتها تؤثر في جدول الأعمال الدولي بقدر ما كانت لتتمكن من بلوغه لو أنها عملت بصورة فردية؛

٢- وتواصل المجموعة السعي إلى تحقيق الإنصاف والعدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية إيماناً منها بأن ذلك يمكن أن يرسي أساساً متيناً حقاً للسلام العالمي ويسهم في إيجاد عالم ينعم بالاستقرار والرخاء؛

٣- وميلاد هذه المجموعة إلى جانب الأونكتاد هو انعكاس للإقرار بأن إنشاء نظام تجاري دولي منصف قد شكل قضية محورية على جدول أعمال التنمية. وقد سخّرت المجموعة بعد ذلك إرادتها الجماعية للتأثير في بلوغ الأهداف المشتركة في ميادين ذات صلة شتى، منها التمويل، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسواق رؤوس الأموال، والديون الخارجية، والأغذية، والزراعة، والتصنيع، وحقوق الملكية الفكرية، والتنمية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والتنمية المستدامة، والعلم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأدى التطوير المؤسسي لمجموعة الـ ٧٧ إلى إنشاء

فروع للدفاع عن مصالح البلدان النامية والنهوض بها داخل المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز؛

٤- وتواصل مجموعة الـ ٧٧ ممارسة تأثير هام في تدعيم الدبلوماسية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الأطراف. ومن بين الإنجازات الرئيسية للمجموعة إسهامها في نجاح التفاوض بشأن نظام الأفضليات المعمم، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية بما في ذلك الصندوق المشترك. وأدت المجموعة دوراً هاماً أيضاً في اعتماد الأهداف المتفق عليها دولياً لنقل الموارد إلى البلدان النامية. وأدت المبادرات التي اتخذتها المجموعة إلى إقامة مؤسسات جديدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصياغة قواعد ومبادئ توجيهية ومعايير ومبادئ جديدة وإطار شامل للتعاون بشأن مجموعة جديدة كاملة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمثلت المعالم البارزة حقاً في هذا الصدد في بدء وتنمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعقد مؤتمرات واجتماعات قمة الأمم المتحدة الرئيسية وقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد؛

٥- وساهمت مجموعة الـ ٧٧ أيضاً مساهمة مرموقةً في أداء منظومة الأمم المتحدة لمهامها بصورة فعالة. فقد قامت المجموعة بدور ريادي في تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في تناول القضايا العالمية، وبخاصة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وتشدد المجموعة على استمرار الحاجة إلى إدماج البعد الإنمائي في صميم عملية صنع القرارات ووضع القواعد على الصعيد الدولي وفي تناول العمليات العالمية؛

٦- وتتمثل مواطن القوة الرئيسية لمجموعة الـ ٧٧ في وحدتها وتضامنها، ورؤيتها الخاصة بعلاقات متعددة الأطراف تتسم بالعدل والإنصاف والتزام الدول الأعضاء فيها بتحقيق رخاء شعوب الجنوب فضلاً عن التزامها بالتعاون فيما بينها لتفيد وتستفيد؛

٧- ونحن نؤكد على الأهمية التاريخية لمؤتمر القمة الأول للجنوب الذي عقدته المجموعة في هافانا، بكوبا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الذي اعتمد إعلان وبرنامج عمل هافانا الذي جرى التعهد فيه بتناول جدول أعمال ذي وجهة عملية وتركيز حاد، مصمم لتنفيذ عدد من المبادرات ذات الأولوية القصوى ضمن أطر زمنية محددة. ويتطلب التنفيذ الفعال لبرنامج عمل هافانا توفير الموارد الضرورية وبذل الجهود الجماعية لأعضاء المجموعة في هذا الصدد؛

٨- وقد قام المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب المعقود في مراكش، بالمغرب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، باعتماد إعلان مراكش وإطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب، الذي أكد من جديد التزام الأعضاء بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعين تدابير ومبادرات محددة لتحقيق هذا الهدف. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ هذه التدابير والمبادرات وبالتعجيل بتحقيق هذه الأهداف المحددة زمنياً الواردة في إطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب؛

٩- وقد ظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب دائماً أداة فعالة للحفاظ على تضامننا ووحدتنا وتعزيزهما. فقد تمكنت البلدان النامية، عن طريق هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون بينها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من الاستفادة من الفرص السانحة وراء حدودها زيادةً في رخاء شعوبها. وإننا نلاحظ بارتياح التقدم الذي

أحـــرزه حتى الآن صندوق بيريس – غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية دعماً للتعاون فـــيما بين بلدان الجنوب. ونرحب بالمبادرات التي أطلقها وتعهدها أعضاء المجموعة بهدف استئصال شأفة الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية؛

١٠- ونحن نعرب عن تقديرنا لأعمال مركز الجنوب ونعرب في هذا الصدد عن تصميمنا على تعزيز المركز ليكون مركز دراسات متخصصة لبلدان الجنوب؛

١١- ولا تزال بعض البنود التي كانت على جدول أعمال مجموعة الـ ٧٧ في عام ١٩٦٤ صالحة للنظر فيها، مثل أوجه عدم الاتساق في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ونقل الموارد بين الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة، بمـــا في ذلـــك عـــدم كفاية تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وعبء الديون، وتقلب أسواق السلع الأساسية، وتفكيك الحواجـــز الحمائـــية الـــتي تحول دون دخول أسواق البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن قضايا جديدة مثل التنمية المســـتدامة، والتنمـــية الاجتماعية والإنصاف والإدماج، وكثرة الأزمات المالية، والإعانات التجارية وخاصة في المنتجات الزراعـــية، ودور تكنولوجـــيات المعلومـــات والاتصالات، والمعاملات الدولية غير المشروعة، تتطلب من المجتمع الدولي استجابة عالمية منسقة؛

١٢- ولم تتحقق آمال استتباب أمن عالمي أكبر ونظام اقتصادي واجتماعي دولي عادل وغير تمييزي. فالعالم اليوم تكتنفه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة، كثير منها ذو طبيعة هيكلية. وما زالت العلاقات الاقتصادية الدولية أيضاً تتســـم بعدم الثبات وبالاختلال، بما ينطوي عليه ذلك من تهميش البلدان النامية وخاصة أقلها نمواً. وقد أعربت المجموعة عـــن قلقهـــا الـــبالغ إزاء نزوع البلدان المتقدمة إلى اتخاذ قرارات تؤثر في الاقتصاد العالمي خارج الإطار المتعدد الأطراف لمنظومة الأمم المتحدة ودون مراعاة تامة لمصالح البلدان النامية؛

١٣- وإننا نشدد على أهمية تعزيز تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة في مواجهة النزعة الأحادية المتنامية وكذلـــك في مواجهـــة المحاولات الرامية إلى إيجاد نظم وقواعد جديدة تحد من حيز السياسات المتاح أمام البلدان النامية واختياراتها فيما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية الكلية. والبلدان النامية كفيلة بمواجهة هذا التحدي بالعمل جماعياً؛

١٤- وقد أتت عملية العولمة والتحرير بفوائد متفاوتة فيما بين البلدان. كذلك فإن النظم والالتزامات الدولية تتضـــمن عـــلى نحـــو متزايد قواعد تحد من اختيارات البلدان النامية فيما يتعلق بالسياسة الإنمائية. وهذه التطورات، التي أحدثـــت آثـــاراً اقتصـــادية واجتماعية سلبية، تؤكد على أهمية ضمان إيجاد حيز للسياسات أمام البلدان النامية للنهوض بأهدافهـــا الإنمائية الوطنية على أساس احتياجاتها الإنمائية والمالية والتجارية. وينبغي أن لا يكون في تحرير نظم السياسات الـــتجارية اقـــتحام للحـــيز المتاح للسياسة العامة الوطنية. وهذا يتطلب استراتيجيات إنمائية تكفل تحقيق توازن أمثل بين الكفـــاءة والإنصاف. ويتسم دور الدولة في هذه العملية بأهمية حاسمة من حيث تحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية. وهذا يتطلب أيضاً "الإدارة الرشيدة للعولمة" التي تضع التنمية في محور الاهتمامات العالمية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وثمة حاجة إلى دمج البعد الإنمائي في العمليات الاقتصادية الدولية وعمليات وضع القواعد الدولية. ويجب الاستفادة من ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية سد الفجوة الرقمية والإنمائية على السواء؛

١٥- ويجب مساعدة البلدان النامية على المشاركة بصورة فعالة ومواجهة التحديات وجني الفوائد من التجارة الدولية والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وينبغي ضمان توفير بيئة اقتصادية دولية ملائمة للتنمية يمكن في إطارها تيسير دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي دمجاً كاملاً ومفيداً. وسيشكل ذلك إسهاماً هاماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً حقاً ومنصفاً ومرتكزاً على القواعد وقابلاً للتنبؤ به وغير تمييزي ويضع في الاعتبار مصالح واهتمامات البلدان النامية. وتشعر مجموعة الـ ٧٧ بالقلق من أن المفاوضات المعنية لم تحقق حتى الآن آمال البلدان النامية. والبلدان المتقدمة مدعوة إلى إثبات الإرادة السياسية المطلوبة للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في الدوحة، وخاصة الالتزام بأن التنمية ستكون في صدارة اهتمامات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وعليه، فإن الهدف الهام لإعلان الدوحة، الذي وضع احتياجات البلدان النامية ومصالحها في صميم برنامج عمل الدوحة، يجب مواصلة السعي الحثيث إلى بلوغه بغية تحقيق نتائج ملموسة ومحددة وقابلة للتنفيذ وإنمائية التوجه من المفاوضات التجارية المتعددة الأطرف بشأن كامل مجموعة القضايا التي تحظى باهتمام خاص لدى البلدان النامية. وما زال تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية يُعد هدفاً رئيسياً؛

١٦- إننا نشدد على أهمية تعزيز منظمة التجارة العالمية وعلى أهمية جعلها عالمية فعلا، ومن هذا المنطلق، فنحن ندعو إلى التعجيل بخطى عملية انضمام البلدان النامية الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون معوقات سياسية وبسرعة وشفافية، كما ندعو منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تقديم مساعدة تقنية، في نطاق الولاية المسندة إلى كل منهما، ليسهما بذلك في إدماج تلك البلدان إدماجاً سريعاً وتاماً في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٧- وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ أهمية توخي جميع البلدان للتوفيق بين سياساتها التجارية الوطنية والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. ونكرر الإعراب عما يساورنا من قلق في هذا الشأن، وندعو إلى الكف عن مواصلة تطبيق تدابير اقتصادية وتجارية قسرية من جانب واحد ضد البلدان النامية، كأنْ تُفرَض عليها جزاءات اقتصادية وتجارية تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد منظمة التجارة العالمية؛

١٨- واقتناعاً منا بأهمية النهوض بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب، فإننا نرحب بقرار إحياء النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، الذي استُحدث في عام ١٩٨٩، وببدء الجولة الثالثة من المفاوضات الرامية إلى إدماج الاتفاق المتعلق بالنظام المذكور وتعزيز أهداف هذا الاتفاق. وينبغي للجولة الثالثة أن تضمن مساهمات مفيدة، تكون منصفة وهادفة ومتبادَلة، في النظام الشامل للأفضليات التجارية في سبيل النهوض بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب؛

١٩- ويساورنا قلق إزاء الآثار الضارة المترتبة على ما تقدمه بعض البلدان المتقدمة من دعم وإعانات محلية لإنتاج السلع الأساسية وتصديرها، مما يشوه التجارة الدولية ويقوِّض الفرص التجارية؛

٢٠- إن الوزراء، إذ يساورهم القلق إزاء الآثار الضارة المترتبة على ما تقدمه بعض البلدان المتقدمة من دعم وإعانات محلية لإنتاج القطن وتصديره، الأمر الذي يشوه التجارة الدولية ويقوض الفرص التجارية، ويفاقم الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً المنتجة للقطن والمصدرة له، يحثّون أيضاً تلك البلدان المتقدمة على الإسراع في إتمام عملية إلغاء إعانات التصدير المقدمة فيما يتعلق بالقطن وإلغاء الدعم المحلي المتصل بإنتاجه؛

٢١- إن الأونكتاد، بوصفه الجهة التنسيقية داخل الأمم المتحدة المعنية بمعالجة مسألة التجارة والتنمية والمسائل المترابطة التي تشملها مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة معالجة متكاملة، ونظراً لما يؤديه الأونكتاد من وظائف مترابطة تشمل البحوث وتحليل السياسة العامة، وتنظيم مداولات حكومية دولية والعمل على إيجاد توافق في الآراء وإقامة تعاون تقني، فهو في موضع مناسب للتصدي لما تواجهه البلدان النامية من تحديات راهنة وناشئة. وإن الولاية المسندة إلى الأونكتاد والوظائف المنوطة به تمنح هذه المؤسسة دوراً خاصاً بين سائر المؤسسات المتعددة الأطراف. إن القرارات التي اتخذها الجمعية العامة مؤخراً بالطلب إلى الأونكتاد ألا يُسهم في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية فقط بل أن يستعرض أيضاً ما يحرز من تقدم في تنفيذ الالتزامات المعقودة وفي تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه وبإشراك الأونكتاد في الحوار الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، هي قرارات تحظى بالاستحسان. وانعقاد الأونكتاد الحادي عشر هو حدث هام آخر في مسيرة الأونكتاد وكذلك في مسيرة مجموعة الـ ٧٧، التي ما زالت تستفيد مما تضطلع به المنظمة من أنشطة متعددة الاختصاصات. إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو، وإعادة تأكيده لخطة عمل بانكوك، يرسيان الإطار لعمل الأونكتاد في السنوات الأربع القادمة. فالموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية الأربعة للأونكتاد الحادي عشر تمثل أساساً راسخاً يتم البناء عليه والتوسع فيه في اتجاه تطلعي يستهدف مواصلة تعزيز الأونكتاد في دورته الثانية عشرة المقرر عقدها عام ٢٠٠٨. والمجتمع الدولي مدعو إلى دعم الأونكتاد في جميع مجالات عمله؛

٢٢- وتؤكد المجموعة ضرورة وضع قواعد دولية تتيح للبلدان النامية الحيز والمرونة اللازمين في مجال السياسة العامة، حيث إن لهما صلة مباشرة بالاستراتيجيات الإنمائية للحكومات الوطنية. كما تشدد المجموعة على ضرورة إتاحة حيز في مجال السياسة العامة من أجل وضع استراتيجيات إنمائية تراعي المصالح الوطنية والاحتياجات المختلفة للبلدان، التي لا تراعى دوماً لدى وضع السياسات الاقتصادية الدولية في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

٢٣- إننا نولي أولوية قصوى لإصلاح الأمم المتحدة، ونبدي مجدداً رغبتنا في المشاركة مشاركة نشطة في المفاوضات من أجل تعزيز المنظمة، كيما يتسنى لها أن تتصدى بفعالية للتحديات الراهنة والمقبلة، بما فيها احتياجات البلدان النامية وهواجسها واهتماماتها، حيث تشكل هذه البلدان الغالبية العظمى من أعضائها. ونؤكد مجدداً أن على هذه المفاوضات أن تستهدف تعزيز نهج تعددي الأطراف، ومنح المنظمة قدرة كبيرة على الوفاء الفعال والتام بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاقها، وترسيخ طابعها الديمقراطي وشفافيتها في المناقشة، وتنفيذ قرارات الدول الأعضاء؛

٢٤- إننا ما زلنا ملتزمين بالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وبالالتزامات والمبادرات متعددة الأطراف الرامية إلى استئصال شأفة الفقر. ونهيب في هذا الشأن بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن تسعى إلى تحقيق تام وسريع للأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى التي حُدِّدت في مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية وفي المؤتمرات الاستعراضية لكل منها. وتشدد المجموعة كذلك على ضرورة مراعاة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية تمام المراعاة في برامج التعاون الإنمائي الدولي؛

٢٥- إن مجموعة الـ ٧٧ مصممة على العمل الدؤوب على إنجاح الجلسة العامة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في مستهل الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، من أجل استعراض ما أُحرز من تقدم في الوفاء بكل ما عُقد من التزامات في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والشراكة العالمية المطلوبة من أجل بلوغها، ولاستعراض ما أُحرز من تقدم في تنفيذ نتائج

والـــتزامات مؤتمـــرات الأمـــم المتحدة وقممها الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تنفيذا متكاملا ومنسقاً على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ونؤكد أنه، إذا ما أُريدَ للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥، فلا بد من إقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية، الأمر الذي يقتضي التزاماً وتنفيذاً أكبر من جانب البلدان المتقدمة؛

٢٦- ونظـــراً إلى ما حققته مجموعة الـ ٧٧ من منجزات عبر السنوات الأربعين الماضية، ومع مراعاة ضرورة ووجـــوب أن تكـــون العولمة في القرن الحادي والعشرين شمولية ومنصفة تماماً، يتعين علينا ترسيخ وتعجيل ما تَحقق من مكاســـب مـــن خلال تفعيل الولاية المسندة إلى مجموعة الـ ٧٧، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، ضرورة ضمان تنفيذ الأهـــداف الإنمائـــية للألفـــية والأهداف المحددة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٧- ونؤكـــد أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز من خلال لجنة التنسيق المشتركة من أجل تعزيز الأولويات المشتركة للبلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٢٨- إن الحـــوار والمفاوضات بين الشمال والجنوب يتطلبان تعاوناً حقيقياً من أجل التنمية من خلال شراكة عالمـــية. فبهذه الروح يمكن مواجهة التحديات الراهنة والمقبلة. ونحن نناشد البلدان المتقدمة أن تبدي في هذا الشأن قدراً مماثلاً مـــن التصميم الذي ما برحت مجموعة الـ ٧٧ تبديه على مر السنين، كيما يتسنى تحقيق التنمية في جميع البلدان، وخاصـــة النامية منها. ونؤكد أهمية أن تتكلل الجهود الجاري بذلها في سبيل تعزيز مشاركة وتمثيل البلدان النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية بالنجاح في وقت مبكر. بذلك فقط يحقق النهج المتعدد الأطراف كامل إمكاناته؛

٢٩- ونؤكد مجدداً التزامنا بإعلان الحق في التنمية الوارد في قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، ونشجع على وضعه موضع التنفيذ الكامل والفعال؛

٣٠- إن مواجهة التحديات، الراهنة منها والناشئة، تقتضي التكيف مع واقع عالم اليوم. وتقر مجموعة الـ ٧٧ بـــالدور الـــذي يمكن أن ينهض به المجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية بوصفهما شريكين هامين في تعزيز الأهداف والغايات الإنمائية للبلدان النامية. وسيتم السعي إلى إقامة علاقة وتعاون أكثر منهجية مع أصحاب المصالح ذوي الصلة بما يدعم العملية الإنمائية؛

٣١- وسيتيح مؤتمر القمة الثاني للجنوب، المقرر عقده عام ٢٠٠٥، الفرصة لتقييم عملية تنفيذ برنامج عمل هافانا وإطار مراكش لتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٣٢- إنـــنا ندرك ونقدر الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، ونؤكد مجدداً دعمنا المستمر لما تبذله هذه البلدان من مساعٍ في كل شأن، لا سيما في جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل برنادوس وبرنامج عمل ألماتي؛

٣٣- ونؤيـــد الـــبلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود في سبيل التصدي لتحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية من خلال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٣٤- وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ مجدداً ضرورة أن تتاح للبلدان النامية كافةً إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لما لذلك من أهمية جوهرية في تعزيز التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد في هذا الشأن أهمية إعداد جميع البلدان النامية إعداداً فعالاً للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المقرر عقده في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كما نؤكد أهمية مشاركتها فيه مشاركة فعالة؛

٣٥- ونرفض رفضاً قاطعاً فرض قوانين وأنظمة تتجاوز آثارُها الحدودَ الإقليمية، كما نرفض سائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها العقوبات المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية، ونؤكد من جديد ضرورة إلغائها فوراً. ونؤكد أن تلك التدابير تعمل على تقويض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأنها تتنافى مع مبادئ النظام التجاري متعدد الأطراف ومع قواعد منظمة التجارة العالمية، كما تشكل تهديداً خطيراً لحرية التجارة والملاحة والاستثمار. ومن ثم، فإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يرفض تلك التدابير وأن يعمل ويشجع على إزالتها تماماً؛

٣٦- ونقر بما للاحتلال الأجنبي من أثر سلبي شديد على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة واستئصال شأفة الفقر، ونؤكد مجدداً في هذا الشأن التزامنا، إلى جانب المجتمع الدولي، بمعالجة هذه المسألة وبذل جهود في سبيل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال؛

٣٧- ونعرب عن تقديرنا وامتناننا للبرازيل وشعبه على تنظيمه واستضافته الممتازين للاجتماع الوزاري الخاص بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس مجموعة الـ ٧٧، وعلى ما لقيناه من حُسْن وفادة في مدينة ساو باولو.

المرفق الثالث

إعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في الأونكتاد الحادي عشر

نحن وزراء أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في ساو باولو بالبرازيل، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أثناء الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الحادي عشر) المنعقدة في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤،

وإذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، الرامية في جملة أمور إلى خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ نكرر أن إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً يوفران إطاراً لشراكة تقوم على تعهدات متبادلة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية،

وإذ نشير أيضاً إلى تعهدات المجتمع الدولي، كما وردت بشكل خاص في توافق آراء مونتيري الذي اعتُمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، وكذلك في إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، بقدر ما تتصل بأقل البلدان نمواً،

وإذ نشير كذلك إلى إعلان زنجبار لعام ٢٠٠١، وإعلان دكا لعام ٢٠٠٣ وإعلان داكار لعام ٢٠٠٤، التي اعتمدها وزراء تجارة أقل البلدان نمواً، وإذ نناشد المجتمع الدولي مراعاة المشاغل والاحتياجات الواردة في هذه الإعلانات مراعاة كلية،

نعتمد الإعلان التالي:

١- *نعرب* عن بالغ قلقنا إزاء الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المتفاقمة بلا هوادة، وإزاء استمرار التهميش، وما ينتج عن ذلك من صعوبات تواجهها بلداننا في تحقيق أهداف الحد من الفقر الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً وفي إعلان الألفية؛

٢- *نعيد* تأكيد التزامنا بتنفيذ الإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، الذي يتمثل هدفه الأساسي في خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

٣- *نسلم* بأهمية دور الجهود الوطنية التي يجب أن تكون في محور سياساتنا واستراتيجياتنا الإنمائية. ونعيد تأكيد تعهدنا بانتهاج سياسات واستراتيجيات اقتصادية ملائمة ترمي إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين والمتسارعين والمتوازنين، كأساس لتحسين مستويات معيشة شعوبنا. وسنواصل بذل الجهود لخلق الظروف اللازمة لتحسين الاستثمار المحلي والأجنبي ولتطوير صادراتنا وتنويعها؛

٤- *نسلم أيضاً* بأنه لما كانت قدرات بلداننا محدودة، وذلك أساساً نتيجة أوجه الضعف الهيكلي في اقتصاداتنا، فإن جهودنا وحدها لن تكفي لمواجهة المشاكل المتعددة الأوجه التي تعترض بلداننا. وبالتالي نؤكد على أن وجود بيئة اقتصادية دولية أكثر ملاءمة ودعم شركائنا في التنمية يعتبران، في العالم الآخذ في العولمة، حيويين لعكس اتجاه الهبوط الاقتصادي في بلداننا ولتحسين مستويات معيشة سكاننا؛

٥- *نشدد* على الحاجة الملحة لتوافق الجهود الوطنية والدولية بشأن سبل تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً وتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، التي هي حيوية لتنمية بلداننا وللنجاة من "شراك الفقر". وبهذا الخصوص فإننا نعتقد أن تماسك العمليات الدولية والسياسات والاستراتيجيات الوطنية – الذي هو موضوع محوري أيضاً في الأونكتاد الحادي عشر – سيكون حاسماً. وبهذا الخصوص فإننا:

٥-١ *نناشد* الشركاء الإنمائيين تشديد وتعزيز جهودهم للوفاء بأسرع ما يمكن بالتزاماتهم بشأن أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، كما ورد ذلك في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. كما يحتاج الأمر إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين نوعية وفعالية المعونة، بما في ذلك من خلال تنفيذ التعهدات برفع القيود عن المعونة، بوصف ذلك أولوية. ويجب تنسيق ممارسات الشركاء في التنمية في مجال تقديم المعونة، لضمان نجاح الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وبشكل خاص عن طريق توفير المعونة على أساس أكثر قابلية للتنبؤ وبتعهدات طويلة الأجل.

٥-٢ حيث إن عبء الدين الخارجي لمعظم أقل البلدان نمواً لا يزال ثقيلاً، وبما أنه تبيَّن أن تدابير التخفيف من عبء الدين ليست كافية إجمالاً حتى الآن بدرجة أن آفاق النمو في أقل البلدان نمواً لا تزال محدودة، فإننا ندعو إلى التنفيذ الكامل والسريع لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المعززة لصالح أقل البلدان نمواً التي تتوفر فيها الشروط، ونؤكد أن التخفيف من عبء الدين يجب أن يكون إجراء يضاف إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. ونحث جميع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على اتخاذ تدابير شجاعة للتخفيف من عبء الدين، بما في ذلك الشطب الكلي لجميع الديون القائمة المستحقة على أقل البلدان نمواً، التي تظل تلقي بثقلها على الإنفاق الحكومي وتحبط الاستثمار الخاص في بلداننا.

٥-٣ إن مبادرات توفير فرص الوصول إلى الأسواق من قبيل مبادرة "كل شيء عدا الأسلحة" الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وقانون الولايات المتحدة بشأن النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، وكذلك سائر عروض الوصول إلى الأسواق التفضيلية الأحادية الطرف والثنائية، بإمكانها أن تسهم إسهاماً إيجابياً في مكافحة الفقر في بلداننا. وبهذا الخصوص فإنه لمن الأهمية بمكان تمديد قانون الولايات المتحدة بشأن النمو والفرص المتاحة في أفريقيا حتى عام ٢٠٠٨ وبعده قصد تمكين أقل البلدان نمواً في أفريقيا من الإفادة كلياً من تلك المبادرة. غير أن الحواجز التجارية المتبقية، بما في ذلك التصعيد التعريفي والذروة التعريفية، وكذلك الحواجز غير التعريفية مثل تدابير مكافحة الإغراق وغير ذلك من التدابير الطارئة المتخذة ضد صادرات أقل البلدان نمواً، وشروط قواعد المنشأ الصارمة، ما زالت تعرقل دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين. ويحتاج الأمر إلى إجراء ملموس لتحسين شروط الوصول إلى الأسواق لكافة صادراتنا، بما في ذلك عن طريق تخفيض الحواجز غير التجارية وغير التعريفية

وتبسيط قواعد المنشأ. ولا بد أيضاً من اتخاذ إجراء للتطرق لمشاغل أقل البلدان نمواً فيما يتصل بتآكل الأفضليات الناتج عن مزيد من تحرير التجارة.

٤-٥ يجب أن تكمّل العروض بتحسين الوصول إلى الأسواق إجراءاتٌ محددة لمعالجة مشاكل بلداننا على جانب العرض. وفي هذا السياق، يجب أن تُعطى الأولوية لضمان أن تستهدف المعونة أكثر القطاعات المنتجة والهياكل الأساسية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. كما أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهود لإضفاء الصبغة العملية على المعاملة الخاصة والتفاضلية الممنوحة لأقل البلدان نمواً في اتفاقات جولة أوروغواي وغيرها من القرارات الوزارية ذات الصلة.

٥-٥ لقد أصبح الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر عنصرين أساسيين في تمويل التنمية. غير أنه على الرغم من اعتماد حكوماتنا لسياسات وتدابير وطنية ترمي إلى خلق مناخ ملائم للاستثمار، فإن حصة أقل البلدان نمواً في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تظل منخفضة للغاية ككل (أقل من ١ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تركز فقط على عدد قليل من البلدان ومن القطاعات. ونكرر دعوتنا إلى الشركاء في التنمية إلى اعتماد سياسات وتدابير قطرية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيزها ونقل التكنولوجيا إلى بلداننا.

٦- *نلاحظ أن* العديد من بلداننا اعتمد أو هو في طور اعتماد أوراق استراتيجية الحد من الفقر في إطار الخطط الإنمائية الوطنية. ومن الأساسي أن ينظر إلى أوراق استراتيجية الحد من الفقر كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، ويجب أن تتأصل جذورها في استراتيجية إنمائية وطنية طويلة الأجل. ويجب أن تركز استراتيجيات الحد من الفقر ذات الوجهة الإنمائية على ضمان الاستثمار وإدامته وتوسيع الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل، وكذلك على سياسات حفز هذه الأمور. وعلى نحو مماثل هناك حاجة إلى تكميل سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة بسياسات واستراتيجيات للتنمية القطاعية، مع التشديد بشكل خاص على الزراعة والتنمية الريفية. وبالتالي فإن تعجيل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة أساسيان للتوصل بشكل فعال إلى الحد من الفقر؛

٧- *نلاحظ أيضاً* بقلق أن أوراق استراتيجية الحد من الفقر لن تحقق نتائج تُذكر ما لم يتم تحسين سياسة التعاون الإنمائي إلى حد كبير. وبناء على ذلك فإن استراتيجية دعم مقابلة لذلك لأوراق استراتيجية الحد من الفقر من جانب شركائنا في التنمية أمر أساسي لجعل عملية أوراق استراتيجية الحد من الفقر عملية مثمرة حقاً. وفي هذا السياق، يجب إيلاء المزيد من العناية لمشروطية المعونة، وبشكل خاص آثارها على الإدارة التفصيلية لبرامج التنمية. ومن شأن المعونة أن تكون أكثر دعماً للأهداف الوطنية إذا ما استهدفت الأولويات الوطنية وتم توجيهها، في جملة أمور، من خلال عمليات الموازنة الوطنية. وهناك حاجة إلى قدر أكبر من إمكانية التنبؤ في تدفقات المعونة وأيضاً إلى تعهدات أطول أجلاً. وتعزيز الجهود الجارية لتنفيذ التعهدات برفع القيود على المعونة يعد أولوية أيضاً، ذلك أن تقييد المعونة بشروط ينتقص من القيمة الحقيقية للمعونة المقدمة للبلدان المتلقية لها؛

٨- نؤكد *كذلك* على الأهمية الحيوية لتنويع الصادرات بالنسبة لبلداننا، بوصف ذلك مصدراً لخلق العمالة والدخل والصرف الأجنبي. وهناك حاجة إلى دعم جهود التنويع المحلية من خلال إجراءات محددة يتخذها المجتمع الدولي لمعالجة أوجه النقص في الطاقة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. وغياب تدابير وسياسات دولية لمعالجة مشاكل انخفاض أسعار

السلع الأساسية وعدم استقرارها يعد أيضاً حلقة رئيسية مفقودة في النهج الدولي الحالي لجهود التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. وندعو شركاءنا في التنمية إلى استنباط أطر دولية للسلع الأساسية، مع تحديد العناصر لوضع سياسة دولية جديدة للسلع الأساسية تشمل، عند الاقتضاء، إقامة "شراكة عالمية من أجل السلع الأساسية". ويحتاج الأمر إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من الآثار غير المؤاتية لتقلب الأسعار المفرط والهبوط الطويل الأجل في أسعار السلع الأساسية في العالم وانعكاساتها على أداء بلداننا الاجتماعي – الاقتصادي. ويمكن أن تشمل هذه التدابير إعادة إحياء التمويل التعويضي على أساس أيسر استخداماً، للتعويض عن آثار صدمات أسعار السلع الأساسية على اقتصادات أقل البلدان نمواً؛

٩- *يجب علاوة على ذلك* أن تتخذ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية إجراءً عاجلاً بشأن مسألة الإعانات الزراعية في البلدان الصناعية والقيام، بأسرع ما يمكن، بحل المشاكل الناشئة عن هذه الإعانات التي تضعف جهود التنمية وآفاقها في بلداننا. ونناشد جميع البلدان الصناعية تخفيض إعاناتها الزراعية إلى حد كبير، بما في ذلك إزالة إعانات التصدير بأسرع ما يمكن؛

١٠- *نؤكد* بشدة على أن لكل من السوق والدولة دوراً تلعبانه في عمليتنا الإنمائية، وعلى أنه من الأساسي السهر على أن يكون دور كل منهما مكملاً للآخر وداعماً له. ووجود دولة فعالة أمر حيوي لبناء الهياكل الأساسية المادية والبشرية، ومعالجة أوجه إخفاق السوق حيثما حدثت، وتوفير ظروف الاقتصاد الكلي التمكينية، وإقامة إطار تنظيمي متين. ومن الأساسي أن تتحلى بلداننا بالمرونة والاستقلالية في سياساتها العامة في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية ملائمة للسوق؛

١١- *نسلم* بأنه يجب أيضاً اعتبار تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على المشاركة في التجارة الدولية وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف مكوناً هاماً من مكونات الجهود الدولية لإدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي الاقتصاد العالمي. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي الاقتصاد العالمي إنما هو هدف يشاطره المجتمع الدولي. وتعزيز قدرتنا على المشاركة مشاركة فعالة في المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية يُسهم إسهاماً هاماً في تحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، بإمكان الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً أن يسهم إسهاماً بالغ الأهمية في أقل البلدان نمواً إذا ما تطرق بشكل فعال لاحتياجات أقل البلدان نمواً، وذلك في جملة أمور فيما يتصل بقدراتنا المؤسسية وفي مجال صنع السياسات، وقدراتنا الإنتاجية، والقيود التي نواجهها على جانب العرض. ونناشد الوكالات الست الأساسية المشاركة في الإطار المتكامل والبلدان المانحة، وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين في الإطار المتكامل، تعزيز إسهاماتها في دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها بلداننا، مع أقصى ما يمكن من التنسيق والتآزر والالتزام الشديد. كما ندعو إلى التنفيذ الكامل للبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، والمضي في توسيعه ليشمل أقل البلدان نمواً بشكل أوفى؛

١٢- *نؤكد* أن انضمام أقل البلدان نمواً التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الجهود الدولية الرامية إلى إدماج بلداننا في النظام التجاري المتعدد الأطراف بشروط وظروف تتفق مع الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية الخاصة السائدة في بلداننا. ولا بد من بذل جهود منسقة من أجل تيسير عمليات انضمام أقل البلدان نمواً، وذلك في جملة أمور من خلال زيادة المساعدة المالية والتقنية وتنسيق إجراءات الانضمام. وفي هذا السياق،

ندعـــو شـــركاءنا التجاريين والإنمائيين إلى التنفيذ الأمين والسريع للمبدأ التوجيهي بشأن انضمام أقل البلدان نمواً، الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية؛

١٣- *نشـــدد أيضاً* على أن المساعدة التقنية وبناء القدرات يُعدّان جزأين أساسيين في بناء المؤسسات وتنمية المـــوارد البشرية من أجل تحسين نوعية تصميم السياسات العامة وقدرات التنفيذ في بلداننا. وبهذا الخصوص نسلم بالدور الحـــيوي للأونكـــتاد في تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً في المجالات المندرجة ضـــمن نطـــاق ولايته واختصاصه، بما في ذلك الإسهام الهام لتقرير أقل البلدان نمواً في عمليات صنع السياسات الوطنية والعالمية، وكذلك في بناء توافق الآراء على المستوى العالمي بشأن المسائل ذات الصلة بأقل البلدان نمواً؛

١٤- *نعـــرب* عن عميق تقديرنا للأونكتاد لما يقوم به من أنشطة موضوعية وتحليلية وخاصة بالتعاون التقني دعمـــاً لأقـــل البلدان نمواً، ونشجعه على مواصلة تلك الأنشطة وتعزيزها. ونكرر بهذا الخصوص دعوتنا إلى الأمين العام للأمـــم المتحدة، تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٢٧ بتعزيز القدرة العملية للأونكتاد في أنشطته الرامية إلى دعم أقل البلدان نمواً؛

١٥- *نشـــيد* بوظـــائف البحث والتحليل في مجال السياسات العامة التي يقوم بها الأونكتاد، كما تنعكس في تقريـــره بشـــأن أقـــل البلدان نمواً، الذي هو النشرة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تركز بشكل حصري على ما تواجهـــه بلداننا من تحديات وآفاق ومشاكل في مجال التنمية. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياســـات العامة في تقارير أقل البلدان نمواً قد كانت لها ولا تزال أهمية بالغة في جهودنا الوطنية لصنع السياسات وفي بناء توافق آراء عالمي بشأن تدابير الدعم الدولية اللازمة لمعالجة مشاكل التنمية المتعددة الأوجه التي تواجهها بلداننا. وبهذا الخصـــوص، نسلم بالإسهام البالغ الأهمية لتقريري عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ اللذين تناولا على التوالي "الهروب من مصيدة الفقـــر" وربـــط "الـــتجارة الدولية بالحد من الفقر". وندعو أمانة الأونكتاد إلى مواصلة هذه الوظائف التي تستحق الثناء للـــنهوض بمصـــالح أقل البلدان نمواً عن طريق القيام بانتظام بأمور من بينها بحث الروابط بين التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر، بغية تحديد الحلول الطويلة الأجل للتحديات والمشاكل التي تواجه أقل البلدان نمواً؛

١٦- *يســـاورنا بـــالغ القلق* إزاء تدني مستوى موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، ونحث شركاءنا في التنمية وسائر البلدان التي هي في وضع يسمح لها بذلك على التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني بمبلغ ٥ ملايـــين مـــن دولارات الولايات المتحدة سنوياً، كما اتفق على ذلك في الأونكتاد التاسع وأعيد تأكيده في الأونكتاد العاشر، من أجل تمكين أمانة الأونكتاد من تعزيز أنشطتها في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات في بلداننا؛

١٧- *نؤكـــد* الحاجة إلى القيام، على سبيل الأولوية العاجلة، بسد الفجوة الرقمية المقلقة والمتنامية بين بلداننا وبقـــية العـــالم، ولا سيما في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم إنشاء وتمويل صندوق التضامن الرقمي ومساعدتنا في جهودنا الرامية إلى بناء الهياكل الأساسية التكنولوجية اللازمة بما يتفق واحتياجات الاقتصـــاد الرقمي، الذي يتطلب من بين ما يتطلب مزيداً من المساعدة المالية والتقنية وقدراً أكبر من الفعالية في هذا المجال من شركائنا في التنمية؛

١٨- *تدعو* الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، إلى مواصلة تعزيز تعاونها قصد دعم أقل البلدان نمواً في عمليتها الإنمائية؛

١٩- *توصي* بشدة بأن تعالج نتائج الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو بالبرازيل احتياجات أقل البلدان نمواً ومصالحها الخاصة؛

٢٠- *تعرب* عن خالص تقديرنا وامتناننا للبرازيل حكومة وشعباً على حسن الضيافة وعلى الترتيبات الجيدة التي اتخذتها لتنظيم الأونكتاد الحادي عشر. وبودنا أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأونكتاد، السيد روبرتو ريكوبيرو، على جهوده المتواصلة للنهوض بقضية أقل البلدان نمواً.

المرفق الرابع

الإعلان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية

نحن، وزراء البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في ساو باولو بمناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر،

إذ تشير إلى برنامج عمل المآتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وإعلان المآتي الوزاري الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين[١٢]،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٣]،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ٥٦/١٨٠ و ٥٧/٢٤٢ و ٥٨/٢٠١ بشأن الإجراءات المحددة المتعلقة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان الوزاري لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية الذي اعتُمد في الاجتماع الوزاري الذي انعقد بمناسبة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، بالمكسيك، في عام ٢٠٠٣،

١- *تُقر* بأن تجارة البلدان غير الساحلية المنقولة عن طريق البحر وعن طريق النقل الداخلي لا مفر من اعتمادها على النقل العابر لبلدان أخرى وعلى سياساتها المتصلة بالعبور ومؤسساتها ومرافقها. وعمليات عبور الحدود الإضافية والمسافات الطويلة الفاصلة بين الأسواق الرئيسية تزيد إلى حد كبير إجمالي الإنفاق على خدمات النقل، مما يؤدي إلى تآكل هامش قدرتها على المنافسة في السوق الدولية. وهذا الوضع غير المؤات يؤدي باستمرار إلى مزيد من تهميش البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي؛

٢- *تؤكد بقوة* أن تكاليف النقل المفرطة تخلق حاجزاً رئيسياً فعالاً أمام الأسواق الأجنبية. وحصة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية آخذة في الانخفاض. ونظراً لذلك، فإن المفاوضات الجارية بشأن نفاذ السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، ينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً للمنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن تحظى هذه البلدان بمعاملة خاصة في منظمة التجارة العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار مواقعها الجغرافية غير المؤاتية التي تتسبب في تآكل هامش قدرتها على المنافسة. وينبغي لمنظمة التجارة العالمية تفعيل عملها المتصل بالاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تُعطى أولوية الرعاية للبلدان النامية غير الساحلية، التي تتعرض لضرر مزدوج؛

٣- *تؤكد على* أهمية تدابير تيسير التجارة بالنسبة للتجارة الدولية. ويتعين إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية عند تنفيذ أي برنامج للمساعدة التقنية في مجال تيسير التجارة، وفق ما طالب به إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية؛

٤- *نتعهد* بذل جهود مشتركة في إطار المفاوضات التجارية الدولية من أجل تحقيق قدر أكبر من نفاذ البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق. ونتفق، في هذا الصدد، على إضفاء الصبغة المؤسسية على الاجتماع الوزاري لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية من أجل المضي في تجديد حيوية جهودنا المتسقة في المفاوضات التجارية الدولية؛

٥- *نطلب* إلى الأمين العام للأونكتاد أن يعمل، بالتعاون والتشاور مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، على تيسير مساعي البلدان النامية غير الساحلية لتنظيم اجتماع خبراء يجمع بين المفاوضين التجاريين ومسؤولي البلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها على تقييم العملية اللاحقة لمؤتمر كانكون، وعلى توحيد استراتيجياتها للمفاوضات القادمة؛

٦- *نشدد* على ضرورة التنفيذ التام والفعلي لبرنامج عمل المآتي، وهو أول برنامج عمل صممته الأمم المتحدة على الإطلاق لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. كما أن التدابير المحددة التي يلزم اتخاذها ينبغي أن تُتابع بمثابرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

٧- *ندعو* مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الأونكتاد واللجان الإقليمية، والمنظمات الدولية الأخرى، خصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة الجمركية العالمية، إلى اتخاذ تدابير لتنفيذ برنامج عمل المآتي. ويرجى من مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بموجب الولاية التي حددتها له الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦، تعزيز عمله من أجل الاضطلاع بأنشطة متابعة متسقة ومتماسكة. وينبغي تزويد مكتب الممثل السامي بما يكفيه من الموارد لينجز بفعالية الولاية المعززة التي كلفه بها مؤتمر المآتي؛

٨- *نثني* على المساعي المتواصلة التي تبذلها حكومة باراغواي بوصفها منسق مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في جنيف، بالتعاون الوثيق مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رئيسة المجموعة في نيويورك، في المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية.

المرفق الخامس

إعلان محفل المجتمع المدني الموجه إلى دورة الأونكتاد الحادية عشرة

١- إن محفل المجتمع المدني الذي يجتمع بمناسبة انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد يمثل الحركات الاجتماعية والجماعات المناصرة للتنمية والجماعات النسائية ونقابات العمال والفلاحين والمنظمات الزراعية والمنظمات البيئية والمنظمات الروحية ومنظمات التجارة الحرة وغيرها من المنظمات التي تعرب عن مجموعة متنوعة من وجهات النظر بشأن التجارة والاستثمار والمنافسة وأثرها على التنمية. ومع ذلك، فإن المشتركين في هذا المحفل يقفون جبهة متحدة دفاعاً عن مجموعة من المبادئ والمواقف والإجراءات التي يودون أن يعرضوها على الدول الأعضاء في المؤتمر.

٢- وتعلن الوثيقة الرسمية لهذا المؤتمر أن "العولمة يمكن أن تمثل دافعاً قوياً وديناميا لتحقيق النمو والتنمية". غير أن هذا النوع من العولمة لا يعبِّر عن المشهد الذي نلاحظه في الواقع. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الرأي لا يتوافق مع التحليل الذي عرض في مكان لاحق من الوثيقة نفسها والذي يتطرق إلى الآثار السلبية وتركز الثروة التي نتجت عن تنفيذ جدول الأعمال الليبرالي الجديد والعولمة.

٣- ونحن، من منظورنا كمجتمع مدني، نشعر بالقلق لأن الوثيقة الرسمية تتضمن وصفاً خطابياً طناناً للعولمة الشاملة والعادلة لكنها لا تشير إلى العلاقة بين الحروب التي تشن من أجل الوصول إلى الموارد المناسبة لصالح الشركات عبر الوطنية. كما أنها لا تعترف بأن هذه الحروب ترسِّخ جذور الفقر وتزيد من تفشي الجوع والتردي البيئي الذي يعانيه ملايين البشر.

٤- وفي الوقت ذاته، تؤكد الوثيقة وجود "جهات خاسرة" فيما بين البلدان وداخلها لكنها لا تشير إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. كما أنها لا تشير إلى وجود "جهات رابحة" وهي في الواقع الجهات صاحبة المصلحة في الشركات عبر الوطنية وأصحاب رؤوس أموال المضاربة الذين يوجدون أساساً في البلدان المتقدمة.

٥- وتؤكد الوثيقة الرسمية على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الوطنية لكن واقع الأمر يظهر أن أغلبية رأس المال الأجنبي لا يعتبر مكملاً على المدى المتوسط للمدخرات الوطنية لأنه يشكل بالأحرى شكلاً من أشكال نقل الموارد الأشد وضوحاً. ونموذج النمو الذي يقوده التصدير الذي تروج له الشركات عبر الوطنية لا يفضي إلى التنمية بل إنه يؤدي إلى الإفقار.

٦- ويساورنا القلق كذلك إزاء عدم الإشارة إلى الوضع المتأزم في كانكون الذي بيَّن وجود تشكيل جديد من القوى السياسية الدولية وإزاء إدراج مواضيع سبق رفضها في المؤتمر الوزاري الخامس. ونحن لا نريد أن نرى الأونكتاد وقد تخلّى عن استقلاله وعن دوره بوصفه مكاناً يفسح المجال للفكر النقدي كما أننا لا نود أن نرى هذه المؤسسة وقد استخدمت لتفعيل اتفاقات منظمة التجارة العالمية. فالأونكتاد ينبغي أن يجابه التحديات التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وأن يدعم هذه البلدان.

٧- وعلى أساس هذه الشواغل ذات الأهمية الحاسمة، من بين شواغل أخرى، إزاء الوثيقة الرسمية نود أن نعرب للأونكتاد عن التوصيات التالية:

- أن ترفض أعمال الابتزاز المالي والحصار الاقتصادي والتدخل العسكري والاحتلال غير القانوني التي تقوم بها الحكومات الغنية لصالح الشركات عبر الوطنية والمستثمرين؛

- أن تلغى نهائياً الديون الخارجية وأن تحرَّر البلدان الفقيرة فوراً من هذه الأعباء وأن تكلف الشركات عبر الوطنية بتحمل مسؤولياتها عن المديونية الأحدث عهداً التي تحدث الآن؛

- أن تقوم الدول التي تستعيد و/أو تحتفظ بحقها السيادي بتحديد السياسات المحلية التي لا تؤثر على بلدان أخـــرى وأن تكون هذه السياسات مناسبة للتصدي للحقائق الوطنية في إطار الحوار وتوافق الآراء مع المجتمع المدني؛

- أن تمتـــثل التجارة الدولية والمؤسسات والأدوات المرتبطة بها للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللصكوك والاتفاقيات المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة ذات الصلة والأهداف الإنمائية للألفية؛

- أن يشارك الأونكتاد بنشاط في استحداث وإدارة آليات متعددة الأطراف تهدف إلى دعم أسواق السلع الأساسية وتنظيمها، وبخاصة المنتجات الزراعية؛

- أن يقر الأونكتاد ويعزز حق كل بلد أو مجموعة من البلدان في أن يكون لها السيادة فيما يتعلق بالغذاء وحـــق البلدان في حماية اقتصاداتها وزراعتها، بما في ذلك عن طريق التعريفات والتقييدات الكمية، فهي ســـبيل الحماية الأساسي المتاح للبلدان الفقيرة. ونحن نؤمن بوجوب أن توحد البلدان صفوفها لضمان هذا الحق. ونحن في هذا السياق الهام نؤيد الحوار والتعاون فيما بين مجموعة العشرين ومجموعة التسعين؛

- أن يحظـــر عـــلى الشركات عبر الوطنية إقامة دعوى قانونية كعمل انتقامي من سياسات أو إجراءات إنمائـــية وأن تحمـــل المسؤولية عن أعمالها وتكون عرضة لتبعاتها. وهذا يشمل الحق القانوني للمواطنين والمجتمعات المحلية لحماية أنفسهم من المستثمرين الذين ينتهكون حقوقهم؛

- أن تـــأخذ الحكومـــات عـــلى عاتقها التزاماً فعلياً بالتصدي للمسائل المتعلقة بأوجه عدم المساواة بين الجنسين وبين الأعراق والإثنيات وحماية التنوع الثقافي وأن تحظر التمييز القائم على التوجه الجنسي في سياساتها الإنمائية والسياسات التي تستهدف مكافحة الفقر؛

- أن تكفل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وكذلك حقوق العمال ونقابات العمال؛

- أن تكفـــل الســـيادة على الموارد الطبيعية والسلع الأساسية والتنوع البيولوجي، وأن يجري تيسير نقل التكنولوجيا، وأن يحظر إصدار براءات اختراع للكائنات الحية وتسويق الكائنات والأدوية المعدلة جينياً حتى يتسنى تعزيز تنمية تتسم حقيقة بالسيادة وتكون مستدامة وعادلة؛

- أن تشجع ممارسات التجارة النزيهة.

٨- ونحن نؤمن أن التضامن والاتحاد فيما بين البلدان النامية لهما أهمية قصوى ونحن نرفض أي محاولات للتقليل من شـــأنهما. ونؤمـــن بأن التجارة الحرة لا توزع الموارد على نحو عادل. ومن شأن قيام ديمقراطية نابضة بالحياة تقوم على التشارك استناداً إلى مبدإ التعاون الاقتصادي في بيئة يسودها التضامن والسلم أن يسمح بتوزيع ثروة الأمم والشعوب على نحو أكثر عدلاً وإنصافاً.

٩- ونحن نؤمن أن هذا العالم الأفضل يمكن تحقيقه.

المجتمع المدني وعولمة الشركات ودور الأونكتاد

ملخص

١٠- يجمع محفل المجتمع المدني في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد شمل طائفة متنوعة من المنظمات، من بينها الحركات الاجتماعية والجماعات المناصرة للتنمية والجماعات النسائية ونقابات العمال ومنظمات الفلاحين والمزارعين والمنظمات البيئية والجماعات الروحية ومنظمات عديدة أخرى. ويعكس المحفل تعدد الرؤى فيما يتعلق بالتجارة وأثرها على التنمية. ومع ذلك فإن المشاركين في المحفل يقفون صفاً واحداً للدفاع عن عدد من المبادئ والتطلعات والإجراءات التي يودون عرضها على الدول الأعضاء أثناء مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر.

١١- إن رسالتنا واضحة: نحن نتمنى أن يتمخض الأونكتاد الحادي عشر عن أونكتاد تجددت فيه الدماء، أونكتاد قادر على تلبية احتياجات كوكب الأرض إلى التنمية المستدامة والالتزام بتلبيتها وكذلك إلى الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، ولا سيما احتياجات أشد الناس فقراً وأقلهم مقدرة، وخاصة في البلدان النامية.

١٢- إن بياننا وجيز ومختصر: إذا كانت التجارة أو زيادة التدفقات المالية يمكن أن تشكلا الوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، فإنهما لا يشكلان غاية في حد ذاتهما. والواقع أن النظام التجاري الحالي يعود بالنفع على المؤسسات المتعددة الجنسيات ويولد أوجه الإجحاف على الصعيد الدولي. ولقد أُنشئ الأونكتاد بالتحديد لوضع وتعزيز السياسات الإنمائية لصالح بلدان الجنوب من خلال تهيئة بيئة أكثر إنصافاً وتيسير النمو الاقتصادي على الصعيد الدولي. ولا بد له من الحفاظ على هذه الولاية الإطارية والبناء عليها من أجل دفع الحوار بشأن السبل الكفيلة بقيام نظام تجاري عالمي يعود بالنفع على الناس كافة ويكفل حماية البيئة.

مقدمة

١٣- إن التحرير القسري للتجارة له آثار سلبية حقيقية ومتنوعة على الحياة اليومية لملايين البشر وبيئتهم، لا سيما النساء في جميع بقاع العالم. والتباين - بين البلدان وداخلها - آخذ في التزايد ولا يستطيع ملايين من البشر أن يلبوا حتى احتياجاتهم الأساسية. ومسيرة الديمقراطية تأخذ في التراجع كلما تخلت الحكومات أو أجبرت على التخلي عن حقها في وضع قواعد تنظيمية على الصعيد المحلي مقابل زيادة فرص وصولها إلى السوق. ومن ثم تذهب الأرباح أكثر فأكثر إلى الشركات وأصحابها، لا إلى البلدان ومواطنيها.

١٤- ومن الأمور ذات الأهمية القصوى أن أنماط الاستهلاك العامة في الشمال تشكل خطراً يهدد الموارد الطبيعية العالمية، وتستخدم موارد بلدان الجنوب بأسعار بخسة للغاية. وبالتالي فإن الشمال يقع عليه دين إيكولوجي إزاء الجنوب. ومع ذلك فإن تلك البلدان التي تعرضت للإفقار في الجنوب هي التي تجد نفسها دائماً أبداً مجبرة على التصدير أكثر فأكثر في سبيل الوفاء بديونها المالية المتزايدة باطراد. ومن المفارقات أن هذا الوضع يزيد من تفاقم الفائض الموجود في الأسواق العالمية التي تعاني بالفعل من فرط المعروض، كما أنه يؤدي إلى هبوط أسعار السلع الأساسية وتناقص عائدات صادرات بلدان الجنوب. وكذلك فإن هذه الشروط المتدهورة للتبادل التجاري تجعل من العسير على بلدان الجنوب أكثر من أي وقت مضى سداد ديونها. وعلاوة على ذلك فإنها تطرح تساؤلات بشأن نموذج الوصول إلى الأسواق الذي يظل الأونكتاد "يعترض عليه" في تقاريره.

١٥- وفي الوقت ذاته، يعمد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في عرض لافت للنظر للكيل بمكيالين، إلى إغراق الأسواق العالمية بصادراتها من المنتجات الزراعية المدعومة بشدة، مطيحة بأسباب العيش في البلدان النامية. ووقف إغراق السلع الأساسية وإزالة الضرر الذي يلحقه هذا الإغراق بصغار المزارعين والمنتجين في شتى أرجاء العالم قد أصبح اليوم بحق محكاً لمعرفة ما إذا كانت البلدان الفقيرة يمكنها أن تحصل على أي إنصاف من منظمة التجارة العالمية. لكن نفاق العالم الغني لا يقف عند هذا الحد، فالبلدان الصناعية لا تزال تحافظ على حواجز حمائية كبيرة ضد السلع التي تنتجها البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تشجع البلدان التي توجد لديها مصالح شركات قوية، تحت ستار تحرير التجارة، على تسويق الخدمات من خلال اتفاقات تجارية إقليمية ومتعددة الأطراف، بتوجيه من المؤسسات المتعددة الجنسيات. ومن المحتم أن تكون للخسارة الناشئة من حيث الوصول إلى هذه الخدمات، بما في ذلك الخدمات الأساسية، أثر مدمر على حياة النساء وكرامتهن.

١٦- وتواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال مشكلات تجارية أخرى تساهم في مشكلة مديونيتها. من ذلك تدهور أسعار الصرف وسياسات تحرير التجارة التي تعتمدها البلدان الغنية بتوجيه من الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، فعند سداد الديون توجَّه مرة أخرى نحو البلدان الغنية موارد وطنية ثمينة كان بالإمكان إنفاقها من أجل تطوير اقتصادات ومجتمعات تستجيب لشروط العدل والاستدامة. وبعبارة أخرى، يحول الجمود الذي يميِّز الوضع الدولي دون تحقيق التنمية المستدامة وتوليد الدخل والقضاء على الفقر.

١٧- وعلاوة على ذلك، فإن الناس المحرومين من حقهم في تقرير مسار التنمية الخاص بهم؛ والذين لا يستطيعون الاجتماع سوياً بحرية واتخاذ قرارات تقوم على مبادئ الديمقراطية؛ والنساء والشعوب الأصلية التي تُستبعد من آليات اتخاذ القرار (بما في ذلك القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد) في مجتمعها؛ والذين يُكرهون على تدمير مواردهم الطبيعية الخاصة والموارد الطبيعية لكوكب الأرض؛ والعمال الذين لا يمكنهم التفاوض بشأن أجورهم ولا ظروف عملهم — كل هؤلاء الناس يُستبعدون من المشاركة في التنمية المستدامة أو الاستفادة منها.

١٨- ومن الواضح أن القواعد والسياسات التجارية الراهنة — سواء وضعتها أو فرضتها منظمات حكومية دولية أو حكومات قوية - تقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية العادلة والمستدامة، ويجب أن تُخْضَعَ لخدمة تلك الحقوق — الفردية والجماعية — التي أرستها شعوب العالم في إطار الأمم المتحدة خلال القرن الماضي. وبقول آخر، من الضروري وضع نُهُج ونماذج بديلة لإدارة شؤون التجارة — وطنياً وإقليمياً ودولياً.

١٩- ليس صحيحاً أنه "لا يوجد بديل" للنموذج الحالي لعولمة الاقتصاد. والعقلية الليبرالية الجديدة غير المناسبة القائمة على "نموذج صالح للجميع" ينبغي أن تستبدل بنظم اقتصادية متنوعة وقائمة على المشاركة تتصف بالمرونة والإنصاف والاستدامة وتتجاوز أغراضها المال والأرباح والنمو.

٢٠- والمجتمعات القائمة على العدل والاستدامة تقتضي اتباع سياسات وطنية ودولية تولى الأولوية وتكفل الحماية لقضايا المساواة والديمقراطية والتنوع وحقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة والسيادة الغذائية والإنتاج والاستهلاك المستدامين. وتقع الاقتصادات المحلية السليمة في صميم المجتمعات المستدامة، وينبغي بالتالي تشجيعها ومساندتها وتدعيمها في الشمال وفي الجنوب.

٢١- وفي الوقت ذاته، ينبغي إعادة توجيه محور نظم تركيز الإدارة العالمية. والحد من نطاق وتأثير منظمة التجارة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل غير المتصلة بالتجارة، يعتبر خطوة أولى شديدة الأهمية في عملية إعادة التوازن هذه، ولا تقل أهمية عن ذلك الأخذ بتشريعات متعددة الأطراف الملزِمة حتى تحمل الشركات عبر الوطنية المسؤولية عن الأنشطة التي تضطلع بها وتخضع لتبعتها، وتطوير المؤسسات والتشريعات المتعددة الأطراف الفعالة - في إطار الأمم المتحدة - التي تكفل الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة وإخضاع السياسات التجارية للاتفاقات/المعايير الاجتماعية والبيئية المتعددة الأطراف.

٢٢- ويجب بوجه خاص القيام بخطوات حثيثة لوقف الاتِّجار بالأشخاص، كالاتِّجار بالنساء والأطفال. ذلك أن الملايين من الأطفال يتعرضون للعمل القسري والاستغلال الجنسي وبيع الأعضاء البشرية.

٢٣- وإننا نعلق أهمية كبرى على بناء نظام تجاري دولي جديد يقوم على العدل والإنصاف، وتغيير الأسس التي تقوم عليها الصكوك والمؤسسات الرئيسية المعنية بإدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية العالمية، وعملية اتخاذ القرار فيها، أي مؤسستي بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة (وبوجه خاص مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة). وسوف يساعد إرساء الديمقراطية في هذه الهيئات (وبوجه خاص مؤسستي بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية) بعض الشيء في وضع سياسات أكثر إنسانية وأكثر تركيزاً على العنصر البشري في مجال التنمية المستدامة.

الاقتراحات

الإدارة والاتساق على الصعيد العالمي

٢٤- لمسألة الاتساق أهمية بالغة. والواقع أن مؤسستي بريتون وودز ومعظم الدول الأعضاء القوية في منظمة التجارة العالمية تعتبر حالياً أن الاتساق يعني توحيد السياسات الوطنية كي لا تتعارض مع النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد المهيمن دولياً. وهو أمر أسفر عن حلقة مفرغة. ذلك أن مؤسستي بريتون وودز ومجموعة الثمانية التي تزعم أنها ملتزمة بالتخفيف من صرامة التكييف الهيكلي (بما في ذلك تحرير التجارة) بالاستناد إلى توافق آراء واشنطن، تدفع في آن معاً البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال كي تقوم بإصلاح اقتصاداتها حتى تتوافق مع مقتضيات النموذج الموجه من الشركات.

٢٥- لكن الاتساق بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، يعني شيئاً مخالفاً تماماً: هو أن النظام الاقتصادي الدولي يجب أن يخدم أغراض التنمية المستدامة، وأن يلبي احتياجات الناس كافة، وعلى الأخص احتياجات الجماعات الأكثر تأثراً بالعولمة الموجهة من الشركات. ويجب أن تساهم نتائج الأونكتاد الحادي عشر في تحقيق ذلك الهدف. ويجب إنعاش الدور المركزي الذي يضطلع به الأونكتاد في تناول المواضيع العامة التي تمس التنمية، بما في ذلك الاتساق، ولا سيما فيما يخص الدور الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالزراعة.

٢٦- وقد أعرب الأمين العام للأونكتاد عن اعتزامه تحقيق هذا الاتساق؛ والمجتمع المدني هنا يؤمن بأن الأونكتاد الحادي عشر يمكن أن يوفر فرصة ثمينة لبدء جهد في هذا الاتجاه. كما أن المواضيع التي اقترحها الأمين العام مناسبة جداً والعديد منها يتعلق بقضايا شديدة الأهمية. ومع ذلك، فثمة كثير من الأعمال التي يلزم القيام بها.

مجال السياسة العامة والخطوات الأولى المتباينة

٢٧- إن النهج القائم على "نموذج واحد للجميع" فيما يتعلق بصنع السياسات العامة الاقتصادية لا يصلح. ذلك أن الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة ليس مماثلاً لكل الأطراف فهو يختلف باختلافها. يصدق هذا القول على نحو قاطع في حالة تحرير التجارة والاستثمار والقواعد المتعلقة بالملكية الفكرية.

٢٨- ولقد سلكت البلدان المتقدمة مساراً مختلفاً تماماً عن ذلك المسار الذي تصفه اليوم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ألا وهو برامج التكييف الهيكلي، والبرامج المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، و/أو فتح الأسواق غير المشروط.

٢٩- ولقد ساهم الاختزال التدريجي لخيارات السياسات العامة الإنمائية، تحت ثقل المعاهدات الدولية والالتزامات التعاقدية إزاء المؤسسات المالية العالمية في تدهور أداء التنمية في عدد كبير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على مدى عدة عقود. في الوقت ذاته، أصبح إلقاء مسؤولية الفشل على عاتق ضحايا هذه السياسات الحكمة المتعارف عليها في وضع السياسات الإنمائية.

٣٠- ويمكن للأونكتاد الحادي عشر، بموافقته على وضع برنامج عمل لتحليل آثار انكماش المجال المتاح للسياسات العامة الإنمائية، والتشجيع لبحث السياسات والاستراتيجيات البديلة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على مواجهة التحديات المتعلقة بتصميم سياسات وطنية تتوافق مع مرحلة التنمية التي بلغتها وقدراتها على تنفيذ تلك السياسات. وينبغي للأونكتاد أن يؤكد بأن البلدان النامية يتاح لها مجال للتحرك فيما يتعلق بالسياسات العامة يسمح لها بمتابعة استراتيجياتها الإنمائية وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في السيادة في ما يخص الغذاء. وينبغي في حالة وجود اتفاقات دولية تتعارض مع هذه السياسة العامة، أن تعتبر هذه الاتفاقات باطلة.

انهيار اقتصاد السلع الأساسية

٣١- يؤثر قطاع السلع الأساسية تأثيراً كبيراً على النمو الحالي والتنمية المرتقبة، وذلك بوصفه المصدر الكبير الوحيد للعمل والدخل، والإيراد العام والنقد الأجنبي في بلدان عديدة منخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان النامية. وإن اختفاءه تقريباً من جدول أعمال التنمية العالمي، بما في ذلك جدول أعمال مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، يعود إلى درجة كبيرة إلى الرأي القائل بعدم التدخل وبأن أداء ذلك القطاع يعكس عمل الأسواق، وأن على المزارعين والمنتجين المتضررين والاقتصادات المتضررة، بمرور الوقت، التكيف وتحقيق قدر أكثر من الفعالية.

٣٢- وتسيطر المؤسسات المتعددة الجنسيات على أسواق سلعية عديدة وهي تستحوذ بصورة متزايدة على نصيب الأسد فيما يتعلق بالقيمة المضافة في سلسلة الإنتاج. وتسعى هذه المؤسسات إلى تحطيم السياسات التنظيمية للأسواق وإدارة العرض لكي تتمكن قوى السوق الحر من زيادة الإنتاج بحرية والتسبب في العرض المفرط، وانخفاض الأسعار وزيادة الأرباح إلى أقصى قدر. فعلى سبيل المثال، انخفض عائد البلدان النامية من تجارة البن العالمية، من الثلث إلى العشر خلال العقد الماضي. وفي الوقت نفسه، كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يضغطان على البلدان النامية لكي تنهج استراتيجية إنمائية قائمة على التصدير، دون أن يُعْلماها بما سيحدث إذا قامت جميعها بتصدير السلعة نفسها. وأُخضعت البلدان التي تحدت هاتين المؤسستين للحصار الاقتصادي وتعرضت للاعتداء العسكري كذلك. وفيما يستمر هذا الاعتداء،

لا تـــزال بلـــدان مـــتقدمة عديدة مستمرةً في تقديم إعانات هائلة لصادراتها الزراعية، فتزايدت بذلك من اتساع هوامش الإغراق.

٣٣- وتـــؤدي هذه العوامل جميعها إلى عدم استقرار الدخل وإلى انخفاضه في الأجل الطويل. وهي تبرر جميعها ردود فعـــل السياسات العالمية لمعالجة المشاكل الناجمة عن انهيار الأسواق. وعليه يتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يشارك بنشاط في إيجاد وإدارة آليات متعددة الأطراف لتنظيم ودعم الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية.

الحاجة إلى إجراء أبحاث مستقلة وصياغة سياسات وإدماج السياسة العامة في الإجراءات المتخذة

٣٤- كـــثيرةٌ هـــي الشعارات الجوفاء التي تُرفع إطراءً لدور الأونكتاد فيما يتعلق بالأبحاث التي يقوم بها لربط التنمية بمختلف جوانب الاقتصاد الدولي. غير أن الضغوط تمارس في الواقع لتقليص دور هذه المؤسسة ليقتصر على التعاون التقني وغـــيره من العمل الميداني. فالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ترى أن هناك ما يكفي من الدراسات التحليلية في هذا المجال وأن من الأفضل القيام بدراسات من هذا القبيل في مجالات أخرى، وتبدو معترضةً على دور الأونكتاد في صياغة السياسات وتقديم المشورة.

٣٥- إن هـــذا خطأ مأساوي. فقد أثبتت الخبرة المستمدة من السنوات العشر الماضية أن النظريات السائدة لم تمنع من حـــدوث أزمـــات مالية كبيرة بل إنها فاقمتها في الواقع. وفشل مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية، للمرة الثانية في فترة قصـــيرة للغايـــة. وأوضحت التقييمات الداخلية والخارجية أن سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن الديون والتكـــيف قد فشلت في بلوغ الأهداف التي حددتها هاتان المؤسستان بنفسهما. وازدادت أكثر من أي وقت مضى أهمية إجـــراء الأبحـــاث المستقلة وصياغة السياسات، التي تنتقد النموذج الاقتصادي المسيطر، بدلاً من قبولـــه، وتقترح حلولاً بديلـــة. وللأونكـــتاد دور غاية في الأهمية يؤديه في تقديم الدراسات التحليلية وإسداء المشورة في هذا المجال وينبغي تعزيز ولايـــته للقـــيام بذلـــك. وفي هذا السياق، نود حث الأونكتاد على دمج دراساته التحليلية في إطار المشورة التي يسديها والإجراءات التي يتخذها على صعيد السياسة العامة، ولا سيما في مجال الوصول إلى الأسواق.

الشراكات الناجحة والشراكات غير الناجحة

٣٦- كـــثيراً ما أشارت النصوص التي أعدَّها الأونكتاد الحادي عشر إلى الشراكات - بين الحكومات والمجتمع المدني؛ وبين المنظمات الحكومية الدولية؛ وبين الحكومات وشركات القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات المتعددة الجنسيات. إننا نُقَـــدِّر أهمـــية الشراكات، غير أن الشراكة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس الاحترام المتبادل والأهداف المشتركة لتقاسم منافع التجارة والاستثمار، تقاسماً أكثر عدلاً. فالحكومات والمنظمات الحكومية الدولية تستمد سلطاتها وحقوقها السيادية مـــن المجتمع المدني وبالتالي فهي مجبرة على العمل في إطار الشراكة. ومن جهة أخرى، يبدو أن لبعض المؤسسات المتعددة الجنســـيات، مفهومـــاً مختـــلفاً للشـــراكة، وهو مفهوم تكون بموجبه للمؤسسات المتعددة الجنسيات حقوق وتقع على الحكومات والمجتمع المدني مسؤوليات وتكاليف. هذه ليست شراكات قائمة على التبادلية. لذا على هذا الأساس، نناشد الأونكـــتاد الحـــادي عشر بالدعوة إلى مراعاة مبدأ التبادلية في جميع الإشارات إلى الشراكات وضمان مشاركة المنتجين والعمـــال والمستهلكين وغيرهم من منظمات المجتمع المدني، على قدم المساواة مع القطاع الخاص. فالشراكات يجب أن لا تعني خصخصة المسؤوليات الحكومية.

٣٧- وتتمتع المؤسسات المتعددة الجنسيات بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير ولكن ومنذ إغلاق مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية، لم تعد هناك أي منظمة حكومية دولية تقوم بدراسة دور هذه المؤسسات بصورة شاملة. ولذلك يتعين على الأونكتاد أن يولي الأولوية إلى السياسة العامة في مجال العمل المتعلق بالمؤسسات المتعددة الجنسيات وأنظمتها. وينبغي أن تكون الدراسات التحليلية مقرونة بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ومساءلتها ومحاسبتها. وبإمكان الأونكتاد أن يساعد على ضمان تناول البعد الإنمائي بشكل مناسب في جميع المبادرات الطوعية والتنظيمية. ولهذا الغرض، بإمكان الأونكتاد أن يعزز المناقشة التي تجرى بين حكومات البلدان النامية والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأوساط الأعمال التجارية، والاتحادات والمنظمات غير الحكومية. ويتعين على الأونكتاد أن يدعم السياسات المتفق عليها دولياً مثل قواعد الأمم المتحدة بشأن مسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. كما أن من المهم تقديم المساعدة العملية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وإلى رابطاتها الإقليمية، عند التفاوض مع المؤسسات المتعددة الجنسيات.

خطة عمل بانكوك

٣٨- لم تعكس خطة عمل بانكوك التي أعدها مؤتمر الأونكتاد العاشر آمال منظمات المجتمع المدني في قيام الأونكتاد والأمم المتحدة بدور أقوى في وضع السياسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الدولية. ومع ذلك، وفي مرحلة ما قبل الأونكتاد الحادي عشر، كانت حركات المجتمع المدني تعتقد أن خطة عمل بانكوك تقدم على الأقل نقطة انطلاق لزيادة تعزيز وتحسين دور الأونكتاد وولايته. لذا فإن زيادة إضعاف النص التوفيقي الذي يبلغ عمره ٤ سنوات هو أمر غير مقبول وسيؤدي إلى زيادة نزع الشرعية عن النظام الحالي لإدارة الاقتصاد العالمي. على العكس من ذلك، ينبغي تعزيز ولاية الأونكتاد.

قيادة الأونكتاد وإدارته

٣٩- يعتمد صون وتعزيز ولاية الأونكتاد للتصدي لقضايا الترابط المتعلقة بالتجارة والنقد والتمويل ونقل التكنولوجيا والتنمية بصورة متكاملة، اعتماداً كبيراً على نوع قيادته وقدرتها على الإدارة. وفي ضوء التغييرات المنتظرة في قيادة الأونكتاد، يحث محفل المجتمع المدني هذا، الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء على إبداء أكبر قدر من الحيطة والشفافية في اختيار الإدارة الجديدة للأونكتاد. ويتوقع المجتمع المدني بوصفه صاحب مصلحة رئيسي معني بمستقبل الأونكتاد، أن يتم إشراكه ومشاورته بصورة وثيقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل إدارة هذه المؤسسة .

الأونكتاد والشفافية

٤٠- و في السياق الحالي الذي يكون فيه العمل الأحادي مخالفاً لديمقراطية النظام الدولي، فإننا نحث الأونكتاد على الشفافية والمشاركة في حوار على أساس دائم مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. فالأونكتاد النشيط هو بالضرورة تلك المؤسسة التي تكون قريبة إلى الناس الذين يسعون إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

موجز لتوصيات محددة قدمها محفل المجتمع المدني إلى الأونكتاد الحادي عشر

٤١- ينبغي أن يصبح الأونكتاد محفلاً متعدد الأطراف لإجراء تقييم نقدي للأثر الذي توقعه سياسات التحرير. وينبغي أن يساعد الحكومات في رسم وتنفيذ سياسات لتنظيم الأسواق بهدف إحداث تأثير إيجابي على معيشة السكان وعلى البيئة.

(أ) ينبغي أن يستند الأونكتاد الحادي عشر إلى شكل من أشكال "التماسك" مختلف اختلافاً جذرياً ألا وهو إعادة توجيه وإدماج السياسات الكفيلة بتكييف النظام الاقتصادي الدولي بشكل يلبي الاحتياجات الإنمائية للمجموعات الأكثر تأثراً بالعولمة التي تقودها الشركات. وينبغي إعادة تنشيط الدور المركزي للأونكتاد في تناول مواضيع عامة تؤثر في التنمية بما في ذلك التماسك. ويتوقع المجتمع المدني من الحكومات تعزيز مكانة الأونكتاد بصفتها مؤسسة مستقلة تقوم بدراسات تحليلية إزاء توافق آراء الأوساط الليبرالية ويتعين عليها تمكينه من أداء هذا الدور.

(ب) يتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مواجهة التحديات المتمثلة في رسم سياسات وطنية تتمشى مع مراحلها الإنمائية وقدرتها على تنفيذها، وذلك من خلال الموافقة على وضع برنامج عمل لتحليل الآثار المترتبة على تقليص حيز السياسات الإنمائية والتشجيع على النظر في سياسات واستراتيجيات إنمائية بديلة.

(ج) يتعين على الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في المجالات التالية:

`١` وضع خيارات للسياسة العامة تستهدف قلب اتجاه انهيار أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم من خلال آليات مثل الاتفاقات المتعلقة بالسلع الأساسية؛

`٢` وضع آليات تنظم سلوك المؤسسات المعنية بتسويق السلع الأساسية، والمجموعات التي تؤثر بشكل رئيسي في أسعار السلع، وفي شروط تسويق المنتجات وأجور المنتجين والتي لا تكون خاضعة للأنظمة الدولية؛

`٣` تعزيز القواعد/الإجراءات المتعددة الأطراف والآليات الوطنية مثل التعريفات الجمركية لمنع استيراد السلع الأساسية "المغرقة" من الشمال التي تؤدي إلى التشويش على الأسواق المحلية والتهديد بالأمن الغذائي وما إلى ذلك؛

`٤` تفكيك السياسات التجارية القائمة على نموذج الوصول إلى الأسواق.

(د) يتعين على الأونكتاد أن يعترف ويعزز حق كل بلد أو مجموعة من البلدان في السيادة الغذائية وحماية اقتصاده ومنتجاته الزراعية وأن يعزز هذا الحق، بما في ذلك من خلال التعريفات والقيود المفروضة على الكمية، التي تعد السبيل الوحيد المتاح أمام البلدان الفقيرة لحماية أنفسها.

(هـ) يتعين على الأونكتاد أن يعزز برامجه لبناء قدرات صغار المنتجين وأن يعزز النماذج الإنمائية البديلة.

(و) للأونكتاد دور غاية في الأهمية في تقديم بحوث ودراسات تحليلية ومشورة، بصفة مستقلة، توجه الانتقادات إلى النموذج الاقتصادي المسيطر بدلاً من قبوله، وتقترح حلولاً بديلة. وينبغي الاحتفاظ بولايته للقيام بذلك. وينبغي أن يكون الأونكتاد أحد مؤسسات الأمم المتحدة العديدة التي تشارك في استعراض جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية، إلى جانب المجتمع المدني.

(ز) يتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يوافق على الشروع ببرنامج عمل رئيسي يستهدف إيجاد حلول وطنية ودولية للتحديات التي يطرحها قطاع السلع الأساسية.

(ح) يتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يدعو إلى مراعاة مبدأ التبادلية عند الإشارة إلى الشراكات في جميع المواضع وأن يؤكد على أن الشراكات يجب ألا تحل محل مسؤوليات الحكومات وعملية صنع القرارات المتعددة الأطراف. ويتعين على الأونكتاد الحادي عشر أن يطلب إجراء أبحاث ووضع سياسات للعمل بشأن تنظيم المؤسسات المتعددة الجنسيات، ترمي إلى المساءلة والمحاسبة وفي مجال عملية فرض الضرائب بصورة تدريجية. كما أن تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التفاوض مع المؤسسات المتعددة الجنسيات هو أمر هام. إن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية والمقترح إنشاؤها مبادرة هامة، شريطة أن يتحقق التوازن فيما بين جميع أصحاب المصالح.

(ط) يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة أن يتوخى أكبر قدر من الحيطة والشفافية في اختيار الإدارة الجديدة للأونكتاد، منتقياً في ذلك أشخاصاً أثبتوا التزامهم بالتنمية المستدامة ومشاركة الجمهور ويستطيعون رفع التحدي المطلوب أمام الآراء المتشددة السائدة.

المرفق السادس

الإعلان الذي اعتمده الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر

اعتُمد بتوافق الآراء في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

١- نحن، أعضاء البرلمانات الذين انتخبتنا شعوبنا لكي نمثلها، نجتمع في ساو باولو بمناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر، لنحتفل بذكرى مرور أربعين سنة من التعاون الدولي في مجال التجارة والتنمية. وتتسم التحديات التي تواجه الأونكتاد الحادي عشر بأهمية وإلحاح عظيمين. فالفقر والتخلف اللذان يؤثران في ملايين الناس في العالم النامي يسببان قدراً هائلاً من المعاناة والحرمان. وهناك بعض البلدان النامية التي أحرزت تقدماً ذا شأن في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولكن هناك العديد من البلدان الأخرى التي لم تسلك بعد المسار الذي يفضي إلى تحقيق هذه الأهداف.

٢- ورغم أن مصالح البلدان النامية تراعى على نحو متزايد في المفاوضات التجارية الدولية، ورغم أن حصتها في التجارة الدولية قد زادت، فإن أغلبية هذه البلدان تواجه مشاكل في الكثير من المجالات تحد من إمكانياتها الإنمائية. ومن الواضح أنه إذا أرادت البلدان النامية أن تعزز النمو والتنمية، فيجب عليها، من أجل مصلحتها الذاتية، أن تقبل الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية، وأن تعتمد إلى حد أبعد على مواردها الذاتية من خلال القيام، مثلاً، باعتماد سياسات عامة مناسبة لكي تضطلع بدور نشط في تعزيز نموها وتنميتها بدلاً من أن تكون ضحية للعولمة.

٣- وقد أحرزت الدول تقدماً هاماً في انتهاج سياسات عامة مناسبة، حتى في ظل ظروف اقتصادية صعبة، وذلك من خلال إرساء الحكم الرشيد في ظل سيادة القانون وعن طريق العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة، والمساواة بين الجنسين، والسلطة القضائية النزيهة، وتدابير مكافحة الفساد. وهذا عمل جار ومستمر.

استراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة

٤- لقد اعتمد الأونكتاد، قبل أربع سنوات، خطة عمل بانكوك التي تُعتبر إلى حد بعيد خارطة طريق لإدارة عملية العولمة. كما تم، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، تحديد غايات وأهداف طموحة. وأعرب في عدة مؤتمرات دولية رئيسية أخرى معنية بمسائل التنمية المستدامة، بما في ذلك تمويل التنمية، عن الالتزام بالعمل على القضاء على الفقر والتخلف. ويجب الوفاء بالوعود التي أُعلنت. إلا أن هذه الأهداف لا تزال اليوم بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى، وقد تفاقمت المشكلة من جراء حالة عدم التيقن وتزايد انعدام الأمن السائدة في ظل العولمة.

٥- إن الأونكتاد يحظى بثقة البلدان النامية بسبب استقلاله والتزامه بتحقيق التنمية التزاماً واضحاً لا لبس فيه. ولذلك فإنه يؤدي دوراً فعالاً بصفة خاصة في توفير التحليلات في مجال الاقتصاد الكلي وإسداء المشورة على صعيد السياسة العامة، بالإضافة إلى دوره كوكالة منفِّذة لبرامج المساعدة التقنية. ونحن نشجع الأونكتاد على أن يركز أعماله المقبلة على تلك المجالات التي يتمتع فيها بالقوة وبميزة نسبية، ومن ثم فإننا نشجعه على أن يولي الأولوية لتلك المجالات. وينبغي للبلدان المانحة أن توفر للأونكتاد تمويلاً من خارج الميزانية لتمكينه من الاضطلاع بهذا العمل.

٦- وتواجه البلدان النامية قيوداً خاصة ولا يتوفر لها سوى القليل من الآليات اللازمة للتكيف والتحول. وتتوفر لدى معظم هذه البلدان موارد محددة وهياكل أساسية ومهارات وتكنولوجيا. وهذه العوامل تؤثر، منفردة ومجتمعة، على هيكل اقتصادات هذه البلدان وأنماطها التجارية وإمكانية حصولها على رأس المال. وعلاوة على ذلك، فإن اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي يحدث بدرجات متفاوتة وبسرعات ومستويات مختلفة نتيجة لتضافر عوامل دون إقليمية وإقليمية وأقاليمية ودولية.

٧- ويُعتبر تماسك السياسات العامة وتوفر حيز للتحرك على صعيد السياسة العامة من المواضيع الشاملة للأونكتاد الحادي عشر. ونحن متفقون على أنه لا بد من ضمان التماسك بين خطة عمل بانكوك وبرنامج العمل المقبل للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. بل إن الأهم من ذلك ضمان التماسك فيما بين سياسات القطاع العام والبرامج التي تنتهجها المؤسسات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

٨- وتنطوي عملية العولمة على تكامل واسع النطاق في ما بين الاقتصادات الوطنية. ويفرض اعتماد القواعد الدولية قيوداً على الصياغة الاستنسابية للسياسات العامة على المستوى الوطني. ومن الملح أن تعمل الحكومات، على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين هذين الجانبين، بما يكفل امتلاك السلطات الوطنية زمام استراتيجياتها الإنمائية، وضمان تقارب هذه الاستراتيجيات مع القواعد الدولية من أجل توفير فرص العمل وتحقيق النمو والتنمية الشاملة. وتتطلب مسألة إتاحة المجال للبلدان النامية للتحرك على صعيد السياسة الوطنية المزيد من الدراسة الجدية.

بناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي

٩- إن القدرات الإنتاجية لأي بلد تكمن في قدرة مواطنيه على العمل ضمن إطار تنظيمي واضح وبوجود مؤسسات حكومية فعالة تنتهج سياسات عامة وطنية ملائمة تهدف إلى تحقيق التنمية الذاتية المستدامة. ونحن مقتنعون بأن التخلف وضعف الحماية الاجتماعية يشكلان السببين والنتيجتين الرئيسيتين للفجوات المتسعة بين مجموعات المواطنين ضمن الدول وفي ما بينها. ويجب أن يكون الالتزام بتحقيق العمالة الكاملة في ظل أوضاع عمل لائقة العنصر الرئيسي لجميع السياسات والبرامج الاجتماعية التي تُعتبر أساسية بالنسبة لمكافحة الفقر.

١٠- إن القدرات الإنتاجية للبلدان النامية تقوَّض من جراء عوامل تشمل، ضمن ما تشمل، الافتقار إلى التكنولوجيا والتمويل ومؤسسات الدعم. وقد أدى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عمليات الإنتاج إلى زيادة الإنتاجية، كما أخذ يؤدي دوراً محورياً في الانتقال إلى اقتصادات تقوم على أساس المعارف لا على تحويل المواد. وتُعتبر البرامج التي تبني القدرات من خلال التركيز على المهارات والتعليم الأساسي وتدعيم المؤسسات برامج أساسية لتذليل القيود القائمة في جانب العرض والتغلب على التخلف.

١١- ومن الضروري ضمان المشاركة الكاملة للنساء والشباب من خلال التعليم الرسمي وأنشطة العمل المدني والمجتمعي. ولا مغالاة في التشديد على ضرورة أن تتوفر في كل بلد من البلدان وسائط إعلام وطنية قوية ومتنوعة وتعددية تتيسر للفقراء إمكانية الوصول إليها. ويجب أن يأخذ تنفيذ هذه التدابير في الاعتبار الحساسيات الوطنية والإقليمية المختلفة، كما يجب أن يقوم هذا التنفيذ على أساس الاعتراف بحقيقة أن الإصلاحات لا يمكن أن تدار إدارة جزئية تتم عن بعد من قِبل مؤسسات لا تخضع للمساءلة.

١٢- إن القدرات الإنتاجية الوطنية تُقوَّض بسهولة عندما لا تكون ترتيبات التمويل الإقليمية والدولية الداعمة متوفرة سواء في الأوقات العادية أو في أوقات حالات الطوارئ. ولقد أثبت النظام المالي والنقدي الدولي، في تشكيله الحالي، أنه غير قادر على تمويل أزمات السيولة القصيرة الأجل، والتخفيف من حدة تقلبات أسعار السلع الأساسية، وإعادة تدوير الفوائض، وحل أزمة الديون المستفحلة، وتوفير التمويل لما يحتاجه القطاع العام من سلع رأسمالية وخدمات تمسّ الحاجة إليها في البلدان النامية.

١٣- وللقطاع الخاص مساهمة أساسية في عملية التنمية. ونحن نوصي جميع البلدان بتعزيز الأوضاع الاقتصادية والقانونية التي تسمح بالاستثمار الخاص ويجب على جميع الشركات الخاصة أن تتقيد بالقوانين الوطنية وأن تتحمل مسؤولية اجتماعية مشتركة.

تأمين تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية

١٤- لا يمكن تحقيق أية مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ما لم تكن هناك شروط وأحكام منصفة فيما يتعلق بالاتجار بالسلع الزراعية. ولذلك فإن من المهم إحراز تقدم في المفاوضات الحالية المتعددة الأطراف. ويجب أن تلتزم الدول بوضع حد لجميع السياسات الزراعية التي تسهم في زيادة تفشي الفقر والتخلف. ويجب عليها أن تعهد تأكيد التزامها بما ورد في إعلان الدوحة الوزاري، وأن تضع جدولاً زمنياً واضحاً للإلغاء التدريجي لجميع أشكال إعانات التصدير وإعانات الإنتاج المشوهة للتجارة. وأن توافق على إدخال تحسينات كبيرة فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى الأسواق، وأن تسمح بالمعاملة الخاصة والتفاضلية كعنصر أساسي، لدعم الأمن الغذائي مثلاً. ونحن ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الالتزام بمعالجة هذه القضايا بوسائل لا تشوه التجارة، وندعو الأونكتاد الحادي عشر إلى أن يتناول في وثيقته الختامية الشواغل المعرب عنها في هذه الفقرة.

١٥- وبالنظر إلى الدور الذي يؤديه الأونكتاد لدعم عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح، فإننا ندعو إلى استخدام موارده على أفضل وجه ممكن من أجل توجيه التجارة الدولية، والتمويل، والأنشطة البيئية، وخدمات النقل والتكنولوجيا، وتلبية الاحتياجات الإنمائية الشاملة وبخاصة احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية.ويمكن للأونكتاد أن يوفر محفلاً مفتوحاً لمناقشة المواضيع التي تشكل في الوقت الحاضر حجرة عثرة أمام التفاوض على اتفاقات ملزمة في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٦- ونحن مقتنعون بأن التعهدات الملزمة تخدم مصالح جميع الشركاء في عملية التفاوض. فالتوصل إلى مجموعات موحدة ومشتركة من المبادئ والمعايير والقواعد هو أمر يخدم مصالح كل بلد من البلدان. ونحن نعتقد، في الوقت نفسه بأن اتفاقات منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يُتفاوض عليها على نحو مفتوح كما ينبغي قبولها بحرية. كما أن الاستثناءات والتدابير الخاصة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقات يجب أن تحدّد بوضوح وأن تراعى مراعاة كاملة، وبخاصة تلك التي تتسم بأهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية التي يزعم البعض منها بأن جدول الأعمال الحالي لمنظمة التجارة العالمية وسير عملها ليسا مؤاتيين لإمكانات نمو هذه البلدان وبالتالي تنميتها.

١٧- وكشروط أساسية لقياس مدى التقدم المحرز، يجب أن تكون هناك بيانات موثوقة ومنهجية سليمة للتوصل إلى ملاحظات نوعية وصياغة سياسات سليمة. وخلال جولات المفاوضات المتعددة الأطراف، يزعم البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أن عملية التحرير ستفضي إلى تحقيق مكاسب هائلة من حيث الرفاه. وهذه المزاعم ينبغي أن تُفصَّل بحيث يمكن لكل بلد من البلدان النامية أن يقيس صافي المكاسب التي حققها في توفير فرص العمل اللائق. وينبغي للخبرة التي اكتسبها الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية على مدى أربعين سنة أن تساعد في الاستجابة لهذه التوقعات. وقد يكون في الاقتراح الذي يدعو إلى وضع مقاييس للتنمية ما يخدم هذا الغرض.

١٨- وعقب توسيع نطاق القواعد والضوابط التجارية لتشمل مجالات جديدة، اختفى من التحليل الجدّي بشأن التجارة والتنمية المعيار الذي تقيس به البلدان، مكاسبها الصافية الناشئة عن تبادل السلع، أي ما يعرف باسم "معدلات التبادل التجاري". ونحن ندعو الأونكتاد إلى تنسيق دراسة مفاهيمية وعملية في هذا الصدد، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاختلاف الاستنتاجات بشأن عملية العولمة وتأثيرها على الفقراء.

١٩- وإننا ندعم الجهود التي يبذلها الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في التهيؤ على نحو أفضل للمشاركة في المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية. وإننا نصر، في الوقت نفسه، على أن نفس الأثر الملزم الذي يسري على الالتزامات الأخرى التعريفية وغير التعريفية وتلك التي تستند إلى القواعد ينبغي أن يسري أيضاً على الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. كما أن البلدان النامية التي يتعين عليها أن تمتثل للقواعد والضوابط الملزمة في منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تُزوَّد بالقدر الضروري والكافي من "خدمة ما بعد البيع والدعم التقني"، وبخاصة من خلال آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن يكون هناك توازن حقيقي في الفوائد الناشئة عن "التعهد الوحيد" في إطار منظمة التجارة العالمية.

العمل الإقليمي المفتوح والتعاون بين بلدان الجنوب

٢٠- لن يكون للدعوات إلى "العولمة المنصفة" أي معنى إذا ما ظل المزاج الإبداعي للأغلبية العظمى من الناس منقطعاً عن التفاعل، إلا من خلال وكالة أطراف ثالثة. واقتناعاً منا بأن تدابير التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد ظلت حتى الآن تدابير تجريبية وغير كافية إلى حد بعيد، فإننا ندعو البلدان النامية إلى اتخاذ خطوات جريئة لتكملة القنوات الراسخة للحوار ووضع الترتيبات بين الشمال والجنوب. كما أننا ندعو الأونكتاد إلى تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج مناسبة لدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

٢١- ومع تسارع الاندماج في دوائر إنتاج واستهلاك متزايدة الاتساع، تتزايد أهمية العوامل الخارجة عن السوق المحلية. ومن شأن سياسة للعمل الإقليمي تقوم على أساس فتح الأسواق أن تؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي، وتحسين الرفاه الوطني، ودعم الاندماج. كما أن من شأن تحليل الاتجاهات الدولية في الوقت المناسب والاستجابات المتحوطة في مجال السياسة العامة أن يساعدا في ضمان حدوث عمليتي الاندماج والتكيف جنباً إلى جنب. ونحن نعتقد في هذا الصدد أن الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد ينبغي أن تظل توفر محفلاً قيماً للنظر في التجارب المقارنة وأنه ينبغي للأونكتاد أن يعمل على نحو أوثق مع المؤسسات الدولية الأخرى، وبخاصة مع ترتيبات التكامل الإقليمي ومناطق التجارة الحرة.

الشراكات ودور البرلمانات

٢٢- يمكن للتماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية – وهو موضوع الأونكتاد الحادي عشر – أن يستفيد إلى حد بعيد من مشاركة البرلمانيين. فللبرلمانات مسؤوليات وطنية هامة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية. كما أن البرلمانات وأعضاءها يتناولون أيضاً القضايا العالمية الراهنة، ويمكنهم أن يساعدوا في تحقيق التماسك فيما بينها أيضاً. كما أن لديهم، علاوة على ذلك، فهماً أساسياً للروابط بين حياة الشعوب وأمنها ورفاهها والتجارة والتنمية. وبالتالي فإن من الضروري تدعيم التعاون بين الأونكتاد والبرلمانات الوطنية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي حسبما هو مطلوب بموجب إعلان الألفية.

٢٣- ولذلك فإننا نرحب باعتراف مشروع الوثيقة الختامية للأونكتاد الحادي عشر بأهمية دور البرلمانات في دعم التعاون الدولي من أجل التنمية. ونحن ندعو الاتحاد البرلماني الدولي، وغيره من المجالس البرلمانية الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى تعزيز المشاركة البرلمانية في أنشطة المتابعة. ونحث الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة أداء دوره كصلة وصل بين البرلمانات والأونكتاد، وذلك تحديداً من خلال تبادل المعلومات وتدابير بناء القدرات في مجالات حيز التحرك على صعيد السياسة العامة والتماسك في عملية رسم السياسات العامة على المستويين الوطني والدولي.

المرفق السابع

قائمة بالأحداث

الأحداث السابقة للمؤتمر والأحداث الافتتاحية

جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص (جنيف، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)

جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص (جنيف، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤)

اجتماع الخبراء الدولي الرفيع المستوى بشأن السياحة المستدامة من أجل التنمية

(لشبونة، ٨-١١ آذار/مارس ٢٠٠٤)

جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص (جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

أسبوع ريو للتجارة (ريو دي جانيرو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

الاجتماع الوزاري الخاص لإحياء الذكرى الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ (١١-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً (١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية (١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي (١١-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

محفل المجتمع المدني (١١-١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

أحداث المؤتمر

الفريق الرفيع المستوى المعني بالصناعات الإبداعية والتنمية (الأونكتاد/منظمة العمل الدولية/مكتب التجارة الدولية/اليونسكو) (١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

الجزء الرفيع المستوى بشأن الجغرافيا الجديدة للتجارة: التعاون بين بلدان الجنوب في عالم متزايد الترابط (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى: المنظور الإنمائي بشأن العلاقة بين التجارة والفقر (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

الجلسات المواضيعية التفاعلية

التنمية الاقتصادية وتراكم رأس المال - الخبرة المكتسبة حديثاً والآثار المترتبة بالنسبة للسياسات (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

بـــناء القـــدرة الإنتاجية – السبيل إلى الانتفاع من العولمة: رفع سقف الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل زيادة القدرة التنافسية للصادرات (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

بـــناء القدرة الإنتاجية – السبيل إلى الانتفاع من العولمة: بناء القدرة التنافسية لصادرات شركات البلدان النامية (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

ضـــمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

خـــيارات واستراتيجيات السياسة العامة من أجل دعم القدرة التنافسية للبلدان النامية في أكثر قطاعات التجارة الدولية نشاطاً (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

شراكة من أجل التنمية – تسخير المعلومات والمعرفة من أجل التنمية: تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيســـير النمو والتنمية والقدرة التنافسية – الآثار المترتبة بالنسبة للسياسات والإجراءات الوطنية والدولية (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

شـــراكة من أجل التنمية – تسخير المعلومات والمعرفة من أجل التنمية: تيسير التجارة والنقل – إيجاد بيئة تجارة آمنة وتتسم بالكفاءة (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

شراكة من أجل التنمية – تسخير المعلومات والمعرفة من أجل التنمية: شراكة من أجل التدريب والتعليم عن بعد والربط الشبكي (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

أحداث موازية

اجتماع المائدة المستديرة بشأن التجارة ونوع الجنس (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

اجـــتماع الفـــريق الرفيع المستوى المعني بالنهج الابتكارية فيما يتعلق بالتمويل لأغراض التنمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة) (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

اجـــتماع الفـــريق الرفـــيع المستوى المعني باستراتيجيات التجارة والتنمية لأقل البلدان نمواً (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

حلقة عمل بشأن الاستراتيجيات الاقتصادية البديلة لأمريكا اللاتينية (١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

ندوة الفاو بشأن دور الزراعة في التنمية (١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

دور سياسة التنافس في تعزيز القدرة التنافسية والتنمية (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

اجتماع المائدة المستديرة بشأن تسخير التكنولوجيات الناشئة لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

اجـــتماع المجلـــس الاستشـــاري للاستثمار (الأونكتاد/غرفة التجارة الدولية/الميثاق العالمي) ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

اجتماع المائدة المستديرة المتعلق بشفافية الشركات والاستثمار (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

محفل التحاور: شراكة من أجل التنمية – دور الأعمال التجارية الألمانية (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

المحفل الدولي للمدن (URBIS) (١٤-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

البرنامج العالمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استخدام القدرة التنافسية والفعالية الاجتماعية لأغراض التنمية البشرية المستدامة (الخبرات المكتسبة في بوليفيا والمغرب والسنغال وفييت نام (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

المحفل المعني بالتجارة الدولية والسياحة (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار: المؤتمر السنوي (١٥-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

نقاش تفاعلي لفريق الخبراء: السلع الأساسية وتخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

مبادرة التجارة البيولوجية: التجارة والشراكات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

المدن: محركات التنمية الاقتصادية (URBIS/الموئل) (١٥-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

إرساء الأساس للشراكات: عملية هلسنكي بشأن العولمة والديمقراطية (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: قضايا في التجارة والتنمية (فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

اجتماع المائدة المستديرة للأمانات التنفيذية للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة: النزعة الثنائية والإقليمية في مرحلة ما بعد كانكون: إعادة تعددية الأطراف إلى موقع الصدارة (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

حلقة العمل المشتركة بين الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار وبرنامج الأونكتاد لتنظيم الأعمال الحرة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: تعزيز الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية – نهج مستمدة من وكالات تشجيع الاستثمار وموفري خدمات تنمية الأعمال التجارية (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤).

اجتماع النقاط التجارية في الأمريكتين (١٦-١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

حلقة العمل الخاصة بالمحاسبة والمبادرات الجديدة (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

اجتماع المائدة المستديرة المشترك بين برنامج الأونكتاد لتنظيم الأعمال الحرة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والهيئة البرازيلية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: أفضل الممارسات في مجال تعزيز التكتلات وسلاسل القيمة العالمية (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

التمويل الإلكتروني المتصل بالتجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

تجارة الأخشاب الاستوائية والحوار الإنمائي: هل تسهم تجارة الأخشاب الاستوائية في التنمية المستدامة؟ (المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية) (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

الدورة الاستثنائية على المستوى الوزاري للجنة المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

محفل حول تقييم التجارة في الخدمات والمكاسب الإنمائية (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

مبادرة الخلاص من التبغ (منظمة الصحة العالمية) (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

حقوق الملكية الفكرية (تحديات للتنمية) (المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة/برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز) (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

إصلاح القوانين وتيسير التجارة: أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

مناقشة الفريق بشأن كيفية تسخير شبكة التجارة العالمية لفائدة الفقراء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

نقاش تفاعلي بشأن بناء القدرة التنافسية للمشاريع التجارية (مركز التجارة الدولية) (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

اجتماع المائدة المستديرة بشأن تعزيز التجارة والتنمية المستدامة (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

الحلقة الدراسية بشأن التجارة الدولية في الكائنات المحوَّرة وراثياً: الاتجاهات والاحتياجات إلى بناء القدرات (١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

عرض عن النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية: بناء القدرات بضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري المتعدد الأطراف (١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

معارض وأسواق

سوق الأدوات الخاصة بالقدرة التنافسية (مركز التجارة الدولية) (١٤-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

سوق التكنولوجيا في المستقبل (اليونيدو/الأونكتاد) (١٤-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

ساحة البرازيل – الفرص السانحة للاستثمار والأعمال التجارية (١٤-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

معرض "فيسبال" (١٥-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

المرفق الثامن

الحضور

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في المؤتمر:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
آيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بروني دار السلام
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
توفالو
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر القمر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جيبوتي
الدانمرك
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سان تومي وبرينسيبي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال

بولندا
بوليفيا
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
صربيا والجبل الأسود
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا – بيساو
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنـــزويلا
فنلندا
فييت نام
قبرص
قطر
كازاخستان
الكاميرون
الكرسي الرسولي
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا

سوازيلند
السودان
لكسمبرغ
لاتفيا
لبنان
ليتوانيا
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكـــة المـــتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

٢- وحضرت فلسطين المؤتمر بصفة مراقب.

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلة في المؤتمر:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

مؤسسة التنمية الأندية

مصرف التنمية الآسيوية

الجماعة الكاريبية

اتحاد منتجي الكاكاو

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

أمانة الكومنولث

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

الجماعة الأوروبية

الرابطة الأوربية للتجارة الحرة

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

اللجنة الاستشارية الدولية للقطن

الفريق الدولي لدراسة الجوت

الاتحاد البرلماني الدولي

البنك الإسلامي للتنمية

المكتب الدولي للنسيج والملابس

رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية

جامعة الدول العربية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الفرانكوفونية الدولية

مركز الجنوب

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا

المنظمة الجمركية العالمية

المنظمة العالمية للسياحة

٤- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التي دُعيت بصفة خاصة ممثلة في المؤتمر:

وكالة المعلومات والتعاون للتجارة الدولية

٥- وكانت هيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلة في المؤتمر:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المكتب التنفيذي للأمين العام

الجمعية العامة

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

حملة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة

لجنة التنسيق لأغراض الأمن

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٦- وكانت الوكالات المتخصصة التالية وغيرها من المنظمات ذات الصلة ممثلة في المؤتمر:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البنك الدولي

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة التجارة العالمية

٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز لدى الأونكتاد ممثلة في المؤتمر:

الفئة العامة

منظمة معونة العمل

المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين

الجمعية الصينية لتعزيز برنامج غوانكاي

منظمة التركيز على شؤون جنوب الكرة الأرضية

معهد السياسة الزراعية والتجارية

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن

الغرفة التجارية الدولية

الائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

رابطة القانون الدولي

الاتحاد اللوثري العالمي

منظمة أوكسفام الدولية

الاتحاد الدولي للخدمات العامة

شبكة العالم الثالث

الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية

الاتحاد العالمي للعمل

الاتحاد العالمي للنقابات العمالية

المنظمة الدولية للرؤية العالمية

٨- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز لدى الأونكتاد الحادي عشر ممثلة في المؤتمر:

رابطة الاستشارات الثلاثية الأبعاد: التجارة – حقوق الإنسان – الاقتصاد المنصف

مجموعة العمل بشأن التآكل والتكنولوجيا والتكتل

الرابطة البرازيلية للمنظمات غير الحكومية

رابطة ساو باولو التجارية

منظمة Algemeen Belgisch Vakverbond

هيئة العمل الاجتماعية البرازيلية

فرقة العمل/البرازيل

منظمة "العمل هنا"

الرابطة الوطنية لخبراء الاقتصاد الكوبيين

برنامج جمعية فيلومينا توما ايرا باكسي للبعد الجنساني والاقتصادي

رابطة المنظمات غير الحكومية الإيطالية

الرابطة البرازيلية

شبكة نساء أفريقيا للسياسات الاقتصادية

جمعية ليميرنس دي جوياس

اتحاد نقابات العمال بالبرازيل

هيئة جامعات البرازيل

المعهد البرازيلي للدراسات التحليلية الاجتماعية والاقتصادية

الرابطة البرازيلية للمعونات الجامعة لتخصصات متعددة

منظمة "كير" الدولية في آيرلندا

تنسيقية الاتحادات النقابية في المخروط الجنوبي

اتحاد نقابات العمال في البرازيل

مركز جمعية الاستشاريين المتخصصين في القضايا المجتمعية الاقتصادية والإنمائية

مركز العمل المجتمعي

المركز النسائي للدراسات والخدمات الاستشارية

مركز الاهتمام

جمعية قواعد الآداب في صناعة السكر

التعاونية الاستراتيجية الغذائية

اللجنة الأسقفية للعمل الاجتماعي

اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي

جمعية حقوق الإنسان

اتحاد الفلاحين

الرابطة الإيطالية للنقابات العمالية

الاتحاد الوطني للعمال الزراعيين

مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية لدى الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي الإقليمي

جمعية وحدة وثقة المستهلكين

رابطة تنسيق الجنوب

جمعية "عاشت المواطنة"

جمعية "كو – تيدو"

إدارة الدراسات الاجتماعية – الاقتصادية في المناطق الريفية

بدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد

مركز الوفاق الإيكولوجي

جمعية البيئة والتنمية في العالم الثالث

معهد العدالة – نوع الجنس والاقتصاد والمواطنة العالمية

ائتلاف المنظمات للمساعدة الاجتماعية والتعليمية

الاتحاد العالمي للحرفيين

مؤسسة فريدريش إيبرت

اتحاد عمال الزراعة الأسرية في منطقة جنوب البرازيل

الرابطة العمالية

محفل Umwelt Und Entwicklung

المؤسسة الإنمائية الوطنية

التحالف العالمي للبن والسلع الأساسية

المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية

مجلس غرين بيس الدولي

جمعية الأبحاث والتبادلات التكنولوجية

شبكة التضامن الاقتصادي في بيرو

الجمعية الدولية للعمل في مجال الصحة (بوليفيا)

معهد دراسات السياسات العامة في سري لانكا

معهد القانون الدولي التجاري والتنمية

معهد الدراسات الاجتماعية – الاقتصادية

معهد المخروط الجنوبي للسياسات الاجتماعية البديلة

معهد روح المبادرة والمسؤولية

المعهد الدولي للبيئة والتنمية

الشبكة اليسوعية الدولية للتنمية

الاتحاد الدولي لعمال المعادن

رابطة الموارد الدولية للتجارة النزيهة

جمعية Iser Asesoría

جامعة جون هوبكنز

مركز أمريكا اللاتينية للإيكولوجيا الاجتماعية

جمعية القانون والثقة في المجتمع

العهد الجمهوري

شبكة العمل المكسيكية للتجارة الحرة

حركة مؤسسات فرنسا

التحالف الوطني للمزارع العائلية

المعهد الشبكي لمناصرة مسيرة الديمقراطية في العالم

شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين في غرب أفريقيا

الشبكة النسائية من أجل تنمية أوروبا

مبادرات الدعوة العامة للحقوق والقيم في الهند

المركز الشعبي للتكنولوجيا البديلة

مشروع آنيلو لحقوق الإنسان

جمعية المواطن

جمعية روبا ديل ألترو موندو

المجتمع الريفي البرازيلي

جمعية جنوب آسيا لرصد التجارة والعلوم الاقتصادية

معهد جنوبي وشرقي أفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية

منظمة Stichting Wemos

معهد سياسات التنمية المستدامة

جمعية مشاريع تارا

جمعية البرازيل التقنية

صندوق التنمية

المنتدى العالمي لشبكات المجتمع المدني

جامعة ولاية كامبيناس

جامعة سانتا كاتارينا الاتحادية

جامعة فاليه دو إيتاجاي

الشبكة الهندية للعمل التطوعي

الرابطة العالمية للاقتصاد والإيكولوجيا والتنمية

المرفق التاسع

قوائم الدول الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

القائمة ألف

إثيوبيا
الأردن
إريتريا
إسرائيل
أفغانستان
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
بالاو
البحرين
بروني دار السلام
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
تايلند
تركمانستان
تشاد
توغو
تيمور ليستي
تونس
تونغا
الجزائر
جزر سليمان
جزر القمر
جزر مارشال
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جنوب أفريقيا
جيبوتي
الرأس الأخضر
رواندا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سري لانكا
سنغافورة
السنغال
سوازيلند
السودان
سيراليون
سيشيل
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا – بيساو
فانواتو
الفلبين
فيجي
فييت نام
قطر
الكاميرون
كمبوديا
كوت ديفوار
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)
ناميبيا
نيبال
النيجر
نيجيريا
الهند
اليمن

القائمة باء

إسبانيا	بلجيكا	قبرص	النرويج
أستراليا	تركيا	الكرسي الرسولي	النمسا
ألمانيا	الدانمرك	كندا	نيوزيلندا
أندورا	سان مارينو	لكسمبرغ	هولندا
آيرلندا	السويد	ليختنشتاين	الولايات المتحدة الأمريكية
آيسلندا	سويسرا	مالطة	اليابان
إيطاليا	فرنسا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	اليونان
البرتغال	فنلندا	موناكو	

(٣١)

القائمة جيم

الأرجنتين	بوليفيا	سانت لوسيا	كوستاريكا
إكوادور	بيرو	السلفادور	كولومبيا
أنتيغوا وبربودا	ترينيداد وتوباغو	سورينام	المكسيك
أوروغواي	جامايكا	شيلي	نيكاراغوا
باراغواي	جزر البهاما	غرينادا	هايتي
البرازيل	الجمهورية الدومينيكية	غواتيمالا	هندوراس
بربادوس	دومينيكا	غيانا	
بليز	سانت فنسنت وجزر غرينادين	فنزويلا	
بنما	سانت كيتس ونيفيس	كوبا	

(٣٣)

القائمة دال

الاتحاد الروسي	بلغاريا	جمهورية مولدوفا	صربيا والجبل الأسود
أذربيجان	بولندا	جورجيا	كرواتيا
ألبانيا	بيلاروس	رومانيا	لاتفيا
أوزبكستان	الجمهورية التشيكية	سلوفاكيا	ليتوانيا
أوكرانيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	سلوفينيا	هنغاريا

(٢٠)

المرفق العاشر

قائمة الوثائق[١٤]

TD/391 and Add.1	جدول الأعمال المؤقت وشروحه
TD/392	التجارة ونوع الجنس: الفرص والتحديات والبعد المتصل بالسياسات
TD/393	تيسير التجارة والنقل – إيجاد بيئة تجارة آمنة وتتسم بالكفاءة
TD/394	شراكة من أجل التنمية: تسخير المعلومات والمعرفة من أجل التنمية
TD/395	شراكة من أجل التنمية: تسخير المعلومات والمعرفة من أجل التنمية
TD/396	تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية: الاتجاهات والقضايا والسياسات العامة
TD/397	ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية
TD/398	التجارة والفقر: منظور إنمائي
TD/399	خيارات سياسة عامة لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
TD/400	شراكات الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة
TD/401	من الثانوية إلى الرئيسية: تحديات السياسة العامة التي تواجه البلدان النامية في صناعة الموسيقى العالمية
TD/402	تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر
TD/403	وضع معايير لقياس أداء التجارة والتنمية: عمل قيد الإنجاز
TD/404	الجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية: التعاون بين بلدان الجنوب في عالم متزايد الترابط
TD/405	الإعلان الوزاري الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧
TD/406	الإعلان الذي اعتمده الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر
TD/407	إعلان محفل المجتمع المدني الموجه إلى دورة الأونكتاد الحادية عشرة
TD/408	إعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في الأونكتاد الحادي عشر
TD/409	الإعلان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية
TD/410	توافق آراء ساو باولو
TD/411	بيان من مجموعة الـ ٧٧ والصين بخصوص تطبيق تدابير اقتصادية قسرية وجزاءات أحادية الطرف ضد البلدان النامية
TD/412	تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الحادية عشرة
TD/L.368 and Add.1	مشروع النص التفاوضي لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر
TD/L.369	المنتدى المعني بالتزعة المتعددة الأطراف والتزعات الإقليمية: القاسم المشترك الجديد (٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ريو دي جانيرو) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.370	المنتدى المعني بالتزعات الإقليمية والتعاون بين بلدان الجنوب: حالة الهند والسوق

	المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ريو دي جانيرو) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.371	حلقة العمل المتعلقة بالاستراتيجيات الاقتصادية البديلة لأمريكا اللاتينية (١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.373	الاجتماع الرابع للمجلس الاستشاري للاستثمار التابع للأونكتاد/غرفة التجارة الدولية (بالتعاون مع الميثاق العالمي) (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) - موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.374	اجتماع المائدة المستديرة المتعلق بشفافية الشركات والاستثمار (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) - موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.375	تقرير لجنة وثائق التفويض
TD/L.376	رفع سقف الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل زيادة القدرة التنافسية للصادرات (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) (موجز أعدته أمانة الأونكتاد)
TD/L.377	مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الحادية عشرة – ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
TD/L.378	اجتماع المائدة المستديرة بشأن التجارة ونوع الجنس (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.379	الفريق الرفيع المستوى المعني بالصناعات الإبداعية (١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.380 and Add.1	مشروع توافق آراء ساو باولو
TD/L.381	الإعراب عن الامتنان لحكومة وشعب البرازيل
TD/L.382	الأونكتاد الحادي عشر - روح مؤتمر ساو باولو
TD/L.383	اجتماع المائدة المستديرة بشأن تسخير التكنولوجيات الناشئة لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – ملخص من إعداد أمانة الأونكتاد
TD/L.384	اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التجارة والفقر (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – ملخص من إعداد أمانة الأونكتاد
TD/L.385	تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: قضايا التجارة والتنمية (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.386	حلقة العمل الخاصة بالمحاسبة والتنمية الاقتصادية (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.387	تيسير التجارة والنقل: إيجاد بيئة تجارية آمنة وتتسم بالكفاءة (جلسة مواضيعية تفاعلية، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.388	تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة تمكينية لتحقيق النمو والقدرة التنافسية والتنمية: آثار ذلك على السياسات والإجراءات الوطنية والدولية (جلسة مواضيعية تفاعلية، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) - موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.389	شراكة من أجل التدريب والتعلم عن بعد والربط الشبكي (جلسة مواضيعية تفاعلية، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) - موجز أعدته أمانة الأونكتاد

TD/L.391	فريق المناقشة الرفيع المستوى المعني باستراتيجيات التجارة والتنمية لأقل البلدان نمواً (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.392	البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية لنخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية: بناء القدرات لضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري المتعدد الأطراف (١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.393	التمويل الإلكتروني المتصل بالتجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.394	التنمية الاقتصادية وتراكم رؤوس الأموال: التجربة الحديثة والآثار المترتبة على صعيد السياسة العامة (جلسة مواضيعية تفاعلية، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.395	تقرير عن أسبوع ريو المعني بالتجارة تمهيداً للأونكتاد الحادي عشر (ريو دي جانيرو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.396	اجتماع المائدة المستديرة لتعزيز التجارة من أجل التنمية المستدامة (١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/L.397	الاجتماع السنوي لمحفل النقاط التجارية للبلدان الأمريكية التابع للاتحاد العالمي للنقاط التجارية (١٦-١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) – موجز أعدته أمانة الأونكتاد
TD/INF.38	معلومات للمشتركين
TD/INF.39	قائمة المشتركين
TD(XI)/BP/1	الاشتراطات البيئية وفرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق
TD(XI)/BP/2	البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية: بناء القدرات لضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري المتعدد الأطراف
TD(XI)/BP/3	تقرير مرحلي بشأن الاتحاد العالمي للنقاط التجارية
TD(XI)/BP/4	دور العلم والتكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
TD(XI)/BP/5	الآفاق فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستراتيجيات والسياسات الترويجية للشركات عبر الوطنية: ٢٠٠٤-٢٠٠٧
TD(XI)/BP/6	مبادرة الأونكتاد في مجال السياحة الإلكترونية
TD(XI)/BP/7	دورة المنافسة في تعزيز القدرة التنافسية والتنمية: تجارب مستقاة من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومناطق أخرى – مذكرة معلومات أساسية
TD(XI)/BP/8	التوقعات فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجيات الشركات عبر الوطنية والتطورات المتعلقة بالسياسات: ٢٠٠٤-٢٠٠٧
TD(XI)/BP/9	تنظيم حدث بشأن سياسة المنافسة من أجل التنمية في موقع الأونكتاد الحادي عشر
TD(XI)/BP/10	تعزيز التجارة من أجل التنمية المستدامة
TD(XI)/BP/11	النزعة الإقليمية والتعاون بين الجنوب والجنوب: حالة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والهند

TD(XI)/BP/12	المـــائدة المستديرة للأمانات التنفيذية للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة التي تُعقد في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر
TD(XI)/BP/13	الصناعات الإبداعية والتنمية
TD(XI)/BP/14	آفـــاق نمـــو الاســـتثمار الأجـــنبي المباشـــر واســـتراتيجيات الشركات عبر الوطنية، ٢٠٠٤-٢٠٠٧ – أكبر الشركات عبر الوطنية في العالم تفضل الاستراتيجيات التوسعية
TD(XI)/Misc.1	الفريق الرفيع المستوى المعني بالصناعات الإبداعية والتنمية – البرنامج
TD(XI)/Misc.2	قائمة مؤقتة بالمشتركين
TD(XI)/Misc.2/Add.1	قائمة مؤقتة بالمشتركين
TD(XI)/PC/1	الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر – تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد
TD(XI)/PC/2	تقرير اللجنة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر عن دورتها الأولى
TD(XI)/PC/3	النص التفاوضي السابق للمؤتمر
TD(XI)/PC/4	اللجـــنة التحضـــيرية للأونكتاد الحادي عشر: موجز جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، جنيف، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
TD(XI)/PC/5	اللجـــنة التحضـــيرية للأونكتاد الحادي عشر: موجز جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، جنيف، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤
TD(XI)/PC/6	إعلان وتوصيات لشبونة بشأن السياحة المستدامة من أجل التنمية
TD(XI)/PC/6/Add.1	نـــتائج اجـــتماع الخبراء الدولي الرفيع المستوى السابق للأونكتاد الحادي عشر والمعني بالسياحة المستدامة من أجل التنمية
TD(XI)/PC/7	اللجـــنة التحضـــيرية للأونكتاد الحادي عشر: موجز جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤
TD/B/IGO/LIST/5	قائمة المنظمات الحكومية الدولية المشاركة في أنشطة الأونكتاد.

الحواشي

(١) يمكـــن زيـــارة موقع الأونكتاد الحادي عشر على شبكة الويب الذي يحتوي على جميع التفاصيل ذات الصلة بالمؤتمر، بما في ذلك البرنامج والوثائق وتسجيلات الفيديو للبيانات، على العنوان التالي: http://www.unctadxi.org.

(٢) مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨(د-٥٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته العاشرة، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (TD/390).

(٤) انظر الفصل الثالث، الفقرتان ٨٩ و١٠٤.

(٥) TD/B/50/11.

(٦) تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الحادية عشرة، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ و٢٨ نيسان/ أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ (E/2003/29).

(٧) أحاط المؤتمر علماً بالمرفق في جلسته ٢٦٩ المعقودة يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وقرر إلحاقه بتوافق آراء ساو بـــاولو، عـــلى أن يكون مفهوماً أن عملية بناء الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة في إطار الأونكتاد الحادي عشر ستتطور مع مرور الزمن وسيتوقف تنفيذها على توافر الموارد اللازمة التي سيقدمها الأونكتاد وشركاء آخرون.

(٨) أحاط المؤتمر علماً بهذا المرفق في جلسته ٢٦٩ التي عقدت في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وقرر ضمه إلى وثيقة توافـــق آراء ساو باولو على أساس أن عملية إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر ستتطور مع مرور الوقت وأن تنفيذها سيرتبط بوجود الموارد اللازمة، المقرر أن يقدمها الأونكتاد وغيره من الشركاء.

(٩) أدرجت في التقرير بناء على طلب الوفود المعنية وبموافقة المؤتمر.

(١٠) للاطلاع على ملخصات المناقشات، انظر في المرفق العاشر الوثائق الواردة في السلسلة TD/L.

(١١) للاطلاع على ملخصات المناقشات، انظر في المرفق العاشر الوثائق الواردة في السلسلة TD/L.

(١٢) انظر القرار ٢٠١/٥٨.

(١٣) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٤) ترد هذه الوثائق في موقع الأونكتاد الحادي عشر على شبكة الويب (http://www.unctadxi.org) أو في موقع الأونكتاد على شبكة الويب (http://www.untad.org).

- - - - -